



ذاكرة الكتابة

سياسة الغد

برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي



تأليف

مریت بك بطرس غالی

137

سياسة الغد

برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى

مریت بك بطرس غالى

وزارة الاوضاع



تعلن بنشر أبرز الأعمال الفكرية والأدبية
والنقدية التي طبعت في بدايات القرن العشرين

• هيئة التحرير •

رئيس التحرير

عبد العزيز جمال الدين

مدير التحرير

طارق هاشم

سكرتير التحرير

محمد زغالول

علمة ذاكرة الكتابة

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة

سعد عبد الرحمن

أمين عام النشر

محمد أبوالمجد

الإشراف العام

صباحي موسى

الإشراف الفني

د. خالد سرور

• سياسة النقد

برنامج سياسي

وإقتصادي واجتماعي

• مريت بك بطرس غالي

• هذه الطبعة :

الهيئة العامة لقصور الثقافة

القاهرة - 2012م

16/5 × 23/5 سم

• تصميم الغلاف:

فكري بونف

• رقم الإيداع: ٢٠١٢ / ١٥٦٤٩

• الترميم الدولي: 032-0-718-977-978

• الرسائل :

باسم / مدير التحرير

على العنوان التالي: 15 شارع أمين

ساس - قصور الحسيني

القاهرة - رقم بريد: 11561

ت، 27947891 (داخلية 180)

• الطباعة والتنظيد :

شركة الأمل للطباعة والنشر

ت، 23904095

الأراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة
بل تعبر عن رأى وتوجه المؤلف في المقام الأول.

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لقصور الثقافة.

• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن

كتابى من الهيئة العامة لقصور الثقافة أو بالإشارة إلى المصدر.

سياسة الغد

برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى

تمهيد

هذا كتاب ما إن تقرأه حتى تحس بأنه يتكلم عن مشاكلنا الحالية، فهو يقول فى صفحة ١١ «لا تحيا النظم العامة، مثل الدستور والإدارة والمحاكم، إلا بروح الجماعات التى أسست من أجلها ولا تؤدى وظيفتها إلا بتعاون هذه الجماعات واشتراكها فى تحريكها وتنشيطها. فإذا كانت النظم غير ملتزمة مع الروح الشعبية، أو عجزت الأمة عن التعاون والاشتراك فى توجيهها والأخذ بيدها، تعطلت ولم تلبث أن تنهدم وتتلشى. وهذا الذى حدث فى مصر، فإن عدم نجاح السياسة الداخلية منذ أن استقلت الأمة المصرية بإدارة أمورها نتيجة لقلة بين الروح الشعبية والنظم العامة على الإطلاق، ولذا يجد بنا أن نبحث عن سر هذا التوتر، وأن نبين بعض العوامل التى حالت دون أن تنفوس النظم الجديدة فى نفوسنا».

وفى صفحة ١٥ وما بعدها يقول: «والأمة الآن فى مفترق الطريق، ولا أمل أن تسير إلى الأمام ما لم يكن سيرها على ضوء البرامج المستوفاة فى الأمور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن يكون هذا العمل من صنع الأحزاب السياسية وبعد هذا لا نرى داعيا لتبسط فى العوامل الأخرى التى تحقق سيرا طبيعيا للنظام الديموقراطى والحكم التيايى فكل ما نراه الآن عرضة للنقد سواء أكان متصلا بإجراءات الانتخابات أم بكيفية العمل فى المجلسين وتغيير الوزارات المستمرة وعلى العموم كل مظاهر حياتنا السياسية

الدالة على عدم الاستقرار والهدوء، فإن هذا كله معروف منا جميعا ومعروفة كذلك وسائل علاجه، غير أن هذا العلاج لا يتم إلا إذا اقتنع بضرورته المسؤولون عن الأمور الوطنية. ويقول في صفحة ١٩: «ويبدو عدم النزاهة في السياسة من وجوه كثيرة، أظهرها استعمال السلطة الإدارية في الأغراض الحزبية، وقد أصبح هذا الاستعمال عادة متبعة في كل مناسبة حتى مل الشعب من الاعتراض عليه وسكت عنه إلى حد أنه خيل خطأ إلى المسؤولين عن تلك الحال أنها أضحت مألوفة ومرضيا عنها. وهناك نواح أخرى للنقص في الحكم أقل ظهورا وأكثر خطرا: فمن بينها الإسراف في الوعود السياسية بغير تدبر ولا تمييز، وبث روح الشقاق في الأمور الاجتماعية أو الدينية لأغراض شخصية أو حزبية. فإن طمع بعض الساسة أو نقص نضوجهم السياسى، أو تجاهلهم المقصود أو غير المقصود في المصالح الوطنية العليا، من شأنها أن توجب تيارات فكرية وشهوات حزبية تدخل في الأمة عوامل خطيرة، مخلة بالنظام الاجتماعى ومفسدة للروح القومية. وهى جرائم ضد الأمة لأنها تمس ضميرها وتحدث أثارا بعيدة واسعة النطاق لا تزول إلا بعد مجهود طويل فى مختلف مظاهر الحياة العامة وخاصة فى الشؤون الاجتماعية وإنما كانت أقل ظهورا وأعظم خطرا لأن صفتها المذمومة ليست واضحة كل الوضوح بل يمكن الدفاع عنها بأن لها أغراضا وطنية وتبريرها ببعض المعاذير الصحيحة فى ظاهرها والباطلة فى حقيقتها». وفى نظريته للرأى العام يقول ص ٢٤: «لا تستطيع حكومة ما دكتاتورية كانت أو ديمقراطية أن تنسى الرأى العام وأهميته، إذ أنه الأساس الذى تعتمد عليه قبل كل شيء». وفى بعض البلاد مثل فرنسا وبريطانيا العظمى تعنى الحكومة بحريته وتدعه مطلقا لتسير على ضوئه وتهتدى بهديه، وفى بلاد أخرى مثل إيطاليا وألمانيا تقيد بقيود دقيقة وتسلك به السبيل الذى تراه مفيدا لها. ولذا اتضحت مهارة الدكتاتوريين من منصبه أولا وبالذات على الرأى العام وطرق الاستيلاء عليه وتوجيهه كما يشاؤون».

وهو يرى أن: عوامل أخرى تقف بالرأى العام عن التقدم وتغذيه بغذاء فاسد وفى مقدمتها الدعايات الانتخابية الباطلة والمناقشات الصحافية التى لا تعتمد على أساس من الحق والمنطق والخلاقات الحزبية التى تسرف فى الخصومة إلى حد أن تنسى الواقع والملموس. وكان من نتائج هذا أن الرأى العام فى بلدنا بدل أن يتقدم وينمو فى جو الحياة الديمقراطية كما هو شأنه، أخذ يتضاقل ويرجع إلى الوراء.

وكل هذا يقودنا إلى ضرورة النظر فى ما ورد بالكتاب من آراء ومقترحات للنهوض بالأمة المصرية إلى جانب مراعاة واقعنا الحالى، فإذا نظرنا للنظام البرلمانى الذى نريده

وجدنا أنه يجب أن يقوم على مجموعة من الأسس والمتطلبات التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ويمكن إيجاز هذه الأسس والمتطلبات وكما يأتي:

- ١- وجود ثنائية الجهاز التنفيذي.
 - ٢- وجود تعاون وتوازن ما بين السلطات.
 - ٣- وجود نوع من الصرامة الحزبية أو الانضباط الحزبي.
- ويمكن تناول هذه الأسس والمتطلبات بشيء من التفصيل وكما يأتي:
- ١- وجود ثنائية الجهاز التنفيذي.

إن ذلك يعنى وجود منصبى رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وتكون المسئولية السياسية مُلقاة على عاتق الحكومة، وتكون الوزارة مسئولة مسئولية تضامنية أمام البرلمان وهذا يفضى بطبيعة الحال إلى وجود رئيس دولة بغض النظر سواء أكان ملكا أم رئيسا للجمهورية، غير مسئول سياسيا أى يسود ولا يحكم ويختص بأمر شكلية وفخرية ولكن رئيس الدولة يسأل جنائيا فى الأنظمة الجمهورية «عكس الأنظمة الملكية التي تعد الملك منزها عن الخطأ وبالتالي عن المسئولية».

ولذلك تبعاً لوظيفة الرئيس تلك انقسم الفقه بشأن دور الرئيس إلى قسمين قسم يرى سلبية ذلك الدور وأنه لا يستطيع ممارسة أى سلطات حقيقية، وقسم يرى أن الدستور يسند له بعض الصلاحيات والسلطات خصوصاً بعد التنسيق مع الوزارة، (عبد الغنى بسيونى ١٩٨٥، ٢٠٠).

أما الجهاز التنفيذي الثانى فهو الحكومة أو الوزارة، حيث إنها هى التى تضطلع بأعباء الحكم بوصفها المحور الرئيس للسلطة التنفيذية فى النظام البرلمانى لذلك فالمسئولية السياسية الكاملة تقع على عاتقها أمام الهيئة النيابية، ولذلك فالمسئولية الوزارية تعد بالفعل حجر الزاوية فى النظام البرلمانى والركن الأساسى فى بنائه وبدونها يفتقد هذا النظام جوهره وتتغير طبيعته، وهذه المسئولية قد تكون جماعية تضامنية أو فردية تتعلق بوزير آخر، ونعنى المسئولية التضامنية أو الجامعية أن الوزارة تكون مسئولة بمجموعها عن السياسة العامة التى تسير عليها أمام البرلمان ويلزم الحصول على تأييدها لها وإذا اعترض البرلمان على هذه السياسة ولم يوافق عليها فإن هذا يعنى سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها بمجموعها، أما المسئولية الفردية فتتعلق بمسئولية وزير واحد عن تصرفاته الخاصة بإدارة وزارته، وسحب الثقة منه يحتم عليه تقديم استقالته من الوزارة، (عبد الغنى بسيونى، ١٩٩١، ٢٩٩) وكذلك انظر صكبان حميد المفرجى وآخرون ١٩٨٩، ٢٠٠).

٢- وجود تعاون وتوازن ما بين السلطات.

فالنسبة لهذا الأساس فهو يعنى أن توزيع الاختصاصات ما بين السلطات مرن غير جامد، فمع قيام السلطة التشريعية بوظيفة التشريع فإن السلطة التنفيذية الحق فى اقتراح القوانين والتصديق عليها وبالمقابل فإن السلطة التشريعية الحق فى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والتصديق على الاتفاقيات التى تقدمها السلطة التنفيذية وتنظيم العلاقة هذه بين السلطتين يكون قائما على فكرة التوازن بينهما فهناك مساواة وتداخل بين السلطتين فللسلطة التنفيذية الحق فى دعوة البرلمان للانعقاد وحتى حله وكذلك للبرلمان الحق فى استجواب الوزراء والتحقيق معهم وحجب الثقة عن الوزارة أى تقرير المسؤولية الوزارية، (عبد الغنى بسيونى ١٩٩١، ٢٩٥).

ولعل هذا الأمر واضح جدا فى بريطانيا حيث إن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية هو الذى يشكل الحكومة ورئيس الوزراء يكون رئيس الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية وهنا تظهر وشائج العلاقة الواضحة ما بين الحكومة بوصفها جزءا من السلطة التنفيذية والبرلمان بوصفه جزءا من السلطات التشريعية.

٣- وجود نوع من الصرامة الحزبية أو الانضباط الحزبى.

وهو مطلب أساسى آخر، إذ يتطلب النظام البرلمانى نوعاً من الانضباط الحزبى لأنه وكما قلنا فإن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية هو الذى يشكل الحكومة وبالتالي فإن الحكومة.. ومن الناحية النظرية سوف تتمتع بأغلبية برلمانية مساندة مما يسهل عمل وقد يثور التساؤل لماذا؟ فالجواب لأننا وكما نعرف أن السلطة المالية مثلا بيد البرلمان فإنه فى حالة وجود انضباط حزبى قد تكون أية خلافات وعدم التزام نائب من حزب الأغلبية بالتصويت لمشروع الحكومة سيؤدى إلى نوع من الجمود فى العمل الحكومى. ولذلك نرى انه بمرور الوقت فإن الأحزاب البريطانية ولكونها تتبع النظام البرلمانى نرى أنها تتميز بالانضباط الحزبى العالى بل والمركزية المفرطة فى بعض الأحيان. (عامر فاخورى ٢٠٠٤، ٩٩) لكن هذا لا يعنى أنه سيكون هناك دمج كامل للسلطتين التشريعية والتنفيذية وكأنهما جهاز واحد يعنى انعدام المعارضة لأنه وإن كانت هناك أغلبية برلمانية مؤيدة للحكومة لكن هذا لا يلغى وجود المعارضة التى تنتقد أعمال الحكومة «حكومة الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية» إضافة إلى التقاليد الديمقراطية المترسخة منذ زمن طويل لهذه الأنظمة.

بيد أن هذا الكلام وإن انطبق على الدول المتقدمة ديمقراطيا لكنه لا ينطبق فى حقيقة الأمر على الدول ذات التجربة السياسية الحديثة التى تفتقد إلى الجذور الديمقراطية وإلى

ترسيخ قواعد وأحوال ممارسة العمل الحكومى بأسلوب ديمقراطى. (رياض عزيز هادى ١٩٨٩، ٢٣١).

فإذا ما نظرنا إلى اوضاعنا الحالية نجد أن النظام يمتلك ٧ ملايين موظف يدينون له بالولاء أكثر من رغبتهم فى التغيير وبالتالي يصنعون له استقرارا هشا فى غياب أحزاب قوية. ولهذا لا بد أن تمتلك الأحزاب القدرة على مخاطبة جيش الموظفين لخراجهم من هذا الولاء الحكومى وإقناعهم أن مصالحهم مع الحريات.

اما الإصلاح الإقتصادى سوف يتأخر إلى حين التقدم فى مسارات الإصلاح السياسى وهذه إحدى معضلات الوضع المصرى الراهن ومن ثم يحتاج الأمر إلى حلول إبداعية تقلل من التأثير السلبي للإصلاح السياسى على الأوضاع الاقتصادية للشرائح الدنيا فى مصر ووضعها المتدنى والذي سوف يزداد سوءا يوما بعد يوم وفى النهاية لن يكون امامنا سوى الإصلاح السياسى وربما بشروط أكثر صعوبة من شروط اليوم.

ومن الممكن أن يقترح فى مجال حل مشاكلنا الحالية أن تدار مصر بشكل لا مركزى، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا بالخلاص من البيروقراطية المركزية، وتقسيم مصر إلى عشر ولايات محافظات هى: القاهرة - الاسكندرية - شرق الدلتا - وسط الدلتا - غرب الدلتا - سيناء - البحر الأحمر - الصحراء الغربية - شمال الصعيد وجنوب الصعيد كل محافظة من هذه المحافظات تشكل وحدة متكاملة اقتصاديا وزراعا وصناعيا وخميا وهو الأهم، ويحكمها حاكم منتخب من الناس ولها برلمان محلى، يومها سيكون من المستحيل أن يحكم مصر ديكتاتور كما حدث طوال الخمسين سنة التعيسة الماضية. إن الإصلاح السياسى يحتاج إلى شروط يجب العمل للوصول إليها هى البرلمان والأحزاب الفاعلة.

١- برلمان من خلال انتخابات غير مزورة وبدون إشراف قضائى:

حصول مصر على برلمان حقيقى يشبه طلبنا للعنقاء فى استحالته، ولكن دعونا نتحد المستحيل كما فعل أجدادنا الفراعنة العظام وأحدثوا نورا فى ظلمات الحياة البدائية. يحتوى القطر المصرى على عدد ٢٢٢ دائرة انتخابية لو مثل كل دائرة نائب واحد، بعد الغاء بدعة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين، لصار لدينا ٢٢٢ نائبا وهو عدد معقول يسمح بمناقشات أكثر فاعلية.

تجرى الانتخابات على مرحلتين بعد تقسيم كل دائرة إلى مائة قسم، كل قسم سيكون من الصغر بحيث تقل مصاريف الدعاية إلى حدها الأدنى ويتمكن كل ناخب من معرفة

المرشحين معرفة شخصية إلى حد كبير وهو الأصل فى فلسفة الانتخابات ويعرف ايضا اهدافه وبرنامجه فى حالة نجاحه. صغر مساحة الاقسام وبالتالي قلة عدد المرشحين وفى وجود نشاط حزبى فعال سيجعل من الصعوبة التدخل الأمنى أو التزوير ومن ثم لا حاجة لوجود اشراف قضائى، بعد المرحلة الأولى سيكون لدينا ١٠٠ مرشح ناجح فى كل دائرة بعدها يجتمع هؤلاء المائة فى مكان مغلق لكى يختاروا واحدا منهم لتمثيل الدائرة، وفى هذه المرحلة لن يكون هناك أية إمكانية للتزوير فكل مرشح يسعى لكى يكون النائب ومن المتوقع أن يحصل على هذا الشرف أكثرهم قدرة على الاقناع وليس أكثرهم قدرة على الخطابة ومفاصلة الجماهير البسطاء أو تقديم رشاوى الزيت والسكر والفلوس كما يحدث حاليا.

هنا البرلمان تكون مهمته الأولى صياغة دستور جديد للبلاد من خلال لجنة من ٥٠ عضوا ممثلا لنصفها من أعضاء المجلس ونصفها الآخر من أهل الاختصاص فى صياغة الدساتير على أن يكون عشرة منهم خبراء أجانب من الدول العريقة فى الممارسة الديمقراطية.

٢- الأحزاب:

الأحزاب مؤسسات مدنية ملك للجميع يقبلها المجتمع أو يرفضها بما يحقق مصالحه وبالتالي فلجميع الحق فى تكوين الأحزاب بغض النظر عن العدد ودون المرور بلجنة غير مبررة تسمى لجنة شئون الأحزاب، فالجميع ونحن معهم يرفض الأحزاب الدينية والعسكرية ونقبل بالأحزاب المدنية ولأن الأحزاب تخاطب الجميع وتسعى لتمثيلهم فهى تخاطب المسلمين والمسيحيين وغيرهم على حد سواء ودون تفرقة لذلك لابد أن يكون خطابها خطابا مدنيا خاليا من كل العبارات الدينية. الخطاب المدنى هو المخرج من حريق الاحتقان الطائفى والفرز الدينى القائم على قدم وساق هذه الأيام.

عهد العزيز جمال الدين

تقديم عن ميرت غالى وكتابة سياسة الغد

صعبة هى الكتابة، الا يقترب منها أو يشبهها سوى الانتحار متلبساً بالحب، كلاماً انتعارين بغض النظر عن لذتهما، ففي الحب تقع اللذة بين فكى الغرابة والنتيجة، وفي الكتابة تلتقى اللذة بالمعرفة، وعند الكتابة عن الكتب يجداتها اللامتناهية تلتقى الذات أجمع، لذة الحب والغرابة فى جنة المعرفة والوصول، وفي الكتابة عن كتاب (سياسة الغد) لـ(ميريت بك بطرس غالى) والصادر فى طبعته الأولى عن مطبعة الرسالة فى العام ١٩٣٨ لذة التعلق بطوق نجاة تحتاجه مرحلتنا التاريخية الحالية، إبان تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ فالكتاب يعد من الكتب المعلمة والرائدة فى طرح صيغة مهمة لبرنامج سياسى واجتماعى واقتصادى، لا أظن أن أى مرحلة قد تجاوزته؛ فالكتاب حليف حقيقى لفكرة البناء والتأسيس فى دولة العلم، دولة المواطنة، الدولة المدنية التى تكفل خرية العبادات لكافة البشر، (علمنا النهائى) وكتاب (سياسة الغد) يقع ضمن سلسلة من المؤلفات المهمة لصاحبها (ميريت بك بطرس غالى) أحد رموز الوطنية المصرية، وذلك بإنجازاته سواء بالكتابة أو على أرض الواقع، فر(ميريت غالى) الذى ولد فى القاهرة فى العشرين من مايو فى العام ١٩٠٨ وحصل على ليسانس الحقوق ودبلوم مدرسة العلوم السياسية من جامعة باريس فى العام ١٩٢٩، قدم للمكتبة العربية مجموعة من الكتب المهمة وهى، (الأداة الحكومية) بالاشتراك مع د- (إبراهيم بيومى مذكور) صدرت طبعته الأولى فى العام ١٩٤٣، و(الإصلاح الزراعى - الملكية والإيجار والعمل)، صدر بالقاهرة فى العام ١٩٤٥ كما قام بترجمة كتاب (تنمية الاقتصاد القومى)

عن الفرنسية لمؤلفة (هنرى مونيه) وصدر فى القاهرة فى العام ١٩٣٥، إضافة إلى (الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، صدر بالقاهرة فى العام ١٩٥٢ هذا بالإضافة إلى كتاب (سياسة الغد) الذى نحن بصدد الإشارة إليه، وهو كتاب يستحق الرجوع إليه للاستفادة من خبرات الرجل الإداري والتنمية، فصاحب (سياسة الغد) والذى اشتريته هو وكتاب (الدستور المصرى والحكم النيابي فى مصر) منذ ما يزيد عن ست سنوات أهدانى كنزاً لازلت لدينا له بالكثير:

ول(ميريت بطرس غالى) أدوار كبيرة اجتماعياً ودبلوماسياً، ولعل أبرزها دوره فى الحبشة، فمع نشوب الحرب بين إيطاليا الحبشة فى العام ١٩٣٥ تم تأسيس لجنة مساعدة الحبشة وكان لـ(ميريت غالى) دوراً مهم فى هذه اللجنة التى كان يرأسها الأمير (عمر طوسون)، وذلك لما يملكه (ميريت) من علاقات مع منظمات إنسانية يمكنها تحريك القضية (راجع كتاب العائلة البطرسية.. سيرة عائلة قبطية.. إعداد د. خالد عزب وأيمن منصور ومحمد السيد حمدى، تقديم إسماعيل سراج الدين.. مكتبة الإسكندرية صدر فى العام ٢٠١٠، ومن بين الأوار الاجتماعية لـ(ميريت غالى) ذكر د. مصطفى الفقى فى مقاله بجريدة (المصرى اليوم فى ٢٠٠٨/٣/٢٠ أنه فى العام ١٩٤٤ عندما أقدم الأخوان المسلمون على شراء قصر كبير بميدان الحرية ليكون مركزاً عاماً ومقراً للدعوة لهم ولم يكن لديهم المبلغ الذى تعاقدوا عليه فقاموا باكتتاب على مستوى القطر من الإخوان ومن مجيبيهم والمتعاطفين معهم فقد ساهم عدد كبير من أقباط مصر فى هذا الاكتتاب كل بما استطاع فقد تبرع الخواجة فرنكو التاجر ب عشرة جنيهات، وجرجس بك صالح بخمسة جنيهات. بينما تبرع ميريت بك غالى بأكبر مبلغ وقتها عشرون جنيهاً وذلك بالرغم من الحالة الاقتصادية التى كانت تمر بها مصر إبان الحرب العالمية الثانية (راجع الفقى، المصرى اليوم نفس التاريخ).

إن الحديث عن ميريت غالى قد يحتاج إلى كتاب كبير، وإيماناً منا بأهمية هذا النموذج الوطنى المشرف كان من الطبيعى أن نعيد نشر كتابه الخطير والمهم فى هذه اللحظة التاريخية الفارقة كما قمنا من قبل بنشر كتاب الدستور المصرى والحكم النيابي فى مصر لجامعه ألبرت شقير فى لحظة هى المصودة بعينها وفى النهاية أترككم مع كتاب سياسة الغد لصاحبة ميريت بك بطرس غالى دون أن أنسى أن أقدم شكرى للسيد رئيس التحرير الذى لا يتوانى فى دعم الكتب المهمة والجادة والذى نأمل معاً أن نضيف إلى ما أضافه السابقون علينا، متمنين لمصر أن تعبر إلى البر الذى يليق بجمالها وتاريخها العظيم.

طارق ماسم

اعتراف وتقدير

إلى صديقي

الدكتور ابراهيم بيوى مذكور

الذى كثيراً ما تبادلت معه الحديث في هذه الموضوعات

وغيرها من شئون الوطن وحقوقه المقدسة

مقدمة

من عادة الكتاب في الشؤون العامة أن يستهلوا حديثهم بأن يصفوا أحوال بلادهم بألوان سوداء قاتمة ، كي يتخذوا من ذلك وسيلة لإقدامهم على معالجتها ؛ وما كنت لأعدل عن هذه العادة لولا أن أحوالنا الحاضرة أضحّت تنطق بنفسها عما نحن عليه ، وقد شُغل فكرنا جميعاً بعلامات الضعف في النظام السياسي والقومي ، ومظاهر التفكك الاقتصادي والاجتماعي . وشاهدنا في السنتين الأخيرتين على الأخص اهتماماً عظيماً بمشاكلنا الداخلية في جرائدنا ومجلاتنا ومحاضراتنا وفي حديث الناس عامة ؛ وترجع هذه الظاهرة الجديدة في حياتنا القومية ، على ما أظن ، إلى أننا على أثر اكتساب حربنا الوطنية انتقلنا إلى عصر جديد في تاريخنا ، حتى بدأنا نشعر بأن مستقبلنا القومي أصبح الآن في أيدينا ، وليس لأحد سوانا أن ينظمه ويكوّنه . وقد غطّت قضية الاستقلال خلال العشرين عاماً الماضية على شؤوننا الداخلية إلى حد ما ، وصرفتنا عنها بحيث خيل إلينا أنها على درجة من الرقي مقبولة ؛ وكما كانت خيبتنا عظيمة حين عدنا من الشؤون الخارجية إلى الشؤون الداخلية ، فوجدناها في منتهى الضعف والتقهقر .

وحالة مصر في الحقيقة لا تدعو إلى الاطمئنان : فأمامنا اضطراب مستمر في الحياة القومية ، وأزمة محقّقة في الآداب العامة ، ومشاكل اقتصادية واجتماعية قد تصل في القريب العاجل إلى الحد الأقصى من الخطورة . وليست تلك العوامل

بخافية على أحد ؛ وقد أوجدت عند بعضنا شيئاً من التشاؤم في المستقبل ، وانتشر القلق في صفوف الشعب ، من فلاحين يشعرون به ولا يفهمون أسبابه ، إلى مثقفين ومثقفين يرون الأخطار في جلاء ويتوقعون تضخمها في السنوات القادمة . غير أن علامات الضعف والتفكك لا تظهر على صورة واحدة لكل منا ، ولم نبحث وراء تلك الدلائل الخطيرة والعديدة عن الأسباب الأصلية التي عملت على تكوينها وظهورها . وكان لمدم تعودنا مواجهة تلك الشئون المعقدة أن أخذنا ندرسها وتناقش فيها منفصلاً بعضها عن بعض ، ولم نعتن إلى وحدة الحياة القومية وإن بدت مختلفة المظاهر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

زد على ذلك أن عدم الاستقرار السياسي والإداري يجعل الوزارات التي تتوالى على كراسي الحكم غير قادرة على أن تعد برنامجاً للإصلاح والتقدم ، وتواصل تنفيذه منسقة بين مختلف التدابير الحكومية وغير الحكومية . حتى أن سرعة التقلب السياسي وكثرة المشاكل الوطنية وتعقدها تبعد رجال السياسة والإدارة عن الأغراض البعيدة التي كان يجب عليهم ألا يفارقوها أبداً ، وتجبرهم نحو المجادلات الحزبية والمسائل الوقتية أو الثانوية ؛ فتظهر تلك المجادلات وهذه المسائل بمظهر هام جداً كلما قربت وضاق الوقت عن حلها ، مما يؤدي إلى قرارات غير محكمة وحلول غير كاملة ، فتبقى سياسة الدولة عديمة التواصل كثيرة التردد والتقلب .

وليس الغرض من هذا البحث أن ندرس جميع المسائل التي تواجه الدولة المصرية في الوقت الحاضر ، ولا أن نستعرضها واحدة بعد أخرى ونقترح حلاً

وتديراً لكل منها ؛ بل الفرض أن نلقى نظرة إجمالية على كافة مظاهر النشاط القومى مع التدقيق فى العوامل الأساسية التى أدت إلى تضخم مشاكلنا ومصاعبنا ؛ ثم نرسم بعض الخطط العامة التى يحسن العمل على مقتضاها لمعالجة هذه الأخطار . وإلى جانب ذلك نبين حاجتنا الحيوية إلى الوحدة والتناسق والتواصل فى سياسة الحكومة لتكفل تقدم الأمة سياسياً وقومياً ، وتضمن علاج ما يمكن علاجه من أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كانت سماء مصر ملتبدة بغيوم الأخطار الخارجية والمصاعب الداخلية ، فجدير بنا ألا نرهب هذا أو نخشاه ، ولنطمئن على كل حال إلى ما فى قلوب المصريين من عزيم وشهامة وإخلاص فى خدمة الوطن . ولقد اتفق أول عهد ملكنا المحبوب مع شروق شمس الاستقلال الوطنى الذى قضى الشعب المصرى قروناً يتطلع إليه ، فأصبح عهد « فاروق الأول » حلقة اتصال بين مفاخر مصر القديمة وآمال مصر الحديثة ؛ والله نسأل أن يهدينا سبيل التقدم والفلاح .

القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٣٨

الباب الأول

الشئون السياسية والادارية

من أهم مظاهر عصرنا سرعة التطور الاقتصادى وتعاقب الحركات السياسية والاجتماعية المترتبة عليه . فالحركات التى كانت تستغرق ثلاثين أو خمسين عاماً فى القرون الماضية ، نراها فى الوقت الحاضر تتقدم بخطوات مضاعفة ، وتعاقب أدوارها بسرعة عجيبية ؛ فلا نكاد نألف حالة حتى تتبعها حالة أخرى تختلف عنها تمام الاختلاف . وكـم شهدنا بلاداً غيرت نظمها وشعوباً بدلت طرائق حكمها على الأشياء ، وطمحت إلى غايات جديدة تخالف تماماً ما كانت تنشده من قبل ؛ وأصبحت نظم الحكم على الأخص متقلبة فى مختلف البلاد ، لا تلبث أن تتغير عما كانت عليه منذ زمن قريب . ويؤثر التعصب الوطنى والمشاكل الاقتصادية تأثيرها فى توتر العلاقات بين الدول ، وتواجه النظريات الحكومية المتناقضة بعضها بعضاً بين دولة وأخرى أو بين حزب وآخر ، فتثير منازعات عنيفة ومعارك دموية . وقد أصبحت الحريات الشخصية اليوم مهددة أو مهدومة ، تلك الحريات التى كانت تبدو بالأمس من الضروريات الجوهريّة . وصارت الدول الأكثر تمسكاً بسننها القديمة ، والأمم الأكثر محافظة على تقاليدها الموروثة ، مضطرة إلى إعادة النظر فى مناهجها الحكومية وأساليبها السياسية ؛ ذلك لأن كل دولة تشعر

بضرورة الاستعداد للطوارئ ، فتعمل كل ما فى وسعها على إثناء قوة المقاومة فى جميع أعضائها ، وجعل دواليب الحكم قادرة على أن تنهض بمجهود طويل وعمل متواصل . وليست مصر بعيدة عن هذا التطور ، وعليها بدورها أن تضع نظريتها الحكومية وتحدد طرائق الحكم التى تنوى السير عليها .

ولقد روى لنا التاريخ نبأ عصور أخرى كانت عرضة لأزمات واضطرابات مثل اليوم ، فكانت الأمم حين ذاك تتنازع فى جوف القشل العام والمساخفة الشديدة فى سبيل الحياة كما تتنازع اليوم ، وتحاول اختراع نظم جديدة كفييلة بأن تضمن لكل منها حاجاتها البائسة وضرورتها الحاضرة . وكان الحكم الديمقراطى يلوح لنا رمزاً أساسياً للحكومات الأوربية ، وخاصة بعد حرب سنة ١٩١٤ ، فقد بدا منفرساً فى جميع الدول القديمة منها والحديثة — والآن بعد مضى عشرين عاماً أصبح السواد الأعظم من أمم أوربا ينحضع للأحكام المطلقة ، حتى أنه فى الدول الدكتاتورية التى احتفظت ببعض نظم الحكم الديمقراطى ، أصبحت تلك النظم مجموعة أشكال ظاهرية لا تعبر عن حقيقة ؛ مما يحملنا على القول بأن حكم الحرية إنما يلائم عصور الهدوء والاستقرار ، فلا يصلح لمواجهة هذا الزمن القلق ، ولا يكفل مقاومة التعصب الوطنى البالغ حده ، والأزمات الاقتصادية التى تتوالى بغير انقطاع . وكأن بعض الدول أرادت أن تحكم أمورها وتحفظ كياناتها من الأخطار الداخلية والخارجية بتنظيم الحكم المطلق وإسناذه إلى شخص واحد ، يجمع فى يديه كل قوات الأمة بقواعد دقيقة ونظام شديد ، فيتدخل فى كل مظاهر الحياة ويرتب جميع أعمال الأفراد . ومن هذه الجهة يخيل إلينا أن السلطات المطلقة

ليست إلا وسيلة لمقاومة الضعف والانحلال الظاهرين في العالم أجمع ، وخاصة في أوروبا .

ومن الناس من يعتقد أن الدواء أضر من الداء ، ولا يريدون أن يدفعوا هذا الثمن القاحش في إصلاح غير مضمون النجاح ؛ غير أنه ليس لنا أن نحكم على النظم المختارة عند الأمم الأخرى ، فن حقوق كل أمة في حدود الحياة الدولية أن تطالب بحريتها مع احترامها لحرية الآخرين ، وبذلك تصبح مالكة أمرها فتسرم لنفسها ما تشاء من غايات ، وتشيد مستقبلها كيفما أرادت . إذا لا ننظر إلى المسألة إلا من الناحية التي تهمننا ، وهي الذود عن كياناتنا القومية ، والبحث عن أثر هذه النظريات الحكومية الحديثة في مصير مستقبلنا الوطني : فمن هذه الوجهة يتراءى لنا أن الأحكام المطلقة والعلوف الشعور الوطنى عبارة عن قوة جديدة في العالم ، حتى أن تمسك بعض الدول بالقوة والعنف أصبح خطراً عظيماً على الدول الأخرى التي لم تسلم بمثل هذه العقائد السياسية . وكما أن السلاح الجديد يتطلب الدرع الجديد ، كذلك التشدد في القوة الوطنية ، والتعصب للحرب والقتال ، يمتحان على الدول الأخرى القيام باستعداد محكم وتجهيز تام مساو لما قامت به الدول الدكتاتورية . وإننا نأمل أن تصل مصر إلى هذه الغايات من طريق غير طريق الأحكام المطلقة .

شرع المصريون منذ خمسة عشر عاماً يحربون النظام الديمقراطي ويؤسسون الحكم النيابي في وادى النيل ؛ وأضحوا يدافعون عنه في صفوف الدول الديمقراطية الكبرى التي تعمل على الاحتفاظ بنظمها الحرة على الرغم من تطورات السياسة

العالمية وكثرة المصاعب والعقبات الملقاة فى طريقها . ولا شك فى أن الدفاع عن النظام النيابى كان أكثر صعوبة فى مصر منه فى بعض الدول الأخرى المتمتع بالتقاليد القومية العريقة والرأى العام الناضج الذى يشترك فى تكوينه جميع أفراد الأمة . لأنها حديثة العهد بهذا النظام ، ولسوء الحظ قد بدأت تعلّقه فى عصر لا يلائمه تمام الملائمة ، وأقبلت عليه فى وقت أخذت فيه بعض الدول الأخرى تعرض عنه . قلنا إن الدول كلها أصبحت مضطرة إلى إعادة النظر فى نظمها الحكومية ، إما لتثبيتها على ما هى عليه بطرق الإصلاح المختلفة — وهذا شأن فرنسا وسويسرا وبريطانيا العظمى والولايات الأمريكية المتحدة ؛ وإما لتغييرها وإنشاء نظام جديد يحل محلها ويناسب ظروف كل بلد وعقلية أهله — وهذا شأن إيطاليا وألمانيا والبرتغال ورومانيا . فينبغى للأمة المصرية أيضاً أن تلقى نظرة إيجابية على شئونها السياسية والإدارية كي تتحقق من إمكان الاحتفاظ بالنظام الحالى ، وتبحث عن طرق الإصلاح التشريعية والاجتماعية التى تؤدى إلى هذه الغاية .

لا تحيا النظم العامة ، مثل الدستور والإدارة والحاكم ، إلا بروح الجماعات التى أسست من أجلها ، ولا تؤدى وظيفتها إلا بتعاون هذه الجماعات واشتراكها فى تحريكها وتنشيطها . فإذا كانت النظم غير ملتزمة مع الروح الشعبية ، أو عجزت الأمة عن التعاون والاشتراك فى توجيهها والأخذ بيدها ، تعطلت ولم تلبث أن تهدم وتلاشى . وهذا الذى حدث فى مصر ؛ فإن عدم نجاح السياسة الداخلية منذ أن استقلت الأمة المصرية بإدارة أمورها نتيجة قلة التناسق بين الروح

الشعبية والنظم العامة على الإطلاق . ولذا يجدر بنا أن نبحث عن سر هذا التوتر ، وأن نبين بعض العوامل التي حالت دون أن تنفوس النظم الجديدة في نفوسنا . وسنقصر حديثنا على النظام النيابي ، وطرائق الحكم ، والإدارة ، والرأى العام .

النظام النيابي

يخيل إلينا أن اختلال القواعد النيابية في مصر وعجزها عن تأدية وظيفتها يرجع إلى سبب تاريخي في غاية البساطة . ففي البلاد التي نشأ فيها الحكم الديمقراطي والنظام النيابي ، كانت السلطة في الأصل محصورة في شخص واحد ، وكانت الاتجاهات الفكرية الجديدة والتطورات السياسية والاجتماعية موضع بحث ومجال مناقشة بين الحاكم والأشخاص القليلين المنتدبين منه لمساعدته على استعمال سلطته ؛ فتتجسس إدارة شئون الدولة في تلك الدائرة الضيقة ، ولم يكن للشعب صوت في الحكم . اللهم إلا إذا أحس بشيء من الجور ، وتظلم أو لم يرتض أصاليب الحكم القائمة وأعلن بغضه لها وسخطه عليها ببعض مظاهر الثورة والاضطراب ؛ ولكن هذا لا يمد على كل حال اشتراكاً فعلياً في الحكم ، ولا مساهمة في سيره الطبيعي .

ثم أخذت الأفكار الديمقراطية تنتشر ، وصار الرأى العام يتكون شيئاً فشيئاً ؛ فاضطر الحاكم إلى أن ينزل لرعاياه عن بعض سلطته ؛ وأطلق على هذا النظام الجديد اسم الحكم الدستوري . وبينما كانت دعائم السلطة تتسع وتتوزع بين عدد متزايد من الناس ، اتسعت دائرة البحث والمناقشة في الشئون العامة ؛ فأخذ الأفراد ينفصلون عن الذين يخالفونهم في الرأى ، وينضمون إلى الذين يشاطرونهم

فى الأفكار والشعور . وهكذا نشأت الأحزاب السياسية الكبرى ، وهى الأداة الضرورية للحكم النيابى على الرغم من عدم ذكرها فى الدساتير . فترى حزبا يمثل العمال ، وآخر يردد آراء أصحاب رؤوس المال ، فتنسج كل بيئة الأحزاب التى تنفق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية . وتخضع هذه الأحزاب لقانون الحياة كما يخضع له كل كائن حي ، فتتمشى نظرياتها مع تقلب الأحوال ، وتتغير أحيانا أسماؤها من جيل إلى جيل ؛ ولكنها مع ذلك لا تفارق أصلها التاريخي ، ولا تزال على اتصال وارتباط بالأسباب الطبيعية العميقة التى ساعدت على تكوينها وتقديمها . فترى الحزب الديمقراطي فى الولايات المتحدة يمثل منذ أكثر من قرن ونصف الولايات الجنوبية وبيئتها الزراعية ، فيحى المصالح الزراعية ويردد النظريات السياسية المخالفة لنظريات الحزب الجمهوري الذى يمثل الولايات الشمالية وبيئتها الصناعية والمالية . وكذلك الأحزاب السياسية الفرنسية ، على كثرة عددها واختلاف درجاتها من محافظين إلى متطرفين ، إنما نشأت تحت تأثير حوادث تاريخية وضرورات اقتصادية لم يزل أثرها حيا وقالا فى البلد حتى اليوم . وللأحزاب السياسية فى البلاد الديمقراطية نظريات صريحة فى دعم الوطنى وطرائق الحكم ؛ ولها أيضا فى المسائل الاقتصادية والشئون الاجتماعية والثقافية برامج معروفة لدى الجميع ؛ وهى لا تزال على اتصال بالرأى العام ، وتحاول دائما أن تحظى برضاه وعطفه لأنه دعائمها الأولى . وتلك الأحزاب هى التى تكفل للحكم النيابى سيره الطبيعي وفائدته الصحيحة .

أما فى بلادنا المصرية فلم يحصل ذلك التطور الطويل الذى أدى إلى قيام النظام

النبايى فى بعض الدول الأوربية . فظلت مصر قروناً متفاداة للدول التى تسلطت عليها بقوتها وثروتها ، وعجز المصريون عن بناء الأسس اللازمة لتكوين الرأى العام وتربية الأمة تربية سياسية واجتماعية صحيحة . وبعد أن أثرت الحوادث الدولية أثرها فى إضعاف السلطة الأجنبية ، وبعد أن أدت السكافة فى سبيل الحرية إلى نيل استقلالنا ، صارت مصر دولة مستقلة ، ونظمت حياتها القومية على نمط البلاد التى سبقها إلى الحرية والاستقلال . وبما أن التطور التاريخى الذى حوّل الأحكام المطلقة إلى النظام الديمقراطى لم يتم على وجهه الكامل فى مصر ، أصبح هذا النظام غريباً بيننا ، ومنقولاً إلى وسط غير مستمد له لم تتوفر فيه العناصر اللازمة لتغذيته . وبدا ضعيفاً ، لا يحقق كل ما يرمى منه من آمال ؛ فالحكم النبايى لم يلتئم بعد مع الروح القومية ، وما أنى به من نظم جديدة لا يتناسب تماماً وعقيلة الشعب . وأهم مظهر فى الأمور السياسية المصرية هو ضعف الأحزاب وقلة تكوينها وخبرتها العملية والديمقراطية .

ولقد كانت سياسة الأشخاص والأغراض سبباً قوياً فى توتر العلاقات بين أفراد الأمة ، والعود بمشروعات هامة عن أن تصل إلى قمتها منذ أن نالت مصر استقلالها الجزئى ، وبعد أن تعاهدت مع بريطانيا العظمى فحلت مشكلة الاستقلال حلاً كاملاً . وفى أثناء الجهاد الوطنى بين المرحلتين كان الحرب الوحيد فى الحقيقة هو حزب الوفد ، لأنه كان يمتاز عن الجماعات السياسية الأخرى بروحه القوية وتطلعه إلى غرض معين ، هو خلاص الوطن من جميع السلطات الأجنبية بلا قيد ولا شرط ؛ فكان هذا الغرض بمثابة برنامج سياسى صحيح . ولما صارت

مصر دولة مستقلة وانقضى عهد الامتيازات الأجنبية ، انتهى الوفد إلى غايته وأنتم برنامج . وقد كان يُتوقع أن يبدأ على الأثر بالاتجاه نحو الجانب الداخلى والإصلاح الاقتصادى، فيتخذ منه أساساً لخطته العملية وسياسته الحكومية ؛ ولكنه للأسف لم يفكر مقدماً فى أن يرسم خطته فى السياسة الداخلية استعداداً لهدد الاستقلال التام ، وكان المجال فسيحاً أمامه لوضع برنامج إنشائى فى الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فبدأ بعد تنفيذ خطته فى السياسة الخارجية وكأن لا عمل له ولا داعى لبقائه ؛ ولم يكن الضعف الذى حل به فى تلك الفترة إلا أمراً منتظراً ونتيجة منطقية . ولعل الانشقاق الذى حدث فى صفوفه كان نتيجة تباين فى الآراء حول هذه النقطة — وإذا كان لنا أن نجد فى المطالبة بحقوقنا الخارجية ، فمن واجبنا أن نحسن التصرف فى شئوننا الداخلية . وفيما وراء الوفد لا نستطيع أن نتحدث عن أحزاب مصرية حقيقية ؛ فلا تُعرف لها نظرية معينة فى دعائم الوطنية ، ولا فكرة ثابتة فى أساليب الحكم ، ولا خطط واضحة فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى . حقاً إن لها جرائد وإدارات منظمة ، كما تتمتع بجميع الأوصاف الظاهرية للأحزاب السياسية ، إلا أنها ينقصها فى الغالب الجوهر والروح .

والأمة الآن فى مفترق الطرق ؛ ولا أمل فى أن تسير إلى الأمام ما لم يكن سيرها على ضوء البرامج المستوفاة فى الأمور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية . ويجب أن يكون هذا العمل من صنع الأحزاب السياسية لأن الحزب الشاعر يقوته ، المتمسك بعقيدته ، المستعد لتنفيذ مشروعاته وحمل مسؤوليتها على عاتقه ،

هو الذى يستطيع دون غيره أن يعد برنامجاً منطقياً وعملياً يعرضه على الأمة .
 وليست اقتراحات الحزب السياسى مجرد نظريات ، بل من شأنها أن تصبح يوماً ما
 الحقيقة القعالة فى البلد ، فيضطر كل فرد إلى أن يلتفت إليها ويدرسها ويناقشها .
 وبعد هذا لا نرى داعياً للتبسط فى العوامل الأخرى التى تحقق سيراً
 طبيعياً للنظام الديمقراطى والحكم النيابى ؛ فكل ما نراه الآن عرضة للنقد ،
 سواء أكان متصلاً بإجراءات الانتخابات أم بكيفية العمل فى المجلسين وتغيير
 الوزارات المستمر ، وعلى العموم كل مظاهر حياتنا السياسية الدالة على عدم الاستقرار
 والهدوء ، فإن هذا كله معروف منا جميعاً ومعروفة كذلك وسائل علاجه ؛
 غير أن هذا العلاج لا يتم إلا إذا اقتنع بضرورته المسؤولون عن الأمور الوطنية .
 فالروح أهم من حرفية القانون ؛ ولا فائدة فى تطبيق القواعد الدستورية تطبيقاً
 حرفياً ، وتفسيرها تفسيراً بعيداً عن روحها .

سوء استعمال الحكم النيابى

من البديهى أن النظام النيابى وحده ، حتى الصالح منه ، لا يستطيع
 أن يصلح طرائق الحكم إصلاحاً تاماً ، ولا أن يسلك بها مسلك النزاهة والتعاون .
 وكيف ننتظر ذلك وأمامنا بعض البلاد العريقة فى الحكم النيابى التى كثرت فيها
 القضائح ، وقلت روح النزاهة ، وضعف التعاون فى الدوائر الحكومية ؟ ولكن
 مما لا شك فيه أن السياسية المبنية على التعصب الشخصى ساعدت على إفساد
 الأخلاق إلى حد بعيد ، بينما كان ينتظر من النظام النيابى على حسب روحه
 أن يساعد على إصلاح شئون الحكم إلى حد ما ، بما يوجد فى الحكام والمشتغلين

بالسياسة من الخضوع للنظام الدستورى ، وفهم ضرورة التعاون فى المسائل الوطنية التى تعلق على مصالح الأحزاب والأفراد . وإذا كنا قد أشرنا إلى ما يقع فى بعض البلاد الراقية مثل فرنسا من اضطراب سياسى وفشاح مالىة ودسائس مستمرة ، فإنه يجدر بنا أن نذكر أن الفرنسيين مزايأ تحميمهم إلى درجة كبيرة من أخطار أساليبهم السياسية ؛ ومن بينها على الأخص قوة النظام الاجتماعى وثباته ، وتنوع المرافق الاقتصادية وتوفر الثروة لديهم ، ونضوج الرأى العام السليم وحسن الإدراك والتربية القومية عند معظم السكان — بينما أن مصر لا تتمتع بصفة من تلك الصفات ، ولن تتمتع بها قبل زمن طويل وإصلاح متواصل . فلا يجوز للمصريين مطلقاً أن يفسحوا السبيل بحال للأزمات الوزارية التى تتوالى بغير انقطاع ، والمخاطرات السياسية التى لا تنشأ عن ضرورة الأحوال . ذلك لأن ضعف النظام الاجتماعى وخطورة الحال الاقتصادية ، التى سنتكلم عن بعض نواحيها فيما بلى ، تجعل لطرائقنا فى الحكم الأثر الضار فى تقدم الأمة .

وليس غرضنا فى هذا المكان أن نتحدث عن الاختلاسات المالية التى أصبحت تهمة عادية يوجهها كل حزب إلى الآخر ؛ فإن عدم النزاهة فى الشئون المالية أمر منتشر فى كل مكان ، ولا نرانا فى حاجة إلى أن ننوه بنقصه وجانبه الدميم ، فالجمهور ينفر منه بطبعه ؛ وإننا لنلاحظ أن رجال السياسة الذين لا يخافون تماماً على شهرتهم وممتهم سرعان ما يحكم عليهم الرأى العام . على أن عواقب الاختلاس المالى ليست بعيدة المدى (بصرف النظر عن رداءة المثل للمروض أمام الناس) فإنه إذا ما اقتضت حادثة ما من هذا النوع أن يحى أثرها بعد

ذلك من النفوس . ولذا لا يعتينا التبسط في هذا الموضوع ، بل يجب أن ننظر إلى غيره من أساليب الحكم الضارة ، التي هي أوسع نطاقاً وأوخم عاقبة وأبعد أثراً .

كان نشاط الأحزاب في السياسة الداخلية منذ نيل الاستقلال الجزئي سنة ١٩٢٢ متجهاً في الغالب نحو المناقشات العقيمة والمجادلات الضارة بتقدم الأمة . وإذا استثنينا الجبهة الوطنية في سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، التي بدأت علامات الانشقاق تظهر فيها بين مرحلتى لندن ومونترو ، لم نلاحظ إلا في القليل النادر سعيًا خالصاً من جانب الأحزاب للتعاون على المشاكل الداخلية ، ومجهوداً واضحاً في الإصلاح والإنشاء . وليست بعقائد سياسية تلك العقائد المرتكئة على الانتماء لرجل بدلاً من آخر ، سواء أكان الانتماء ناشئاً عن الاحترام أو الصداقة أو المنفعة . والسياسة اللبينة على التعصب الشخصي لا ترجع بفائدة على الأمة ، لأنها في الغالب تضع المصالح العام في المكان الثاني ، إن لم تفعله كل الإغفال . وفي مثل هذا النظام ينشأ الخلاف السياسي والأزمات الحكومية عن أتفه الأسباب الشخصية التي يترتب عليها عواقب خطيرة ، لأن العوامل الشخصية تؤثر تأثيراً مباشراً في سياسة الدولة ، فتتعلق بها أهم المصالح الوطنية وتخضع لها شئون الأمة بأسرها . والضعينة الشخصية ، إن لم تكن أكثر دواماً من غيرها ، فإنها شديدة وشاملة ولا تسمح بالتعاون والتسامح حتى في المسائل الوطنية الأساسية التي يجب أن يتفق عليها الجميع .

فإذا كانت الأحوال كذلك كان من المستحيل طبيعياً أن نتقدم في طريق التربية القومية والإدراك السياسي ، لأن الأمة المحبوسة في جوامع الجدالات

السياسية بلا انقطاع ولا هدوء لا تستطيع أن تستيقظ للصالح العام وتشتشق هواء
القومية الصحيحة . ولا يسهل على المرء أن يتخير الحزب الذي يريد الانتماء إليه
والعمل على نجاحه إذا لم يكن هناك عنصر من العناصر التي تحقق اختياراً معقولاً ،
أو مبدأ من المبادئ التي ترتكن عليها العقيدة السياسية . وكيف تكون عقيدة
سياسية إذا اقتصر قط المقارنة بين الأحزاب على التهم العنادية الموجهة من
حزب إلى آخر ، أو من جريدة إلى أخرى ؟ وإنا لنحس أكثر بهول هذا الخطر
حين نشاهد أن الأمة المصرية أثناء السنوات الأخيرة كانت في حاجة ماسة إلى
نزاهة مطلقة في الإدارة وأمانة كاملة في الحكم ؛ ذلك لأن الرأي العام والروح
القومية لم ينضجا ولم يربيا تربية صحيحة . هذا إلى أن الأمة ما عدا أقلية ضئيلة
لم تنل قسطاً وافراً من النضوج السياسي . ولا ننسى أن ما يزرعه السلطان أكثر
مما يزرعه القرآن ؛ ورجال الحكومة في بلدنا يمتبرون للثل الأعلى الذي يقلده
الناس جميعاً ؛ خصوصاً وليست لدينا تقاليد ولا عادات ثابتة نعتمد عليها ونعتمد
بها من الزلل .

ويبدو عدم النزاهة في السياسة من وجوه كثيرة ، أظهرها استعمال السلطة
الإدارية في الأغراض الحزبية ؛ وقد أصبح هذا الاستعمال عادة متبعة في كل
مناسبة ، حتى ملّ الشعب من الاعتراض عليه وسكت عنه إلى حد أنه خيل خطأ
إلى المسؤولين عن تلك الحال أنها أضحت مألوقة ومرضية عنها . وهناك نواحي أخرى
للتقص في الحكم أقل ظهوراً وأكثر خطراً : فمن بينها الإسراف في الوجود .
السياسية بغير تدبر ولا تمييز ، وبث روح الشقاق في الأمر الاجتماعية أو الدينية

لأغراض شخصية أو حزبية . فإن طمع بعض الساسة ، أو نقص نضوبهم السياسى ، أو تجاهلهم المقصود أو غير المقصود فى المصالح الوطنية العليا ، من شأنها أن توجد تيارات فكرية وشعوات حزبية تدخل فى الأمة عوامل خطيرة ، محلة بالنظام الاجتماعى ومفسدة للروح القومية . وهى جرائم ضد الأمة لأنها تمس ضميرها ، وتحدث آثاراً بعيدة ، واسعة النطاق ، لا تزول إلا بعد مجهود طويل فى مختلف مظاهر الحياة العامة ، وخاصة فى الشؤون الاجتماعية ؛ وإنما كانت أقل ظهوراً وأعظم خطراً لأن صفتها المذمومة ليست واضحة كل الوضوح ، بل يمكن الدفاع عنها بأن لها أغراضاً وطنية ، وتبريرها ببعض المآذير الصحيحة فى ظاهرها والباطلة فى حقيقتها .

الدولة

للإدارة فى مصر الأثر الأعظم فى الحياة القومية ؛ وذلك أولاً لأن عدم توفر نخبة اجتماعية يتخذها الجمهور نموذجاً له يدع آداب رجال الإدارة وسلوكهم ذا أثر عظيم وسريع فى التقاليد والآداب العامة ؛ ولا نزاع فى أن الموظفين هم الذين يحددون المستوى الأدبى سواء أكان ذلك فى المدن أم فى القرى . ومن جهة أخرى نلاحظ أن أعمال الإدارة اتسعت اتساعاً عظيماً تبعاً للواجبات الملقاة على عاتق رجالها والتى استلزمها حاجة الأمة وقلة الأفراد الذين يُقدمون على الشؤون العامة والاضطلاع بأعبائها . وإذا كانت الأحوال كذلك فن دواعى الأسف ألا يوضع نظام ثابت لاختيار الموظفين ، ولا تراعى المصلحة العامة قبل كل شئ فى تعيينهم ونقلهم وكل الحركات المتعلقة بهم . وهناك شرطان أساسيان

يبحثان سير الأعمال الإدارية في هدوء وانتظام : أولهما أن يطمئن الموظفون تمام الاطمئنان على حقوقهم ؛ وثانيهما أن نحول بينهم وبين المدوان على حقوق الجماهير ، فندعهم يعملون في سكينه ما داموا لا يقصرون في واجب اجتماعي إلا أنا لسوء الحظ لم نحترم طوال الخمسة عشر عاماً الماضية هذين المبدأين الخطيرين ؛ فعاقبنا الموظفين أو حاربناهم لمجرد الهوى ، وأبجنا لهم تصرفات تنافي كل التنافي مع المهمة الملقاة على عاتقهم . فكثيراً ما اعتبر التعيين والنقل والترقية فرصاً تنتهزها الحكومة القائمة لاستعباد الموظفين ؛ ولم يخضع التعيين في الغالب لقواعد واضحة ، أو إذا كانت هناك قواعد فكثيراً ما أدخل عليها الاستثناء وأضمت مما يحفظ ولا يقاس عليه ! كأن الإدارة أصبحت ملكاً للأحزاب ، تتصرف فيها متى وصلت إلى كراسي الحكم ، وتتخذ من الوظائف الحكومية مكافآت طبيعية لأنصارها وأعوانها . وكثيراً ما رُفّت الموظفون أو نُقلوا في افتتاح المواسم الانتخابية المتتالية ، مما ملأ قلوب رجال الإدارة رعباً ، وبُعد بهم عن الهدوء والاطمئنان . هذا إلى أن الأحكام لا يراعون في كثير من الأحيان استقلال الموظفين وحقوقهم ، فيستخدمونهم في أعمال بعيدة كل البعد عن واجباتهم الأصلية ، وخاصة ما اتصل منها بالتأثير في الناخبين والقيام بدعاية معينة . وإن موظفاً يستعان به على مهمة كهذه لا بد أن يطالب بالثمن في إلحاح ، وربما عن على رؤسائه بعد أن يخضوعه لأوامرهم وإرشاداتهم ، والجنابة الأولى في الواقع جنائيتهم

والمفروض في الإدارة بحكم ثباتها ودوامها أن تكون بمعزل عن هذه التقلبات

الحزبية كى تحقق فكرة البقاء والاستمرار فى أعمال الدولة وشئونها العامة . فترى الإدارة فى البلاد الديمقراطية الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا العظمى من أهم العوامل التى تحقق الدوام والاستمرار فى الأمور الوطنية ، على الرغم من التقلبات الوزارية والأزمات السياسية التى اشتهرت بها الجمهورية الفرنسية على الأخص ؛ ذلك لما لهيئة الموظفين فى تلك البلاد من الثبات والبعد عن التأثيرات الحزبية . وليس من مجرد المصادفات اللغوية أن تسمى الإدارة فى فرنسا «الخدمة العامة» ، وفى إنجلترا « الخدمة المدنية » ؛ بل نعتقد أن هذا يرجع إلى حقيقة ثابتة أدركها الفرنسيون والإنجليز . غير أن الإدارة فى مصر أصبحت لا تعوضنا شيئاً مما تعوضه الإدارات الأخرى فى البلاد الأوروبية ساعة الانقلاب السياسى والانحلاقات الحزبية ، ذلك لأنه حين تحمل بنا أزمة سياسية تشل الحركة لدينا فى مختلف الأطراف ويقف دولاى العمل فى كل مصالح الحكومة ؛ وبذا أصبحت الأمور العامة والأعمال الإدارية غلاًلًا للسياسة الحزبية تتحرك بحركتها وتقف بوقوفها ، وما أجدرنا أن تفصل هذا عن ذاك

وكذلك سادت روح الاستبداد فى العلاقات بين الإدارة والجمهور فى الخمس عشرة سنة التى نتحدث عنها ؛ فكثيراً ما اتخذت تدابير شاذة واستثنائية للتأثير فى آراء بعض الأفراد وعقائدهم السياسية . فنُزعت ملكيات وحُرِمت أراض من مياه الرى بلا شفقة ولا رحمة ؛ ونُقضت اتفاقيات ومقاولات عامة ربما كانت كلها فى مصلحة الأمة ، ولكن الحزبية العمياء تأبى إلا أن تحارب خصومها ولو كان فى ذلك ضررها أحياناً . والرخص على اختلاف أنواعها كانت

من الوسائل الهامة التي اتخذتها الحكومة لتحقيق بعض أغراضها . ومما زاد الطين بلة أنه لم يكن لدى الجمهور وسائل قانونية يدافع بها عن نفسه ويتق شر هذا الظلم الفاضح ؛ وعلى هذا كان يلجأ إلى الوساطة الشخصية ليستعين بها على دفع ما يحدق به من خطر ، أو إلى بعض الطرق غير الشريفة التي تنعف عن أن تنبسط فيها . وبذا أضحى الشعب وعامته يؤمنون تقريباً بأن الحق لا قيمة له في نظر الإدارة والإداريين ؛ وكل ما يعتد به إنما هو الوساطة الشخصية والجاه العظيم . ولسنا نريد بهذا أن نقول إن كل الأعمال الإدارية وصمت بهذه الوصمة السيئة ، وإنما نقرر أن هذا شعور عام ساد الجميع ؛ وفي مقدور أى شخص يتتبع التطورات الاجتماعية في العشر سنوات الأخيرة أن يرسم خطأً للتفكير في الأخلاق العامة يسير سيراً مطرداً مع المؤثرات الحزبية الفاسدة في النظم الإدارية

فلاستبداد وعدم الاستقرار في الشئون الإدارية هما من العوامل التي تبطئ بترية الأمة السياسية ، وتعوق التقدم الاجتماعى والاقتصادى . والحاجة ماسة إلى إنشاء هيئة خاصة يوكل إليها أمر الموظفين وصلتهم بالجاهير ؛ وهذه الهيئة شبيهة بمجلس الدولة في فرنسا الذى بدأ الكثيرون منّا يرون نفعه وقدرته على معالجة ما نشكو منه من عيوب وأخطاء . فإذا ضمن لهذه الهيئة الاستقلال القعلى والاختيار التام ، صارت ذات أثر مفيد في تنظيم علاقات الحكومة مع الموظفين ، وعلاقات الإدارة مع الجمهور ، وفي إقامة هذه العلاقات على أسس قانونية وقواعد ثابتة ؛ فتتق الاستقرار في الشئون الادارية وتبعد بها عن التدخل الحزبي

الرأى العام

لا تستطيع حكومة ما دكتاتورية كانت أو ديمقراطية أن تنسى الرأى العام وأهميته، إذ أنه الأساس الذى تعتمد عليه قبل كل شىء . وفى بعض البلاد مثل فرنسا وبريطانيا العظمى تعنى الحكومة بحريته وتدعه مطلقاً لتسير على ضوئه وتهتدى بهديه، وفى بلاد أخرى مثل إيطاليا وألمانيا تقيد به قيود دقيقة وتسلك به السبيل الذى تراه مفيداً لها . ولذا أضحت مهارة الدكتاتوريين منصبة أولاً وبالذات على الرأى العام وطرق الاستيلاء عليه وتوجيهه كما يشاؤون . وتعتمد الأحكام المطلقة الحديثة كل الاعتماد على الاختراعات العصرية التى تساعد على نشر الأفكار والأقوال فى مساحات واسعة ومسافات بعيدة ، حتى إنه ليخيل إلينا أن تلك الأحكام ما كانت تدوم شهراً ولا ساعة إذا ما أطلقت الحرية للصحافة وكفت عن استخدام وسائل الطبع والنشر والإذاعة والمواصلات البرية والجوية التى تستعين بها على تأييد أفكارها وتوجيه الرأى العام على مقتضى رغبتها ؛ ذلك لأنه يجب على الحكومة المطلقة فى الدول الكبرى وفى عصرنا أن تجمع ملايين الناس على شعور واحد وغايات متحدة ، وأن تستمر فى بث روح النشاط والعصبية الوطنية فيهم ، حتى لا يمكن أن يمر يوم لا يشعر فيه كل فرد من أفراد الأمة أنه موضع اهتمام الحكومة وأنها تطلب إليه بل وتأمره ألا يترك فى لحظة واحدة صفوف المجاهدين فى سبيل الوطن . فيصعب على أى امرئ مهما بلغ من الثقافة والإدراك أن يقاوم تأثير ذلك الجو الذى يقضى على كل إقدام شخصي ويحارب أى فكر مستقل ؛ ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذا النظام يوحد القوى الوطنية

إلى أبلغ حد ، ويساعد على لم شمل الطبقات والأفراد في روح قوية يستسلم لها الجميع ويخضعون لأمرها

يند أنا نرى أن الأمة الراقية إنما تمتاز بالرأى العام المستقل الثابت المستنير قدر المستطاع : فإذا كان الرأى العام غير مكوّن أو كان ضعيف التكوين أصبح من الواجبات الأساسية المفروضة على الدولة أن تهتم بتكوينه وإثباته وترتيبه . وإنّا لنرى مصر في هذا الشأن ، كما نراها في كثير من شئونها الوطنية الأخرى ، قد وصلت في الوقت الحاضر إلى ملتيق طريقين ؛ والأمر لها في اختيار الطريق المؤدى إلى التقدم الصحيح . فإذا كان الجزء الأكبر من الأمة لا يهتم بالشئون العامة ، فلن تجدى أساليب الحكم مهما ارتقت في شيء ، ولن تجلب لنا نفعاً كثيراً أو تدفع عنا ضرراً ولو قليلاً . وحين يسود الاهتمام بالشئون العامة في مختلف الطبقات تصبح تلك الأساليب ذات أهمية كبرى ، ويكون لصلاحها أو فسادها الأثر الأعظم في تقدم الأمة أو ركودها . ولا نستطيع أن ننكر أن انتشار التعليم بدأ يُظهر نتائج في الشعب ؛ وأضحى عدد متزايد من الشبان في المدن والريف ، حتى في القرى النائية ، يجيد القراءة والتعبير عن أفكاره ؛ وأصبحت الجرائد تقرأ وتفسر تفسيرات مختلفة على حسب الليول الحزبية المختلفة في جميع أنحاء القطر ؛ وصارت الأخبار الصادقة والكاذبة تنتشر بسرعة عجيبة في جميع الطبقات ؛ فأنسعت دائرة اهتمام الأفراد بالمشاكل السياسية ، وأصبحوا اليوم يلتفتون إلى الشئون العامة والأمور الوطنية بينما كانوا بالأمس لا يجاوزون نطاق أسرهم وقراهم وإذا قد استيقظت الأمة ، وواجبنا تغذيتها بالأفكار السليمة والنصائح

الوطنية التي تنمى إدراكها السياسى وتؤسس تربيتها القومية على أساس متين ودعائم ثابتة . ولكن للأسف هناك عوامل أخرى تقف بالرأى العام عن التقدم وتغذيه بغذاء فاسد ، وفى مقدمتها الدعايات الانتخابية الباطلة ، والمناقشات الصحافية التي لا تعتمد على أساس من الحق والمنطق ، والخلافات الحزبية التي تسرف فى الخصومة إلى حد أن تنسى الواقع والملموس . وكان من نتائج هذا أن الرأى العام فى بلدنا بدل أن يتقدم وينمى جو الحياة الديمقراطية كما هو شأنه ، أخذ يتضائل ويرجع إلى الوراء منذ خمس عشرة سنة مضت . ومن الواجبات اللازمة لكل من لهم علاقة بالجمهور بمقتضى منهم أو أعمالهم أن يشتركوا فى تكوين الرأى العام وتربيته . فالخطب السياسية يجب أن تبعد عن ذم الخصوم والتحاميل عليهم ، وتعمل على بسط المسائل الخطيرة التي تواجه الدولة ، وتشمل على أفكار إنشائية ومسائل وطنية يفكر فيها الناس ويتباحثون . كما أن الموظفين والصحافيين والأساتذة والكتاب وجميع الذين يربطهم بالجمهور اللسان والقلم ، وخصوصاً الذين يتولون تربية الأطفال والشباب ، يجب عليهم ألا يهملوا هذا الغرض السامى ، وألا ينسوا أن الرأى العام فى المستقبل هو الذى يتكون على أيديهم اليوم . فيترتب على نزاهة هذه النخبة من المصريين وسعة إدراكها وحسن وزنها السياسى وتضافرها على الصالح العام تقدم الأمة فى السبيل الذى يهدونها إليه

أعمال الحكومة

فضلا عن وظيفة الحكومة الأساسية ، التي هى المحافظة على النظام والأمن وتحقيق العدالة ، أخذت دائرة الأعمال الحكومية تتسع شيئاً فشيئاً ، وتشمل

شئنا كثيرة كانت متروكة فيما مضى لإقدام الأفراد والجماعات غير الحكومية ؛ ذلك لأن تعقد المشاكل العديدة في الأمور الاقتصادية والاجتماعية استوجب توحيد العمل وجمع النشاط القومى فى إدارة واحدة ، خصوصا والحكومة هى القادرة دون غيرها على القيام بالتدابير الواسعة التى تستلزمها الأعمال الهامة والضرورية لحياة البلد . فترى جميع الدول حتى الديمقراطية منها ، بالرغم من التباين الجوهري بين نظرياتها السياسية ، توجه نشاطها نحو القيام بكافة الأعمال المتعلقة بالأمور الوطنية ؛ لأن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى الدول على اختلافها تتطلب تدابير وحلولاً تكاد تكون متحدة بصرف النظر عن النظم الحكومية التى تسيئرها . فهذا تطور حكمت به أحوالنا الحاضرة وظروف الإنسانية الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة والمعقدة ، ومع ذلك يجب على كل دولة أن توجه هذا التطور فى الاتجاه الملائم لها ولطبيعة بلادها وشعبها

ولكى نحدد تماماً وظيفة الحكومة فى مصر ، لابد لنا أن نجيب أولاً على السؤالين الآتين : ما هى الأعمال التى يصح أن توكل إلى الحكومة ؟ وماذا يجب عليها أن تبذله نحو تنشيط الأفراد والأخذ بيدهم إلى الشئون العامة والقيام بها ؟ فمما يتعلق بالسؤال الأول ، أصبحت المشاكل التى تواجه الدولة فى الوقت الحاضر ، والتى سنتكلم عن بعضها فيما بعد ، من الضخامة والخطورة بحيث تتطلب تدخل الحكومة فى كل مظاهر الحياة الوطنية — لاسيما إذا لحظنا تعقد الأعمال الجديدة المفروضة على الأمة ، وقلة مراقبتها الاقتصادية ، وضعف الإقدام لدى أغلب أفرادها على الشئون العامة . وينبغى ألا يقتصر هذا التدخل على الشئون

الاقتصادية التي ظهرت خطورتها بجلاء ، بل يمتد إلى الشؤون الاجتماعية والثقافية مثل التربية القومية وإثراء الروح الوطنية التي قد تزيد أهمية وخطورة في الواقع على المسائل الأخرى ، وإن كانت لا تلقى الأنظار ولا تستوجب الاهتمام أحياناً

وفى يتعلق بالسؤال الثانى ، يجب على الحكومة فى الوقت الذى تحاول فيه توسيع دائرة أعمالها أن تسعى أيضاً إلى مشاركة الجمهور لها ، حتى تقوم العلاقات بين النشاط الحكومى ونشاط الأفراد على أساس غاية متحدة ترمى إلى خدمة المصلحة العامة . فإذا أظهر الأفراد استعداداً حسناً لمشاركة الحكومة فى أعمالها وجب الانتفاع بهم ؛ وإذا عجز الشعب عن معاونه الحكومة وجب عليها أن تعوده الأعمال العامة وتسهل عليه تشريعياً ومالياً سبل القيام بها . وهناك فوائد عظيمة ولا شك يمكن الحصول عليها من هذه المعونة المشتركة بين الحكومة والأفراد ؛ فهى تخفف أعباء رجال الإدارة وتغنيهم من أعمال قد لا تتفق تماماً ومهمتهم الأصلية ، وتساعد على تكوين الروح القومية لدى الجمهور ؛ وبذا يقدم كل فرد واجبه الوطنى عن طيب خاطر ودون حاجة إلى وازع أو رقيب . وإننا نلاحظ هذا التعاون المشترك فى كل الأمم الراقية ، وقد أخذت به حكومتنا منذ زمن ؛ وهى تعاون الشركات الصناعية والتجارية التى لها أثر يذكر فى حياتنا العامة ، وتمنح الجمعيات الخيرية والتعاونية والعلمية والثقافية والصحية إعانات مالية . إلا أنه يجدر بها أن تتوسع فى هذا المضمار ما وجدت إلى ذلك سبيلاً ؛ وأن تنقى على الأخص بالاصلاح الاجتماعى فى كافة نواحيه ، كما تتجه بكل ما فيها من قوة نحو

ترقية الفلاح وتوفير أسباب الصحة والعافية لديه ، مستعينة في ذلك بالجماعات والأفراد الذين ربما كانوا أقدر منها على النفوذ إلى الأوساط الريفية والتغلغل فيها . وأظن أن مشكلة الدفاع الوطنى التى هى شغلنا الشاغل اليوم ستدلل كثيراً إن وُفِّت الحكومة إلى اجتذاب عطف الأفراد والجمهير وحملتهم على أن يشاركوها فى هذا الواجب الخطير . وسنعود إلى هذا الموضوع غير مرة فى ثنايا هذا البحث

الخطط العامة

قد تتشابه المسائل العامة الأساسية فى جميع الدول ، إلا أنها تختلف فى مظاهرها وحاجة كل إليها ؛ فعلى كل دولة أن تعين الروح التى يجب أن تسود درس المشاكل الوطنية ، وأن ترسم الخطط العامة التى يلزم مراعاتها فى تنفيذ التدابير العملية . ولا يتم ذلك إلا إذا نظرنا إلى الحياة الشعبية نظرة عامة تلم بمختلف أطرافها وتقارن بين متعدد حاجاتها ومتنوع مراقفها المادية والأدبية . وقد يُلجأ إلى هذه المقارنة فى الأمور المعروضة على الحكومة؛ إلا أنها فى الغالب مقارنات ناقصة وغير مستوفاة ، فلا توصل إلى نتائج يقينية ومقنعة ؛ وكل مزيد فائدة النشاط الحكومى إذا اتخذ كل قرار وتقد كل تدبير على أساس الخطط العامة المشتملة على الشؤون الوطنية بأكملها ، وهذا مما يحقق الاقتصاد والاستفادة الكاملة بكافة المرافق الوطنية . فعلى البرنامج الإنشائى أن يعين الروح التى يجب أن تسود سياسة الدولة ، ويصف الأغراض العامة التى يحسن الاتجاه نحوها ، ويبين الطرق العملية التى تحقق الوصول إليها . ويترتب على عدم وجود برنامج شامل للحكومة ما أن تهمل بعض الوجوه الهامة فى الحياة الوطنية ، وأن تسير سياسة

الدولة سيراً متردداً بخير انتظام ولا تواصل

فالروح التي يجب أن تسود سياسة الدولة المصرية هي ، أولاً أن تكون معتدلة تسير في سبيل التجديد بحزم وتعقل ، فتلتزم الطريق الوسط بين المحافظة للتمسكة بالتقديم والإصلاح التجديدي الجريء . وهي سياسة يصعب التمسك بها ، لأنها في تجاذب مستمر بين هذين الجانبين المتقابلين ، فيعوق سيرها من استولت عليهم روح الرجعية كما يدفعها إلى الأمام في غير هواده من تأججت في صدورهم نار الإصلاح ، وليس من الميسور أن يهتدى رجال الحكم بين هاتين اللطافتين المتباينتين إلى المقاصد الوطنية العليا في غير تردد أو تراجع . والمتطرفون سواء أكانوا محافظين أو مجددين ليسوا معرضين للنقد إلا من جانب واحد ؛ لهما السياسة الوسطى ففقادها كثيرون وخصومها متعددون ؛ لذلك تتطلب وزناً سياسياً دقيقاً وشيثاً من الشجاعة الأدبية عند من يستمسكون بها ويدافعون عنها . ولا بد لها من رأى عام قوى معتدل تستند إليه . إلا أنها سياسة تلائم دون غيرها الظروف المصرية ، فنحن في حاجة بلا ريب إلى تطبيق النظم المصرية وتنفيذ المشروعات الضرورية على أحدث نط ، ولكن البلد يتعرض لخطر جسيم إذا سارت سياسة الدولة بسرعة غير محكمة في طريق الإصلاح والتجديد ، وخاصة في الشئون الاجتماعية . ودلت تجارب السنوات الماضية على أن مصر لا تتحمل التجديد السريع والنظم الساقة لأوانها ، فيجب أن ندمع الأساس وثبت الأركان التي بنى عليها كي نشيد بناء المستقبل في فطنة وسداد والشرط الثاني الذي يجب أن يتحقق في السياسة المصرية هو أن تبحث

الحكومة في كل أمر عن الحلول المنطقية والعملية الملائمة للظروف المصرية ، دون أن نحاول التقليد الأعمى للنظم الأجنبية ، كما نتجنب المشروعات الشاذة الخارجة عن تجربتنا المحدودة . وهناك دروس يمكننا أن نستخلصها من التجارب التي قامت بها الأمم الأعرق منا في ميادين الحضارة ، والإخوة يهتدى صغيرهم بكبيرهم ويستفيد من تجاربه السابقة وأخطائه التي وقع فيها . وفي المصريين حياة وقوة كافية تمكنهم من الانتفاع بتجارب غيرهم دون أن يتلاشوا فيهم ، كما أن فيهم عبقرية تسمح لهم بأن يصوروا ما يأخذونه بصور جديدة ، وأن يدخلوا عليه عناصر نافعة لم تكن معروفة من قبل



كان من الجائز حتى سنة ١٩٣٦ أن نمرز إلى التدخل الأجنبي في الشئون المصرية كل ذلك التخطيط الذي حل بسياستنا الداخلية ، وأن نأمل بصد المعاهدة الأخيرة عصراً يكون فاتحة عهد جديد في حياتنا السياسية . ولقد بدأ هذا العصر فعلاً بانهاج صادق في صفوف الأمة استنشقت فيه البلاد ربح التفاؤل بالمستقبل ، وكان الصيف والخريف في تلك السنة فترة سعود في تاريخ مصر الحديثة . غير أنه لم يكبد ينتهي العام حتى بدأت الأمة تشعر بأن أساليب الحكم لم تتغير ، وأن الداء لا يرجع إلى المؤثرات الخارجية وحدها ، بل نحن مسؤولون عن تأصله فينا إلى حد ما . ولو توفر لدينا تكوين سياسى تام ، وإدراك قومى ناضج ، واستخدام صحيح للحرية ، ونضج في الحكم على الأشياء ، لما وقعنا فيما وقعنا فيه من أخطاء . هذا إلى أن النظم الجديدة لم تلتئم تماماً مع عقلية الأمة . ولا يكفي أن نتعشق

الحرية وننادى بها ، بل لا بد أن نطبع نفوسنا عليها ونعود السير على مقتضاها .
والمصريون جميعاً فيما نمتد من أنصار الحكم الديمقراطي ، وإن كان هناك
قناد يأخذون عليه شيئاً ، فأنما هو عدم انطباقه حتى الساعة على بيتنا
وظروفنا الخاصة

وإذا صح القول بأن « لكل شعب الحكومة التي هو أهل لها » ، فعلى
المصريين أن يتهيأوا للحكم الجديد الذي ينادون به . فإن صحت عزيمتنا على الاحتفاظ
بالحكم النيابي ، أصبح من الضروري أن تتوفر الاستقامة والذكاء والشعور
بالمسؤولية عند الذين يشتغلون بالسياسة ؛ وإذا رغبتنا في احترام حرية القول
والاجتماع والصحافة يجب علينا أن نوازن بين تلك الحريات العالية الخطيرة بروح
الاعتدال والتوسط ، وألا نرسلها مطلقة دون قيد ولا شرط . وإذا أردنا أن
نتجنب ما بُليت به بعض الأمم من العنف والاضطهاد ، فلا بد لنا من حكم قائم
على أساس المصلحة العامة والنظم الثابتة ، ومشرب بروح من الوطنية الصادقة .
ذلك لأن التعاون والتفاهم والشعور بالمصلحة العامة شروط أساسية لأمة ترغب
في أن تحكم نفسها حرة ، وأمتن أساس يعتمد عليه النظام الديمقراطي أن يكون
منبعثاً من النفوس مرضياً عنه من الجميع ، فيتضافر الكل على تثبيت دعائمه
بروح صادقة وقلوب سليمة

ونشرونها ونحس نسطر هذه العبارات أنها ليست جديدة ، بل امتلأت بها
أعمدة الجرائد السيارة ، ولا يزال يرددها الكتاب والخطباء حتى أبعد الناس
عن التمسك بها والسير على مقتضاها . غير أنه ليس للحقيقة إلا وجه واحد ، ولن

يضيرنا هنا أن نردد أموراً سلم الناس بها من قبل ، خصوصاً ونحن نذكرها راجين أن يترتب على ذكرها الآثار الطبيعية اللازمة لها . والمسألة الآن بين أيدينا ، فإن شئنا للحكم الديمقراطي استقراراً بيننا ، فلنعمل على تحقيقه في أكل صورة ، ولنؤد كل واجباتنا نحوه . ولئن كان في الحكم النيابي بعض النقائص ، فإن في تطبيقه الصالح ما يتلافاهها ويغطي عليها — وأين ذلك النظام الحكومي الخالي من العيوب ؟ وما نراه من أخطاء في البلاد الأخرى كفرنسا وغيرها نعتقد أنه ليس من الإنصاف أن نعزوه إلى الحكم النيابي وحده ، فالأفراد أنفسهم مسؤولون أيضاً عن أخطائهم سواء أكانوا خاضعين لحكومة استبدادية أو ديمقراطية ؛ وكل ما في الأمر أن هناك غلطة سياسية أو إدارية تتضخم في بلد وتتضاءل في آخر ، تبعاً للظروف الاجتماعية والأخلاقية والثقافية المختلفة . فرب حادثة صغيرة تهز قطراً بأسره ، في حين أن حادثة أخرى أخطر منها لا تترك أثراً يمتد به في قطر آخر . ومما يؤسف له أن رأينا العام لم ينضج النضج الكامل بحيث يستطيع أن يوازن بين الأخطاء المختلفة ويحكم على كل منها الحكم الدقيق . وكأني بنا أميل إلى الإفراط أو التفريط والميل نحو جانب دون آخر ، فلاأمر ما نبالغ في غلطة حكومية أو إدارية معينة بحيث نجعل منها سبب سخط ونقمة ، مع أنها في الواقع ليست خطيرة بهذه الدرجة ؛ وفي حين آخر نتفصل الأخطاء الجسام ولا نغيرها أى اهتمام ، بل ربما حاولنا الدفاع عنها وبخشنا عن نواحي خير فيها ولو موهومة . ويخيل إلينا أن للتعصب الحزبي دخلاً كبيراً في هذا الاضطراب في الحكم والتذبذب في الآراء

لذلك علقنا الأهمية الكبرى على الشئون السياسية والإدارية ، وهى فى مصر الأساس الأول للنشاط القوى والعنصر الفعال فى تقدم الأمة أو ركودها . ولن يفوتنا أن نذكر ظاهرة حسنة : فإن تلك السنوات الطويلة التى قضيناها فى ركود وفشل أصاب السياسة الداخلية قد تركت أثرها من التعب والاشمئزاز فى قلوب الناس ؛ مما إن المصريين بعد أن حصلوا على استقلالهم التام تفرغوا إلى شئونهم الداخلية . ويلوح لنا أن روحاً جديدة أخذت تبدو فى أفق السياسة ؛ فهناك نية صادقة ورغبة أكيدة فى تطهير الحياة العامة على ضوء سياسة إنشائية نزيهة ، خصوصاً وقد ظهر بجلاء خطورة الموقف المصرى فى الخارج والداخل إلى درجة لا يمكن تجاهلها . وهذا الاتجاه الجديد إنما كان نتيجة شعور عميق فى باطن الأمة بالنقص والضعف ؛ ولم يرتفع صوت هذا الشعور حتى الآن إلا عند بعض المثقفين ، ولم يتردد صدهاء إلا فى طبقات الشعب البائسة . وأملنا كبير فى أننا لم نخدع فى هذا بعلامات كاذبة وآمال باطلة . وللمنا نرى التعاون بين جميع من يرون ضرورة الإصلاح فى أحوالنا الحاضرة يقوى تلك الروح الجديدة وينشرها ، فتم أساليب السياسة وتتهج بها منهاجاً صالحاً

ولكن إذا لم نسر فى طريق تقدم مطرد تدل الدلائل على أننا قد بدأناه منذ حين ، وإذا اتضح أن هذه الروح الجديدة ينقصها من القوة والتأثير ما يمكن من إصلاح الحال التى عمت شئون السياسة والإدارة ، فإننا نخشى كل الخشية أن تعدو عوامل الفناء على نظام لما ننم به ونجنى ثمراته كلها . والسنوات القليلة القادمة كفيلة وحدها بالحكم على هذه التجربة ؛ فإن استفدنا حقاً من الماضى

وأحوال الأمم الديمقراطية القديمة كنّا جديرين بحكم ديمقراطى سعيد ؛ وإلا فإنّا مهددون بنظم أخرى لا نستطيع أن نحددها بالدقة الآن . وكل ما يمكننا أن نقوله هو أن العالم هبت عليه عاصفة دكتاتورية لا يبعد أن يمتد أثرها إلى أوسع مما نتوقع ؛ وفى هذه العاصفة نفسها سلاح يعتمد عليه خصوم الحكم النيابى فى مختلف البلاد . وإذا كان هناك أشخاص يجدر بهم أن يضعوا هذه الأخطار نصب أعينهم ، فنظن أن أنصار الديمقراطية هم أول من يلزمهم أن يتأملوها شاخصة أمامهم دائماً . ومن العيب كل العيب أن تم كارتة نظام ما على أيدي أنصاره والمدافعين عنه وأصبح الناس يشعرون تماماً بأن التجربة الحالية ذات أثر حاسم فى تاريخ مصر الحديثة ، ويدركون كل الإدراك أن السعى فى نجاح هذه التجربة يستلزم مجهوداً عظيماً ونشاطاً متواصلاً فى جميع ميادين حياتنا القومية . ويجب ألا ينحصر على المصريين أجمعين ، وعلى المؤسرين والمتقنين منهم بوجه خاص ، ما تتطلبه الظروف الحاضرة من تضحيات وتسامح ، وإلا تعرضنا جميعاً إلى فقد تلك الزايا الغالية التى جعلتنا أمة تفخر بكيانها القومى وحريتها واستقلالها . والشرط الأول للوصول إلى غاياتنا الوطنية هو ولا شك أن تتحقق الاستقامة والاستقرار فى شئوننا السياسية والإدارية ، وأن تدعم النظم الديمقراطية على أساس جديد ودعائم ثابتة . وتضمنت الوثائق الرسمية التى صحبت تأليف الوزارة الحالية^(١) عبارات هامة فى هذا المعنى ، فقد جاء فى الأمر للملكى الصادر إلى رئيس مجلس الوزراء : « إن مصر ذات المجد التليد على باب عهد جديد ، فعلى هذه الوزارة عبء

(١) الوزارة الائتلافية التى تم تشكيلها فى ٢٤ يونية سنة ١٩٣٨ برئاسة محمد محمود باشا واشتراك حزب الوفد السدى

المسؤولية لتحقيق أمانها في هذا العهد الجديد ، وإن شعب مصر ليرقب قيام وزارتك بهذا الواجب العظيم بحكمة ونزاهة ... وفي هذه الأيام التي تتنافس فيها الأمم أود أن نعمل هنا بهدوء وسكينة لنضرب مثلاً عالياً للحياة السلمية الطيبة . وفي علاقاتنا الدولية أود أن نذكر دائماً أننا بفطرتنا شعب ديمقراطي ، وأن واجبنا يقتضي التعاون مع الديمقراطيات العظمى في العالم والمحافظة على العلاقات الودية مع الدول جميعاً » . وجاء في رد رئيس مجلس الوزراء : « أرجو أن تثق جلالتك بأني ومن يقبل معاونتي سنضع كل ما أوتينا من جهد وقدره رهن أسركم في سبيل العمل على تقوية دعائم الديمقراطية وحفظ مقوماتها ... ولا أعدو الحقيقة إذا أعلنت أن المصريين جميعاً يأتون بهدى جلالتك في حب السلام واتهاج سبله والسعي لتوطيد أركانه وفي التمسك بالنظم الديمقراطية وتأييدها والعمل على بسط نفوذها وفي الحرص على صفاء العلاقات الدولية وازدياد حسن التفاهم بين الدول » . إن هذه عبارات ذات رنين خاص في الأذان ، وما ألقنا هذا الحاس وذالك الأسلوب الناطق في وثائق البولة الرسمية ؛ وكأن الإرادة السامية التي دوّتها وأمرت بنشرها كانت تشعر بأن الساعة رهيبة تدعو إلى حركة خارجة عن المألوف ، فأرسلت هذه الكلمات السامية والعهود الجليلة لتؤثر في نفوس الشعب وتغرس في قلوبه مبادئ الحرية الصحيحة والاستقلال الكامل . ويكفينا من هذه العهود أنها أس من أمتن الأسس الديمقراطية ودعامة من أقوى دعائمها ؛ وأملنا كبير في أن يحقق المستقبل القريب هذه الدعوة الخالصة التي تضافر عليها الجميع .

الباب الثاني

المسائل الاقتصادية والاجتماعية

ليس الغرض من هذا الباب أن نستعرض جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة المصرية في الوقت الحاضر ، إذ أنها تطرأ مباشرة الكل شخص في دائرة أعماله الخاصة ، وهي واضحة لنا جميعاً بقدر اهتمامنا بالشئون العامة ؛ وإنما غرضنا أن نبحث عن الأسباب الأساسية التي قضت بظهورها . ولما كانت الحقائق ملموسة الوقائع تسترعى الأنظار ، فلن نحشى تجاهل الناس إياها أو إنكارهم ضرورة الإصلاح الاقتصادي وتوفير لوازم التقدم الاجتماعي ؛ وإنما الخوف كل الخوف أن نعالج هذا علاجاً جزئياً ، وألاً ننظر إلى المشاكل الاقتصادية نظرة شاملة تلم أطرافها المختلفة وتؤثر كل مشكلة بالأخرى . فالخطر الذي يجب اجتنابه هو الأبحاث الناقصة ، والتدابير المتناقضة ، والإصلاح الجزئي ، والتشريع السريع ؛ فإن عدم التناسق بين مختلف الأبحاث والتدابير في الشئون الاقتصادية والاجتماعية هو الذي يعوق تقدم الأمور ويهدد مستقبل البلد إلى درجة كبيرة .

ونلاحظ من جهة أخرى أن الأحوال كثيراً ما تختم على الحكومة القيام بالإصلاح الذي فات أوانه ، وكثيراً ما تلقت نظر الحكام والرأي العام إلى ضرورته لفتاً شديداً ؛ غير أن الوقاية خير من العلاج ، وليس من الحكمة

أن نتجاهل الداء إلى أن يستفحل ، بل يجب العمل على استئصال شأفته عند ظهور أول أعراضه . فالنظر في المستقبل دعامة السياسة ، وهو الذى يمكن من تدارك الأخطار قبل تفاقمها ، ومواجهة المسائل الحيوية عن دراية وخبرة بأهم تفاصيلها ، وتهيئة الرأى العام لقبول التدابير التى قد تستلزمها الظروف . بيد أن بعد النظر وإعداد العدة للمستقبل ليس أمراً ميسراً لكل الناس ، خصوصاً وضيق وقت الحكام ، وعدم استعدادهم أحياناً ، وضعف إرادتهم أحياناً أخرى ، وخضوعهم لمؤثرات دولية تخرج عن دائرة تصرفهم الشخصى ، وتعمد الشؤون العامة التى هم بصدددها ، كل ذلك يدع التكهّن بالمستقبل وتلافى الأخطار قبل وقوعها عسيراً جداً . ولا شك فى أن تناسق التدابير الحكومية وإطرادها مما يقربها إلى الصواب ويمنعها وحدة لازمة لسياسة الدولة .

ومع ذلك فالمستقبل قطعة من الحاضر ، والمشاكل التى ستطرأ على البلد بعد مضي زمن تلوح لنا الآن وكأنها فى حيز الوجود ، والعوامل التى سوف تتجمع وتتعقد فى أزمنة المستقبل نجدّها اليوم متفرقة فى الظروف الراهنة ؛ وليس من المستحيل أن يصوّر المرء ما سيحدث غداً فى جلاء ووضوح ، وأن يقدر اتجاه التطور الاقتصادى والاجتماعى ، حتى يتمكن من استنتاج الأخطار التى يجب الوقاية منها والعناصر التى يحسن تشجيعها وتقويتها . وبالطبع ينبغى أن نحذر المبالغة ، فنتجنب التخمينات البعيدة التى قد لا يحققها المستقبل ، والاحتياط الطويل الذى قد تبطله الظروف ، والغايات الطموحة التى لا تتفق ومراقبتها الضيقة . ولكن مع مراعاة هذا التحفظ يجب أن نستسلم لبداية الوقائع ، وتقتنع بأن عدم الوحدة والتواصل فى السياسة ، وعدم النظر فى العواقب يضعان المستقبل

الوطني في خطر جسيم . ومنذ أول هذا القرن خلت مصر بمض الخطوات في شؤونها الاقتصادية والاجتماعية ، وإن كانت لا تذكر بجانب ما كان يجب عليها أن تقوم به ؛ فإن العالم بوجه عام وبلاد الشرق الأدنى على الأخص تقدمت تقدماً سريعاً في حين أننا تأخرنا كثيراً بالنسبة إلى الأمم الأخرى .

فالآن تواجهنا حقائق واضحة يلزمنا أن نستخلص منها غايات عملية ، ونعزم على تنفيذ السياسة المؤدية إلى تحقيقها قبل أن تسبقنا التطورات السريعة ، فنعجز عن علاجها بعد فوات الفرصة . ولا يتحقق النجاح لأية سياسة إن لم تتسع دائرة أبحاثها وتلتم بكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية . وأول احتياطات المستقبل هو معرفة أحوال الماضي والحاضر حتى نستنتج من تطورها ما يتجىء به السنوات القادمة . ولا يعني أننا نرجع إلى أكثر من ربع قرن لجمع معلوماتنا ، أولاً لأن الإحصاءات اللازمة لم تبدأ في الغالب قبل أوائل القرن الحاضر (فيما عدا الإحصاءات الخاصة بحركة السكان ومساحة الأراضي الزراعية وزراعة القطن التي ترجع إلى ما قبل ذلك) ؛ ثانياً لأن المعلومات المحفوظة في تلك الفترة من الزمن تقضى حاجتنا تماماً ، إذ يمكن على ضوءها معرفة الاتجاه الذي سوف يسير فيه التطور الاقتصادي والاجتماعي في الخمسة والعشرين عاماً القادمة ، وهي المدة التي اقتصرنا عليها في هذا البحث ، كي نستطيع أن نقدر مدى التقدم الذي يجوز لنا التطلع إليه في تلك المدة ، ونرسم الخطط العامة والتدابير العملية التي تحقق الوصول إليه . ويشترط في هذه الخطط أن تكون واسعة حتى يمكن الرجوع إليها في جميع مشاكل اليوم والغد ، وسهلة الفهم حتى يدركها الرأي العام ويقنع بصحتها وضرورة العمل على مقتضاها

وأهم ما ننظر إليه في بدء الأمر هو التطور الخاص بحركة السكان في القطر المصري، ذلك لأنه أساس كل بحث في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن جميع المعلومات الأخرى الخاصة بالمرافق الاقتصادية لا معنى لها إن لم تقارن بعدد الذين يشتركون في استغلالها واستهلاك إنتاجها. ولا فائدة من الرجوع إلى ما قبل سنة ١٨٩٧ لدرس الأحوال الخاصة بحركة السكان، إذ أن التعداد لم يبلغ درجة من الإتيان قبل ذلك التاريخ :

السنة (١)	عدد السكان	معدل الزيادة السنوية في الألف لمصر سنوات
١٨٩٧	٩ ٧٣٤ ٤٠٥	
١٩٠٧	١١ ٢٨٧ ٣٥٩	١٥٠١٢
١٩١٧	١٢ ٧٥٠ ٩١٨	١٢٠٢٧
١٩٢٧	١٤ ٢١٧ ٨٦٤	١٠٠٩٧
١٩٣٧	١٥ ٩٠٤ ٥٢٥	١٠٠٦٠

(١) كانت التقديرات لعدد السكان في القطر المصري في مختلف المصور على ما يأتي :

في القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، في عهد رمسيس الثاني	من ٥ إلى ٧ ملايين
في القرن الأول بعد الميلاد ، في بدء العصر الروماني	٨ ملايين (غير السعيد)
في القرن التاسع بعد الميلاد ، في عهد الخلفاء العباسيين	من ٥ إلى ٦ ملايين
في سنة ١٨٠٠ (مقدر في عهد الحملة الفرنسية)	٢ ٤٦٠ ٢٠٠
في سنة ١٨٢١ (مقدر حسب كشف المولين)	٢ ٥٣٦ ٤٠٠
في سنة ١٨٤٦ (مقدر حسب تعداد المساكن)	٤ ٤٧٦ ٤٤٠
في سنة ١٨٧٤ (حسب التعداد)	٥ ٢٥٠ ٠٠٠
في سنة ١٨٨٢ (حسب التعداد)	٦ ٨٠٤ ٠٢١

وقد بلغت مصر في أوائل القرن الماضي المستوى الأدنى في تاريخها ، وترجع الزيادة العظيمة في عدد سكانها منذ ذلك الزمن إلى استقرار النظام الحكومي ، وزيادة المساحة المزروعة وتحسين أحوال الزراعة ، وتقدم الصحة العامة .

ويتبين من هذا الجدول أن سكان القطر المصرى زادوا بمقدار ستة وستين فى المائة، أو الثلث تقريباً، من ١٨٩٧ إلى ١٩٣٧؛ وبرغم ما حدث من هبوط فى معدل الزيادة السنوية لا يزال الازدياد سريعاً مثل الذى يحدث فى أغلب الشعوب ذات المستوى المنخفض فى معيشتها^(١). أما فى المستقبل فإننا نستطيع — على ضوء النسبة السابقة مع ملاحظة قلة المواليد تحت تأثير ظروفنا الحاضرة وتقص الوفيات على أثر الوقاية الصحية وتقدم أسباب العلاج — أن نتوقع أن عدد السكان سيصبح فى سنة ١٩٥٧، أى بعد مضى أقل من عشرين سنة، ما يقرب من عشرين مليوناً (والتقدير الإحصائى المضبوط هو ١٩٩٠٠٠٠٠، وواضح أن هذا التقدير غير مبالغ فيه مطلقاً، بل بالعكس كان عدد السكان المبيّن فى التعداد كل عشر سنوات أكبر دائماً من عددهم حسب التقديرات الإحصائية السابقة). وقبل أن ننظر فى مستوى المعيشة لدى الستة عشر مليوناً من المصريين الموجودين فى الوقت الحاضر، ينبغى لنا أن نأخذ فكرة واضحة عن مرافقنا الزراعية وهى أساس حياتنا الاقتصادية؛ أما الصناعة فليس لها أثر يذكر فى تطور السنوات الماضية إذ أنها حديثة العهد فى مصر، ولذا نؤجل النظر فيها إلى الباب القادم

الثروة الزراعية

تتوقف الثروة الزراعية، أى جملة المحصول الزراعى الذى يمكن إنتاجه

(١) كان معدل الزيادة السنوية فى الألف للعدة بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ : ٠.٨ فى فرنسا، و ٣.٧ فى إنجلترا، و ٩.٧ فى إيطاليا، و ١٢.٧ فى رومانيا

في القطر المصري ، على عاملين هما المساحة المزروعة ومتوسط الإنتاج ؛ ويلاحظ أن العامل الثاني لا يقل أهمية عن الأول إن لم يزد عليه ، ذلك لأن تحسين متوسط الإنتاج يزيد جملة المحصول في مساحة معينة ، فهو أشبه ما يكون بزيادة في تلك المساحة ؛ وكذلك هبوط متوسط الإنتاج يقلل جملة المحصول في مساحة ما ، فكأنه نقص فيها . ويترتب على هذا أننا إذا استطعنا أن نزيد مساحة الأرض القابلة للزراعة مع هبوط متوسط الإنتاج ، فلن يقدمنا هذا كثيراً ، لأن نقص العلة الناتجة يلغي أثر زيادة المساحة المزروعة إلى حد ما

١ - المساحة المزروعة

إن القطر المصري من الأقطار الواسعة ، إذ يبلغ أكثر من مليون كيلو متر مربع ، غير أن تلك المساحة العظيمة صحراوية بنسبة سبع وتسعين في المائة ؛ فلا تبلغ مساحة الأراضي المزروعة والسكونة إلا نحو خمسة وثلاثين ألف كيلو متر مربع ، المزروع منها نحو ٥٣٣٥١٣٠ فداناً في سنة ١٩٣٦ ، وكلها تروى رياً صيفياً إلا نحو مليون لا يزال يتبع نظام الري بالحياض . ويجب أن نميز بين مساحة الأراضي الزراعية ومساحة جملة الزراعات لأن الري الصيفي يمكن من زراعة أكثر من محصول واحد كل عام في مساحة معينة ، فيترتب على هذا أن المساحة الإجمالية للزراعات في مدة سنة واحدة (وتسمى بالإنجليزية « مساحة المحصول ») تفوق مساحة الأراضي المزروعة . ويتضح من هذا أن مساحة جملة الزراعات تعطي فكرة أصح عن المساحة المزروعة من تلك العبارة الشائعة : « مساحة الأراضي الزراعية » ، ولذلك كنا كلما تحدثنا عن المساحة المزروعة في القطر

أشرنا بهذا التعبير إلى مساحة جملة الزراعات .

وفي سنة ١٩٣٦ بلغت المساحة المزروعة ٨١٠١٠٦٨ من الفدادين ، وبمقارنة هذا الرقم بعدد السكان يتضح أن متوسط مساحة الفرد كان في تلك السنة نصف فدان تقريباً^(١) . وبالرجوع إلى التطور الماضى يتضح أن حركة الزيادة في المساحة للمزروعة كانت دائماً أقل سرعة من حركة الزيادة في عدد السكان ؛ ويعطى الجدول الآتى فكرة عن هذا التطور ، وقد حسبنا المتوسط لحس سنوات بدلا من الأرقام السنوية كي تصبح النتيجة مستقلة عن فوارق المساحة من سنة إلى أخرى :

المدة	عدد السكان	المساحة المزروعة (بالفدان)	المتوسط الفردى
١٩٠٠ — ١٨٩٦	٩ ٨٦٠ ٩٠٥	٦ ٨٧١ ٦٩٦	٠.٦٩
١٩١٥ — ١٩١١	١٢ ١٤٥ ٢٠٠	٧ ٦٤٦ ٧٠٥	٠.٦٢
١٩٣٥ — ١٩٣١	١٥ ٢٦٠ ٢٠٠	٨ ٥٣٩ ٣٠٦	٠.٥٤

فترى أن المساحة للمزروعة زادت بين مدتى ١٨٩٦ — ١٩٠٠ و ١٩٣١ — ١٩٣٥ بنسبة ٢٥ ٪ ، في حين أن عدد السكان زاد في تلك الفترة بنسبة ٥٥ ٪ ؛ فنشأ

(١) يبلغ تكاثف السكان في مصر في المتوسط ٣٢٠ شخص في الكيلومتر المربع ؛ وقد وضعنا هذا التقدير في صورة تحمله قابلا للمقارنة بالحالة الوجودية في البلاد الأخرى التي لا تعرف أكثر من زراعة واحدة في السنة ؛ غلبت مساحة جملة الزراعات وأضيفت إليها مساحة الأراضى المسكونة غير المزروعة من مدن وقرى وطرق وترع وغيرها من الناقم العسومية ، فكان المجموع قريباً من خمسين ألف كيلومتر مربع
ومصر أشد ازدحاماً بالسكان من ألمانيا وأнгلترا وبلجيكا ، مع العلم بأن تلك البلاد من أمثاق البلاد الصناعية في العالم في حين أن مصر ما زالت الزراعة فيها منبع ثروتها الوحيد تقريباً .
وتكاثف السكان في وادى النيل أكثر منه في جميع الأقطار بما فيها الصين واليابان

عن ذلك التفاوت بين النسبتين أنه منذ أواخر القرن الماضي تقصت حصة كل فرد من السكان في المساحة المزروعة بمقدار ٢٧ ٪ ، أو بعبارة أخرى تقصت المساحة المزروعة بالنسبة إلى عدد السكان بمقدار الربع تقريباً في مدة أربعين عاماً. فإذا استمر التطور في هذا السير ، أى إذا دامت حركة الزيادة في المساحة المزروعة في نفس السير الذى تقدمت عليه في الماضي ، ترتب على ذلك أن النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان ستبسط كثيراً عما هي عليه الآن ، فتتقصر حصة كل فرد من الثروة الزراعية . وعلى هذا يجب البحث عما إذا كان في الإسكان زيادة المساحة القابلة للزراعة في المدة المقبلة بمقدار يوازي زيادة السكان في تلك المدة

أما فيما يتعلق بالحد الأقصى الممكن الوصول إليه في زيادة الأراضي الزراعية في القطر المصري فمن السهل تعيينه بالدقة ؛ ذلك لأنه يتوقف على عاملين معروفين. هما كمية المياه التي يمكن تخزينها لاستعمالها وقت جفاف النيل من جهة ، وارتفاع الأراضي الصحراوية والرملية التي تحيط بوادي النيل ارتفاعاً يمنع ريها وإصلاحها من جهة أخرى ؛ والمساحة المحددة على هذين المبدئين هي ١٠٠ ٠٠٠ ٧ فداناً ، فتصبح مساحة جملة الزراعات ما يقرب من أحد عشر مليوناً ونصفاً من الفدادين ، والظاهر أن هذا الرقم عبارة عن غاية ما يمكن أن نأمله على أساس المعارف العلمية والفنية الحاضرة . وليس الوصول إلى هذه الغاية بأمر هين ، بل يتوقف على مشروعات عظيمة في السودان ومصر ؛ من بينها بناء خزانات جديدة بالقرب من منابع النيل ، وتطهير مجرى النيل في منطقة السدود ،

وتقوية القناطر في القطر المصري ، وتجنيف جزء من بحيرات شمال الدلتا وإصلاحه ،
وتحويل أراضي الحياض الباقية إلى نظام الري الصيفي ، وتوسيع نظام الصرف .
ولم تقدر بالضبط النفقات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ؛ غير أن من الواضح أنها
ستكون عبئاً ثقيلاً جداً على ميزانية الدولة ومرافق الأمة . ومما يظهر خطورة
الحال أننا إذا أردنا أن نحفظ بمجرد النسبة الراهنة بين عدد السكان والمساحة
المزروعة يجب أن نصل إلى ذلك الحد الأقصى في استغلال أرضنا سنة ١٩٦٠
أو ١٩٦٥ ، في حين أن بعض الاختصاصيين يرى أنه يصعب الوصول إليه قبل
أواخر هذا القرن .

٢ - متوسط الإنتاج

رأينا أن النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان هبطت بمقدار الربع
في الأربعين سنة الماضية ، وقد كان يمكن أن يمثل هذا الهبوط صورة صادقة لدرجة
النقص في الثروة الزراعية لو بقي متوسط الإنتاج بدون تغيير خلال هذه المدة .
ولكننا نرى فيما يلي أن متوسط الإنتاج نقص من بعض النواحي ، وإذا فإن
هناك عاملاً آخر يساعد مع الأسف على عدم إطراد نمو الإنتاج الزراعي إطراداً
يتناسب مع زيادة السكان ؛ وفي هذا ما يزيد الحالة سوءاً ويدفعنا أكثر من
ذى قبل على أن نفكر في أمر إنتاجنا الزراعي فيما يتعلق بالمستقبل قدر تفكيرنا
فيه فيما يتصل بالحاضر .

ونرى هبوط متوسط الإنتاج من نواح مختلفة : (أولاً) هبوط متوسط إنتاج

القطن^(١) كثيراً في مدة الأربعين عاماً الماضية ، والظاهر أن معظم هذا الهبوط يرجع إلى زيادة الإصابة من مختلف الحشرات التي تضر بمحصول القطن . وقد أسفرت الجهود التي بذلت للوقاية من آفاته عن نتيجة مرضية في السنوات الأخيرة إذ قرب متوسط إنتاجه مما كان عليه قبل سنة ١٩٠٠ . (ثانياً) هبوط متوسط الإنتاج الزراعي بوجه عام في بعض المناطق ، لأن أسباب التلف في الأراضي الزراعية تعمل بشدة في تلك المناطق أكثر منها في مناطق أخرى . (ثالثاً) أن هناك عوامل أخرى كان ينتظر منها أن تؤدي إلى تحسين كبير في الإنتاج ولم تحقق هذه الغاية ؛ فلا نستطيع أن نقدر تماماً أثر عدم الزيادة في متوسط الإنتاج على العموم وهبوطه لبعض الزراعات وفي بعض المناطق إلا إذا نظرنا إلى هذه العوامل التي من بينها التقدم المحسوس في طرق الفلاحة منذ صدر هذا القرن ، وانتخاب الأصناف والبذور انتخاباً علمياً ، وزيادة استعمال السماد . والنقطة

(١) كان متوسط إنتاج القطن لكل خمس سنوات منذ أربعين عاماً على ما يأتي :

	١٨٩٥ — ١٩٠٠	٥٤٧
	١٩٠٠ — ١٩٠٥	٤٦٧
	١٩٠٥ — ١٩١٠	٤٠٣
قطار	١٩١٠ — ١٩١٥	٤٢٧
في الفدان	١٩١٥ — ١٩٢٠	٣٥٨
	١٩٢٠ — ١٩٢٥	٣٦٧
	١٩٢٥ — ١٩٣٠	٤٣٤
	١٩٣٠ — ١٩٣٥	٤٢٦

وتحسن متوسط الإنتاج في السنتين الأخيرتين إذ بلغ ٣١٠ و٣١٠ قطار في الفدان سنة ١٩٣٦ و ٥٧٠ سنة ١٩٣٧ ، ولا يمكن أن نعرف ما إذا كان هذا التحسن سيستمر فيرتفع للتوسط لمدة السنوات الخمس التي نحتاجها الآن .

الأخيرة خاصة تمكننا من تقدير درجة المهبوط في إنتاج الأراضي الزراعية . ومن المفيد أن تقارن بين مصر وبعض البلاد الأخرى في إنتاج القلال واستعمال السماد في الوقت الحاضر :

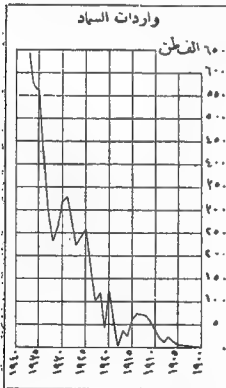
متوسط السنوات الخمس ١٩٣١ — ١٩٣٥

البلد	السماد (١) (كيلوجرام في الفدان)	الاحتياج (أرود في الفدان)
رومانيا	٠.٠٤	٢٠٦٠
هنغاريا	٠.٢٥	٣٠٨٣
إيطاليا	٥.٠٤	٤٠٢٥
فرنسا	٨.١٤	٤٠١٢
المانيا	١٤.٧٧	٧٠٤٤
ألمانيا	٢٠.٣٧	٥٠٣٧
بلجيكا	٣٢.٨٤	٧٠٢٣
هولندا	٣٨.٠٩	٦٠٨٨
مصر (١٩٣٣ — ١٩٣٧)	٥٩.٨١	٥.٧٣

فيبين من هذا الجدول أن إنتاج القلال في مصر مقزونا إلى البلاد الأخرى يُعد متوسطاً ، فإنه يفوق الإنتاج الفرنسي والإيطالي ولا يقل إلا عن بعض البلاد الصغيرة التي تسلك سبيل الزراعة الكثيفة . هذا إذا نظرنا إلى متوسط الإنتاج فقط ، ولكننا إذا قدرنا تكاليف الزراعة في مصر وخصوصاً ما يُنفق كل سنة في السماد ، يبدو إنتاج الأراضي المصرية ضعيفاً جداً بالنظر إلى ما عرف عنها من خصب ؛ فإن متوسط استعمال السماد لكل فدان مزروع أعلى بكثير في مصر

(١) متوسط الاستعمال لجميع الزراعات . ويلاحظ أن الرقم فيما يختص بالفطر المصري بين السماد المستورد من الخارج فقط ، فكان يجب أن يضاف إليه السمتل من الأسمدة الناعمة في مصر وهي الفسفات وسماد الواقي (السباخ اللبي) والسماد المستخرج من أكرام المدن الأثرية ، إلا أنه تمذر تقديره على وجه يقرب من الحقيقة

منه في أى بلد آخر في العالم ، وهو بعيد عن أى تناسب مع الإنتاج . أما أسباب هذا الإفراط الجلى في استعمال السماد فيرجع بعضها ، على ما يخيّل إلينا ، إلى جهل المزارعين أو إهمالهم ، وقلة السماد البلدى الموجود لديهم ، وكثرة إعلان تجار السماد لترويج بضاعتهم ؛ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يبدو لنا أن السبب الأساسي هو التلف المستمر الذى أصاب التربة المصرية منذ ثلاثين عاماً أو أكثر . والدليل على هذا أننا نستعمل الآن متوسط ٥٩ كيلوجراماً من السماد الكيماوى لكل فدان مزروع ، في حين أننا في سنة ١٩٠٢ لم نستعمل منه إلا متوسط ١٠ كيلوجرام (وهى كمية يمكن إهمالها مطلقاً) بينما كان متوسط



إنتاج الفلال في تلك السنة كما هو في الوقت الحاضر ، وكان إنتاج القطن أحسن بكثير مما كان عليه في السنوات الأخيرة .

وهذه حال تستلقت النظر وتستحق عناية كبرى ، فالسماد الكيماوى يمثل نسبة متزايدة في الواردات السنوية إذ بلغ ٨٠٪ من جملة الوارد في سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ . وكان الوارد منه في سنة ١٩٠٢ لا يزيد على ألفى طن ، فبلغ في سنة ١٩٣٦ ما يقرب من ستائة ألف طن وقيمته أكثر من مليونين ونصف مليون جنيه ؛

وفي سنة ١٩٣٧ استمرت واردات السماد في الزيادة فبلغت ٦٤١٨٣٨ طن

وقيمتها ثلاثة ملايين وثلث مليون من الجنيهات . ولا نرى في الواقع مانعاً يحول دون زيادة استعمال السهادر إلا عدم القدرة على دفع ثمنه ؛ وفي ثلاث السنوات الأخيرة صرف المزارعون المصريون أكثر من ثمانية ملايين من الجنيهات في محاولة تعويض التلف المستمر في الأراضي الزراعية؛ ولا يسعنا إلا أن نأسف على إنفاق هذه المبالغ الطائلة في هذا الباب ، وكان في مقدورنا أن نوجهها إلى مشروعات ترمي إلى إصلاح الأراضي وتوفير أسباب الصرف فيها ؛ فإن خصب التربة المصرية المعروف من قديم الزمن كاد يصبح أثراً بعد عين ، ووصفا يتصل بالماضى أكثر من اتصاله بالحاضر .

أما أسباب هذا التلف فيلوح لنا أنها في الغالب نتائج مباشرة أو غير مباشرة لتعميم الري الصيفي ؛ غير أنه يجب أن نميز هنا بين النتائج اللازمة التي لا يمكن التخلص منها ، والنتائج التي لم تحدثها طبيعة الأحوال ، بل ترجع إلى قلة الاحتياط والنظر في العواقب . فإن إنبات الأراضي الزراعية هو من نتائج الري الصيفي التي لا بد منها في بلادنا ، أولاً ، لأن إلغاء الحياض يحرم الأرض من الغرين الذي كانت تتركه فيها كل عام مياه الفيضان ؛ وليست مياه الترع مشبعة بالغرين مثل هذه المياه فلا تترك في الحقول وقت الري إلا كمية ضئيلة منه . هذا إلى أن الجو المصري يسمح بالزراعة طوال السنة ، فأصبحت الأرض ولا تكاد تخلو من الزراعة في أى وقت ، بل تحرث وتزده بعد الجنى مباشرة ، في حين أنها كانت في نظام الحياض تبور طوال فصل الصيف فتتكشف لأشعة الشمس الحامية

وتستعد للانتفاع براسب القيسان^(١)، الذي يضيع الآن بلا فائدة في البحر. ولكن هذا التأثير الضار ولا شك لا يمكن إزالته، ومن جهة أخرى فإن تعميم الري الدائم هو الذي يعمل على زيادة المساحة المزروعة. ولا ننس أن زيادة هذه المساحة أصبحت ضرورة حيوية بالنظر لازدحام السكان

وإلى جانب هذا الأثر الطبيعي لطريقة الري الدائم آثار أخرى أكثر خطراً منه، وترجع في معظمها إلى عدم العناية الكافية بتصريف المياه عن الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى رفع منسوب المياه الأرضية (ونشير هنا إلى طبقة المياه القريبة من سطح الأرض، لا الطبقة العميقة التي سميت بالنيل الأسفل) الناشئة عن مياه الري والرشح. وفيما يختص بمياه الري فإن أشعة الشمس تبخر جزءاً منها وقت ري الحقول؛ أما الجزء الآخر إن لم يصرف بعد استعماله يتسرب في باطن الأرض ويعمل على رفع منسوب المياه الجوفية. وتنشأ مياه الرشح من ارتفاع منسوب الماء في الترع فوق سطح الأرض، الأمر الذي لا بد منه في الري بالجاذبية (الري بالراحة)، فتبقى تلك الترع وخصوصاً الرئيسية منها مملأة مدداً طويلة فتترشح المياه منها، وتعمل أيضاً على رفع منسوب الطبقة الأرضية. ونظام الصرف عبارة عن مجموعة من المصارف الصغيرة والمتوسطة الموصلة إلى المصارف الرئيسية، وكلها محفورة إلى عمق بعيد عن سطح الأرض حتى تنصرف فيها مياه الري وتتصفى فيها مياه الرشح، فتبقى الطبقة الأرضية في منسوب لا يضر الزراعة. وإذا انخفض منسوب الماء في منتهى المصارف الرئيسية عن منسوب

(١) يجدر بالذكر أن نشير إلى أن السداد الكيماوي غير مستعمل على الإطلاق في أراضي الحياض، إلا الروى منها ربا صيفيا بواسطة آلات رافعة، ففي هذه الحال يستعمل فيها السداد الكيماوي أسوة باستعماله في سائر القطر.

البحيرة أو البحر المراد تصريفه فيها ، وجب رفعه بالطلبات كي يمكن صبه .
ونستطيع أن نشبه دورة الماء في نظام الري والصرف بدورة الدم في جسم الانسان ،
فدري الشرايين الكبيرة والصغيرة تحمل الدم الأحمر إلى جميع أجزاء الجسم ،
وتقابلها تمام المقابلة الأوردة الصغيرة والكبيرة التي تصفى الدم بعد استعماله وتصرفه
إلى الرنة .

فكان يجب أن تدرس مشروعات الصرف وتنفذ مع مشروعات الري المقابلة
لها، إلا أنها تأخرت عنها في مصر منذ خمسين عاماً ؛ ولا شك في أن لهذا الإهمال
الأثر الأعظم في تلف الأراضى الزراعية وزيادة تكاليف الزراعة . والقاعدة المتفق
عليها هي أن منسوب المياه الجوفية يجب على أى حال ألا يقرب من سطح الأرض
أكثر من متر ونصف أو متر وربع ؛ فإذا ارتفع عن هذا العمق أصبح مضرًا بالزراعة
لجلة أسباب : أولاً ، لأن هذه المياه تمنع نمو النبات متى اتصلت بعروقه ، وثانياً
لأنها تحمل أملاحاً ضارة تتركها في الأرض أثناء تبخرها بالقرب من السطح ،
وثالثاً لأنها تعمل على إيجاد رطوبة مستمرة في الأرض ، تلك الرطوبة التي هي
الوسط الملائم لانتشار الحشرات المتلفة للنبات والطفيليات الضارة بالإنسان .
وقد كثرت الأمثلة الدالة على هذه الأضرار واشتهرت بحيث لا نرانا في حاجة
للتدليل عليها أو تقديم بعض جداول وأرقام تؤيدها ؛ فإن أثر الترع ذات
المنسوب العالى ظهر جلياً منذ خمسين عاماً بعد إنشاء ترعة الإسماعيلية التي يملو
فيها منسوب الماء على أراضى وادى الطميلات بين الزقازيق والإسماعيلية علواً
يتراوح بين مترين ونصف وثلاثة أمتار ؛ فرشحت المياه في أراضى الوادى وارتفع

منسوب المياه الأرضية وقربت الأملاح من سطح الأرض ؛ ولعدم توفر أسباب الصرف تقصت المساحة المزروعة في تلك المنطقة بمقدار ٤٥ ٪ في قليل من الزمن، ولم تصل حتى الآن إلى ما كانت عليه قبل إنشاء ترعة الإسماعيلية برغم الجهود التي بذلت فيما بعد . وكذلك كانت أطيان المنوفية معتبرة من أجود أطيان القطر ، فأصبحت في الوقت الحاضر تُعد ضعيفة بالنسبة إلى أطيان مديريات أخرى مثل بنى سويف والمنيا ؛ ذلك لأن ارتفاع طبقة المياه الأرضية أحدث تلفاً كبيراً في خصبها ؛ ومن السهل أن تقتنع هبوط متوسط الإنتاج سنة فأخرى في الإحصاءات الخاصة بالمنوفية . وكثيراً ما نلاحظ في جميع مناطق القطر أن قشرة الأملاح البيضاء حلت محل النبات الأخضر في جانبي الترع ذات المنسوب العالي . تلك أمثلة للتلف الناشئ عن تعميم الري الصيفي ما لم يعن بصرف المياه ، وربما كانت ظاهرة وملحوسة أكثر من الجداول والإحصاءات الدالة على هبوط متوسط الإنتاج وزيادة استهلاك السباد . فإن مصر لم تقف تماماً حتى الآن على الصعوبات الناشئة عن نظام جديد للري أكثر دقة وخطراً من النظام القديم الذي كانت القرون الماضية قد أكملت قواعده وأتقنت تديره ؛ ولم يتأخر ذوو الرأي والخبرة منذ نصف قرن عن تنبيه الحكومة إلى خطورة الأمر وضرورة العمل على تداركه ، ولكنها لم تقتنع إلا منذ زمن قريب بأن الري والصرف لا يجوز فصلهما في نظام الري الصيفي ، بل يجب « أن تنفذ أعمال الصرف من بداية الأمر مع أعمال الري » كما ورد في مذكرة وزير المالية عن مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩

فيتضح من هذا كله أن متوسط الإنتاج الزراعى قد هبط منذ صدر القرن الحالى هبوطاً أكيداً، غير أنه لا يمكن تحديده لجملة الأراضى فى القطر بأرقام مضبوطة، إذ أنه يتوقف كما رأينا على عوامل مختلفة، ولم يظهر بمظهر واحد فى كل منطقة؛ فيلزم إضافة هذا الهبوط فى متوسط الإنتاج إلى النقص فى المساحة المزروعة كى نأخذ فكرة كاملة عن نقص الثروة الزراعية بالنسبة إلى عدد السكان. والظاهر أنه إذا استمر هذان العاملان فى سيرهما الحالى فلا يمكن أن نأمل مطلقاً تحسين مستوى المعيشة، بل نتوقع حتى أن السنوات القادمة ستسفر عن اضطراب النقص الموجود الآن وتضخم النتائج الاجتماعية الخطيرة المترتبة عليه والتي سنبحث عن بعض نواحيها فيما يلى.

مستوى المعيشة

من أهم العناصر فى وصف مستوى المعيشة أن تقدر الثروة النسبية للبلد، أى بعبارة أخرى أن يحسب متوسط الدخل لكل فرد من السكان؛ وهى طريقة كثيرة الاستعمال إلا أنها لا تعطى فكرة كاملة عن حال الشعب من ناحية توزيع الثروة بين مختلف طبقاته. وهناك سبب آخر يصرفنا عن الأخذ بها، وهو أنه يصعب فى الوقت الحاضر تعيين جملة الدخل المصرى الناتج عن الأعمال الاقتصادية المكونة للثروة العامة، وهى الزراعة أولاً ثم الصناعة والتجارة فى نسبة لم يتيسر تقديرها؛ ويدل تباين التقديرات الصادرة عن ذوى الخبرة الاقتصادية على أن الإحصاءات والمعلومات ليست مستوفاة فى مصر حتى يمكن تقدير الثروة الوطنية ومتوسط الدخل بوجه يقرب من الحقيقة. ثم إن تلك

التقديرات المبتنية على قيمة المنتجات الزراعية والصناعية لا تعطى فكرة صحيحة عن رضاء السكان ، إذ أنها تتغير من سنة لأخرى على أثر تقلب أسعار تلك المنتجات في الأسواق العالمية والمحلية . بيد أنه من البديهي أن ينخفض مستوى المعيشة في بلد ما زالت الزراعة منبع ثروته الوحيد تقريباً ، وبلغ تكاثف سكانه في المتوسط ثلاثمائة وعشرين شخصاً في الكيلومتر المربع ، كما هو الشأن في مصر^(١) ، اللهم إلا في بعض الأسر الغنية ولدى أفراد معدودين من المالين والصناع والموظفين يقل عددهم عن ١ ٪ من جملة السكان ، ولا تذكر ثروتهم في شيء بالنسبة إلى جماهير الأمة . والواقع أن مصر وصلت إلى درجة خطيرة من عدم التوازن الاقتصادي الناشئ عن ازدهام السكان وزيادتهم المطردة في حين أن مراقهم الاقتصادية لم تزد إلا بنسبة ضئيلة .

ويدل البحث في التطور الاقتصادي المصري منذ صدر هذا القرن على هبوط مستمر في مستوى المعيشة بوجه عام ؛ ولم يكن هذا الهبوط إلا نتيجة مباشرة لنقص الثروة الزراعية ، وكانت إلى عهد قريب مورد البلاد الوحيد ، بالنسبة إلى كثرة السكان ، الأمر الذي أوضحناه في الفقرة السابقة . ومن الأفكار السائدة بيننا أن الفلاح والعامل المصري يتحملان التعب والمشقة أكثر من

(١) يصعب في مصر الحصول على أرقام عديدة مفيدة وقابلة للمقارنة عن الأجور والإيرادات والميزانيات المالية في مختلف الطبقات ، وهي معلومات ذات أهمية كبرى في تتبع التطور الاجتماعي وتدير السياسة الاقتصادية والمالية ؛ ولنا لنرجو أن يبدأ الاقتصاديون والإدارات الحكومية المختصة في جمع هذه المعلومات ، ولا سيما فيما يتعلق بأهل الريف . ونرى خطوة مفيدة نحو هذه الغاية في المشروع الذي مزمت على تنفيذه أخيراً جمعية الدراسات الاجتماعية للقيام ببحث عام في حال خسة آلاف عائلة فقيرة « لدراسة مشكلة الفقر في مصر »

أهالى البلاد الأخرى ، كأن الصبر على البؤس والمرض يحمى الانسان من التأثر بهما ؛ غير أن الحقيقة ليست كذلك ، ولا يمكن مطالبة الأشياء والناس بأكثر من طاقتهم إذا لم تتوفر العناصر الضرورية لنشاطهم الطبيعى . ولا شك فى أن التربة المصرية خصبة وأن الفلاح المصرى حول صبور ، ولكن الأرض تلتف كما رأينا ، والفلاح يضعف ؛ فما زالت الأعمال الزراعية جارية اليوم كما كانت بالأمس فى مساحة لم تزد إلا قليلاً عما كانت عليه فى أوائل القرن الحاضر ، ولكن الأيدى العاملة زادت عن الأمس زيادة كبرى فسترت كثرتها شيئاً من النقص الذى أصاب صفات الشعب الجسمية ، وأثر بالطبع من وراء ذلك فى صفاته العقلية والأدبية . ويكفيها النظر فى مسألتين هما شئون التغذية ومشكلة الصحة العامة لنوضح ما نشأ عن تطور العهد السابق من هبوط فى منهج الحياة ؛ وفيما يختص بالعناصر الأخرى التى تشترك فى تمييز مستوى المعيشة ، ومن بينها أحوال السكن ، فإنها معروفة لدينا جميعاً ولا داعى لوصفها ؛ أما التعليم والتربية فستتحدث عنهما من الوجهة السياسية والاقتصادية والقومية فى غير هذا المكان .

١ - النقص فى التغذية

يشترط فى التدبير الغذائى المفيد شرطان : الأول أن يكون كافياً بمعنى اشتتاله على مقدار كاف من المواد المنعشة للحرارة الجسمية (الكلورى) التى تكفل نشاطاً طبيعياً للإنسان على حسب المناخ وطريقة المعيشة ونوع العمل ؛ والشرط الثانى أن يكون كاملاً بمعنى اشتتاله على نسبة مفيدة من جميع العناصر الضرورية لحياة الجسم وصحته ، لأن زيادة عنصر منها عن اللازم وتقص العناصر الأخرى

بما يؤثر تأثيراً مباشراً في الحالة الصحية والقدرة على العمل ، وفي مقاومة الأمراض . ومعروف منذ زمن طويل أن أهل مصر مصابون بنقص كبير في تغذيتهم سواء أكان من حيث الكمية أو الكيفية ؛ فالتدبير الغذائي للسواد الأعظم من الشعب عبارة عن خبز الذرة مصحوباً بشيء من البصل والجبن وكميات ضئيلة من السكر والفاكهة ، فلا يأكل لحماً إلا نادراً ولا يشرب لبناً إلا عند المرض . هذا فيما يختص بالكمية ؛ أما فيما يتعلق بالكيفية فنلاحظ أن الذرة التي هي أساس التغذية عند أهالي الريف من المواد الغذائية غير الكاملة التي تعجز عن تامين الجسم بكافة العناصر اللازمة له ؛ وإلى جانب ذلك لا تكفي قلة استهلاك القمح واللبن واللحم لإيجاد شيء من التوازن الغذائي .

وفي مدة الخمس سنوات بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ كان متوسط الاستهلاك السنوي لكل فرد ، الذي لوحظ فيه عدد السكان عامة بصرف النظر عن حالات الأفراد الخاصة ، من بعض المواد الغذائية الأساسية على الوجه الآتي : ٧١٣ كيلوجراماً من القمح ؛ و ١٠٩١ من الأذرة ؛ و ٢٧١ من الأذرة الرفيعة (العويجة) ؛ و ١٧٦ من الفول ، ومعظمه لتربية المواشي ؛ و ١٥٤ من الأرز ؛ و ٧٤ من السكر ؛ و ١٧ لتراً من اللبن (في سنة ١٩٣٥ سواء أكان استهلاكه طازجاً أو محولاً إلى زبد أو جبن) . وحسب الأرقام لهذه المواد السبع على أساس البيانات الإحصائية الممكنة الاطمئنان إليها ؛ أما استهلاك اللحوم فيصعب معرفته بالضبط غير أنه يمكن تقديره على أساس إحصاء المذبوح من البهائم في السلخانات العمومية بإضافة معدل مثوى لتمثيل المذبوح خارج

السلخانات ؛ فهذه الطريقة قدر متوسط المستهلك السنوى من اللحم لكل فرد في سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ خمسة كيلوجرام ، ويخيل إلينا أن هذا التقدير أقل من الحقيقة إلى حد ما .

ويجب التنبه إلى ملحوظتين هامتين : الأولى أنه يستهلك معظم القمح واللحم والأرز في المدن ولا يؤكل منها في الريف إلا نادراً ؛ والثانية أن الأرقام السابقة تمثل المتوسط لجميع سكان القطر ، فبطبيعة الحال يزيد على هذا المتوسط استهلاك الطبقات المتيسرة بينما يقل عنه استهلاك الطبقات الفقيرة ؛ وفيما يتعلق بالريفين على الأخص ، الذين يمثلون ٨٥ ٪ من جملة السكان ، فإن هذا المتوسط عبارة عن حد أعلى في تديرهم الغذائي لا يصلون إليه في الغالب . وإذا نظرنا إلى متوسط المستهلك من المواد الغذائية الأساسية في البلاد الأخرى ، يبدو الاستهلاك المصرى ضئيلاً إلى درجة لا تتصور ؛ وحتى إذا فرضنا ما اشتهر به أهل مصر منذ زمن بعيد من تقشفهم وزهدهم في القوت ، وإذا قدرنا أيضاً أن المناخ المصرى لا يتطلب تغذية كثيرة مثل ما يتطلبه جو البلاد الشمالية ، فرغماً عن كل ذلك يبعد التدبير الغذائي في مصر قطعاً عن القواعد الطبيعية .

ولكن درس الأحوال الحاضرة لا يحقق مغزاه التام ما لم يقترن بما عرف عن الأحوال الماضية ، لأنه إذا ظهر التطور متجهاً نحو التحسين لا يدعونا الأمر إلى القلق بل نأمل استمرار التحسين في المستقبل ؛ ونظير ذلك إذا كانت الحال لم تتغير ، وعلى الأخص إذا ظهر التطور متجهاً نحو الهبوط ، أصبح الأمر يدعونا إلى قلق كبير لما نتوقعه من تواصل الهبوط في المستقبل . وبمقارنة مدق

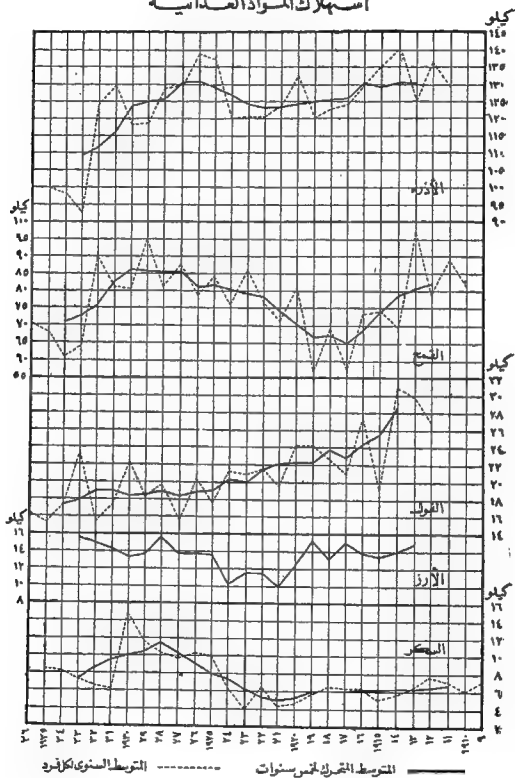
١٩٣١ - ١٩٣٥ و ١٩١١ - ١٩١٥^(١) يتضح أن متوسط الاستهلاك السنوى هبط بمقدار ١٣٪ فى القمح ، بعد أن هبط فى زمن الحرب ثم صعد ثانياً بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ . وبلغ مقدار الهبوط فى استهلاك الأذرة ١٦٪ فى العشرين عاماً الماضية^(٢) ؛ وهبط استهلاك الفول بنسبة ٤٠٪ . وزاد متوسط استهلاك السكر بمقدار ٠.٧٪ ؛ ولا تغير فى استهلاك الأرز اللهم إلا أنه حدث فيه هبوط كبير ثم صعود مطابق له بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . أما اللبن واللحم فتعذر الحصول على إحصاء سابق لسنة ١٩٣٣ ، ولكننا نلاحظ أن زيادة أنواع الدواب والغنم تمت منذ عشرين عاماً ، ما عدا زمن الحرب العظمى ، مع زيادة السكان ، فلم تتغير النسبة بين عدد الدواب والغنم بأنواعها وعدد السكان ولذا يمكن افتراض عدم التغير فى متوسط المستهلك من اللبن واللحم .

ولكى نأخذ فكرة صادقة عن تطور التغذية العامة فى مصر منذ عشرين عاماً ، ينبغى لنا أن نرتب المواد الغذائية على حسب أهميتها فى التدبير الغذائى حتى نقدر كل تغيير فى استهلاكها تقديراً صحيحاً ، ومثل هذا أن زيادة أو هبوطاً فى مادة غذائية كثيرة الاستهلاك مثل القمح والأذرة أكثر أهمية من زيادة

(١) ليست هناك إحصاءات عن استهلاك المواد الغذائية الأساسية قبل سنة ١٩٠٩ . انظر الرسم البيانى فى صفحة ٥٩ ؛ (ولاحظ فيه أن خط المتوسط المتحرك بين لكل سنة متوسط السنوات الخمس التى تقع تلك السنة فى وسطها ، فقد ما نرى مثلاً فى الرسم الخاص بالأذرة أن الخط المتصل بين ١٩٣٦ و ١٩٣٠ ك . م . فى سنة ١٩٣٠ ، نفهم أن هذا الرقم يمثل متوسط الاستهلاك فى مدة السنوات الخمس بين ١٩٢٨ و ١٩٣٢)

(٢) بدأ الإحصاء الخاص بالأذرة الرقيقة فى سنة ١٩٢٦ ، فكان وقتئذ متوسط الاستهلاك الفردى ٢٣ر٢ كيلوجراماً ، ثم زاد إلى ٢٩ر٩ فى سنة ١٩٣٥ ؛ وإذا فرض أن حركة الزيادة فيما يخص بهذا الحصول ترجع بنفس السير إلى سنة ١٩١٠ ، لزم تعديل مقدار الهبوط فى متوسط استهلاك الأذرة بنوعها ، فيصبح ١٠٪ تقريباً .

استهلاك المواد الغذائية



أو هبوط في مادة قليلة الاستهلاك مثل السكر . فيتضح من المعلومات الواردة في الفقرة السابقة أن استهلاك اللحم واللبن والأرز لم يتحسن في المدة التي نحن بصدددها ؛ ونرى زيادة صغيرة في استهلاك السكر ، ونضيف إليها زيادة لا تتمكن من تقديرها في استهلاك الخضروات والمواالح . وإلى جانب هذا نرى هبوطاً محسوساً جداً في متوسط استهلاك المادتين الأساسيتين في التديير الغذائى وهما القمح والذرة ، ونستنتج من ذلك هبوطاً أكيداً في تغذية السكان بوجه عام . وقد زادت ولا شك جملة الحصول الزراعى في المواد الغذائية في المدة المذكورة ، غير أن زيادة السكان تمشت بخطوات مضاعفة فأحدثت نقصاً متزايداً في التديير الغذائى ، برغم ما نستورده من الخارج . والظاهر أن التطور سيستمر على هذا النحو إذا أهملنا علاج الحال الحاضرة ؛ ونعتقد أن ليس هنا ما يدعوننا إلى أن نستعرض جميع النتائج المترتبة على هذا النقص المتزايد في التغذية ، ومن الواضح أنه يقلل من عافية أهل البلد ونشاطهم ، ويرجع بخطر جسيم على صفاتهم الجسمية والعقلية ، وعلاوة على ذلك فإنه يضعف قوتهم على مقاومة الأمراض المنتشرة

٢ - اختصار الأمراض المتوطنة

أحدثت الأوبئة الكبرى خراباً عظيماً في العصور الماضية ، غير أن الخطر منها استبعد عن مصر كما استبعد عن سائر بلاد العالم على أثر تطبيق قواعد فعلية للمراقبة عند الحدود وإنشاء نظام محكم يمحصر في الحال كل داء يظهر بمظهر الوباء ؛ ومع هذا فمصر معرضة منذ نصف قرن إلى خطر آخر ما زال في ازدياد وتضخم ، وهو

الناسي عن انتشار الأمراض المتوطنة التي تفتك بصحة السكان إلى حد بعيد ، والتي أصبحت مشكلة معقدة جداً على المسؤولين عن أمورنا الوطنية . وليست هذه الأمراض جديدة في مصر بل كانت معروفة من قديم ، إنما الذي جد في الحال هو انتشارها العظم حتى كادت تشمل الأمة بأسرها . وأهم تلك الأمراض هي الرمد الحبيبي والبلاجرا وخصوصاً الأمراض الناشئة عن الطفيليات وأهمها البلهارسيا والأنكلستوما ؛ ونضيف إليها السل بأنواعه والدوسنطاريا والملاريا والأمراض التناسلية . وكثيراً ما وصفت هذه الآفات وصارت علاماتها ونتائجها معلومة حق العلم ، ولذا لا يعنينا إلا ذكر ما يلزم لإيضاح العلاقة القائمة بينها وبين بيئة السكان الذين انتشرت فيهم

البلهارسيا مرض طفيل يسببه دخول نوع من الكائنات الدقيقة يسمى سركاريا في جسم الانسان عن طريق الجلد ، فتتحول إلى ديدان صغيرة في الجرى الدموي ؛ ثم تقف الديدان وتخرج بويضاتها في البول والبراز ، فإذا التقت بالماء فقت بعد ثلث ساعة تقريباً وأوجدت كائنات تسمى ميراسيديا ؛ فتعوم هذه في الماء إلى أن تجد قوقعاً معيناً تدخل فيه وتتحول مرة أخرى إلى سركاريا ، ثم أن القواقع تعدى المياه بهذه الطفيليات فتنقل مرة أخرى إلى جسم الانسان ، وتبدأ دورة جديدة . والقواقع نوعان هما البوليس الذي يكن الطفيليات المعدية للمجاري البولية ، والبلازبس الذي يكن الطفيليات المعدية للمصارين ؛ وقواقع الصنف الأول منتشرة في أنحاء القطر في كل مكان وجد به نظام الري الدائم ، وتعيش في مياه المساق والمصارف ؛ أما قواقع الصنف الثاني فمحصورة

في الوجه البحرى ولم تقف على شيء منها جنوبى القاهرة حتى الآن ، وتكثر في المياه البطيئة والراكدة وخاصة في المستنقعات وأطراف المساقى . وقواقع النوعين وبويضاتها تقف في حالة تعرضها للجفاف مدة تتراوح بين يومين وخمسة أيام على حسب درجة الحرارة . وينتقل المرض إلى الانسان بطرق مختلفة ، من بينها (أ) أن الفلاحين يملون حافى القدمين ، فلا يزالون في اتصال بمياه الرى ورطوبة الأرض ، (ب) وأنهم يقتسلون في الغالب بماء الترعى وأحياناً بماء المصارف ، (ج) وأن لأطفال والصبيان يكترون اللعب والعموم في الترعى حتى الصغيرة منها^(١) .

وتساعدنا تلك الإيضاحات الوجيزة على أن نرى كيفية وقوع البلهارسيا ، وتبين العلاقة الأصلية بين انتشارها وتقدم الرى الصيفى ؛ فالتقواقع هى الحلقة المهمة في السلسلة الحيوية للطفيليات وتترتب كيفية وقوع المرض بنوعيه على الشروط اللازمة لوجودها — فالوجه القبلى خال من البلهارسيا المعدية المصارين ويقل فيه انتشار البلهارسيا المعدية للمجارى البولية ، ذلك لأن مساحات واسعة فيه لا تروى إلا في وقت الفيضان فتفنى التقواقع خلال زمن الجفاف ؛ في حين أن نوعى المرض كثيراً الانتشار في الوجه البحرى لأن رطوبة الأرض لا تنقطع فيه طوال السنة^(٢) . ونلاحظ أيضاً أن طرق العدوى تؤثر في كيفية وقوع المرض من حيث الأشخاص ، فالتساء والبنات لا يعدون إلا بمقدار ضئيل بالنسبة إلى

(١) ويظهر أيضاً أن الطفيليات تنتقل إلى الفلاحين عندما يمشون ماء الترعى ، غير أن آراء الاختصاصيين لم تجمع على هذا .

(٢) انظر كذلك إلى انتشار البلهارسيا الحديث في مركز الدر جنوبى أسوان على أثر تنظيم الرى الصيفى في بعض المناطق به .

الرجال والصبيان لأنهن لا يتعرضن للعدوى مثلهم

والانكلستوما أيضاً مرض طفيلي ينشأ عن ديدان صغيرة تدخل جسم الإنسان عن طريق الجلد وتنتقل في البراز ؛ وتقرب أوصافه من أوصاف البلهارسيا. ويتلخص تأثير الأمراض الطفيلية في أنها تقتك بالأعضاء الحيوية عند المريض، فينحط جسمه ويصيبه شيء من الجحود في قواه العقلية وصفاته الخلقية، حتى يضعف إقباله على العمل ولا يستطيع أن يقاوم مختلف التأثيرات المضعفة الأخرى التي تشتد فيه، مرضية كانت مثل السل والملاريا أو غير مرضية مثل النقص في التغذية. ولقد كثرت المؤلفات والأبحاث في آثار الأمراض الطفيلية، فلا داعي إلى التبسط فيها ويكفي أن نضيف إلى الملاحظات السابقة أن نسبة الأشخاص المصابين بها تتراوح بين سبعين وثمانين في المائة من جملة السكان في القطر المصري

والبالاجرا مرض خاص بالتغذية درست علاماته العيادية منذ زمن طويل، أما علاماته الظاهرية فهي عبارة عن تلون خاص في الجلد وحساسية كبرى في الجسم عند التعرض لأشعة الشمس؛ ومن نتائجه أن يعوق الوظائف المصرية في المرضى ويحدث فيهم أنيميا شديدة وضعفاً عاماً، وفي حالة الاشتداد يؤثر في الوظائف العقلية غير أن هذا الأثر يندر في مصر. وينتشر مرض البالاجرا كلما نقصت تغذية السكان عن حد معين سواء أكان من حيث الكمية أو من حيث الكيفية، وهو متوطن في بعض المناطق الصناعية وعند أهل الريف في رومانيا ويوغوسلافيا والولايات الأمريكية الجنوبية، وبوجه عام في كل منطقة زاد

فيها استهلاك النذرة عن اللواد الغذائية الأخرى . وبلغ في مصر انتشاراً كبيراً بالنسبة إلى انتشاره في البلاد المذكورة ؛ ويخيل إلى ذوى الخبرة أن البلاجرا في مصر ، علاوة على ما تقدم ، مرتبط بالأمرض الطفيلية إذ دلت بعض الأبحاث الحديثة على أن جميع المصابين به في مصر مصابون أيضاً بالبلهارسيا أو الانكلستوما ؛ ومما يؤيد هذا الرأي أن نسبة المصابين بالبلاجرا في مختلف درجاتها تبلغ ثلث السكان تقريباً في الوجه البحرى ، في حين أن انتشاره يقل عن هذه النسبة بكثير في الوجه القبلى حيث يقل أيضاً انتشار الأمراض الطفيلية .

والرمد الحبيبي ، أو التراكوما ، من أمراض العيون المعروفة ، وهو عبارة عن التهاب في الجفون يحدث ألماً شديداً وقد يؤدي إلى العمى الجزئى أو الكلى . ومع أن كيفية العدوى وأسبابها غير معروفة تماماً ، فهناك على ما يظهر علاقة بين هذا المرض والنقص في التدبير الغذائى ؛ وتقدر نسبة المصابين به ، من أخف حالاته إلى أشدها ، بخمسة وتسعين في المائة من سكان القطر ؛ ومن الواضح أن استمرار الألم والضعف في النظر يحدث تبعاً مستمراً عند الإنسان ومصابه كثيرة في تأدية أعماله

والذى يتضح بجملاء أكثر من فحص موجز لحالة المصريين الصحية هو في آن واحد تنوع الأدواء وارتباطها بعضها ببعض وبساطة الأسباب الأصلية التى أحدثتها وساعدت على انتشارها : فالنقص في التغذية يضعف عند السكان قدرتهم على مقاومة مختلف الأمراض المتوطنة ؛ وإلى جانب ذلك فإن رطوبة

الأرض الدائمة تساعد على انتشار الآفات الطفيلية ؛ ونرى بعد ذلك البلاجرا ينشأ عن النقص في التغذية وسوء الامتصاص الهضمي بسبب الأمراض الطفيلية؛ ثم إن انتشار الأدوية الخاصة بالنظر والأمراض الأخرى والسل على الأخص يتوقف على الضعف الذي عم أهل البلد على أثر النقص الغذائي والأمراض الطفيلية، وهلم جرا. فيجب اعتبار مسألتى قلة الموارد الزراعية وانتشار الأمراض المتوطنة مشكلة واحدة، ولا يجوز فصلهما في البحث عن الطرق والوسائل المؤدية إلى رفع مستوى المعيشة وإصلاح الصحة العامة واسترجاع عافية الشعب ونشاطه .

ولست خطورة الحال بخافية على أحد ، وقد استوجبت قسطاً وافراً من عناية الحكومة ؛ غير أن مختلف التدابير المتخذة حتى الآن عاجزة أمام ضخامة المشكلة وغير مستوفية للأغراض كلها ، فوجب الأثر ولم يعالج المؤثر ودوريت الأمراض ولم تداو أسبابها . والفائدة محدودة من علاج الأمراض الطفيلية ما دامت أسباب العدوى باقية ، فيقع المرض مرة أخرى على من تم شفاؤهم متى خرجوا من المستشفى وعادوا إلى أعمالهم ؛ ومحدودة أيضاً من علاج مختلف الأمراض ما دام النقص في التغذية يساعد على انتشارها . ومن أمثال ذلك مشروع تعميم الماء المرشح في القرى ، ولا شك في أنه نافع ومفيد إلا أنه لا يقلل كثيراً من أسباب الأمراض إذا نُفذ وحده ؛ وإنما يجب اعتبار مثل هذا التدبير حلقة في سلسلة من التدابير المؤدية إلى غرض واحد والمتخذة على أساس برنامج شامل . والواقع أن الأمراض المتوطنة وخصوصاً الطفيلية منها ما زالت في انتشار حتى في أيامنا ، وليست هناك علامة له كيدة من العلامات الدالة على تحسن الحالة

الصحية في الريف على الأخص منذ أخذت السلطات المختصة تهتم بها وتعنى بعلاجها . وإنا نجد في إحصاءات الكشف الطبى على من يتقدمون للتجنيد العسكرى وأطفال المكاتب الإلزامية بل وطلاب الجامعة ، وكذلك في كل مظاهر الحياة العملية ، ما يحملنا على التفكير العميق في مستقبل الأمة المصرية وفيما قد تسفر عنه السنوات القادمة من ضعف المصريين وقد قواهم البدنية والعقلية .

يتضح مما سبق أن مصر مهددة بشدة ازدحام سكانها ، الأمر الناشئ عن التفاوت للطرد بين حركة ازدياد السكان وحركة الزيادة في الثروة الاقتصادية . وتتلخص الأغراض التي يجب علينا أن نعمل على تحقيقها في منع استمرار النقص في صفات الأمة البدنية والعقلية ، وعلاج ازدحامهم في الوقت الحاضر ، وإيجاد منابع جديدة تكفل معيشة أبناء اليوم وأبناء المستقبل الذين سيلقون مصاعب فوق مصاعبنا ما لم نعمل كل ما في وسعنا لنهي* لهم مرافق جديدة للحياة وبجلا للعمل . وإذا قدرنا بعد ذلك ما قلناه عن زيادة السكان من ستة عشر مليوناً إلى عشرين في مدة عشرين سنة ، بحيث يجب زيادة جميع منابع الثروة بمقدار الربع في تلك المدة القصيرة ، وهذا الجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة كما هو عليه الآن دون التطلع إلى تحسينه ؛ وإذا قدرنا من جهة أخرى أن المستوى الحالئ منخفض إلى درجة لا تكثر أمثاله في العالم ، وأن الحالة الراهنة ليست إلا لحظة في تطور ما زال متجهاً نحو الهبوط منذ أوائل القرن الحاضر ؛ ظهر لنا

من هذه الملاحظات الثلاث جوهر المشاكل التي تواجه الأمة المصرية . وكانت في بلاد أخرى مثل إيطاليا والبرتغال مشاكل ربما قلت عن مشاكلنا خطورة غير أنها لم تقل عنها صعوبة وضخامة ، فأسفر النشاط المتحد المتواصل عن حلها وعلاجها بعد سنوات قليلة بالنسبة إلى سعة البرنامج وكثرة التدابير التي تم تنفيذها ؛ وينبغي لنا أيضاً أن نواجه ما هو أماننا من المصاعب والأخطار لأنها أضحت تهدد أسس كياننا الوطني .

وقبل أن تنتقل إلى البحث في الطرق والوسائل التي تحقق علاج ما يمكن علاجه ، وتدعم القواعد الاقتصادية والاجتماعية بدعائم ثابتة سليمة قدر المستطاع ، ربما كان من المفيد أن نحاول معرفة الحال القادمة على ضوء الحال الحاضرة والماضية ؛ ولا يخفى علينا ما قد يصيب مثل هذا التكهّن من نقص وإيهام ، إلا أنه يساعدنا على تعيين الغايات العامة التي ينبغي لنا العمل على تحقيقها . وننظر أولاً إلى الأمر بعين المتفائل ، فترى الحالة الحاضرة على أحسن وجه ونفرض أننا سنعمل لترقية شئوننا الوطنية كل ما يمكن عمله ، فيصبح أملنا هذا غاية ما نستطيع إدراكه من النجاح ونهاية ما يجوز لنا التطلع إليه من التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الخمسة والعشرين عاماً القادمة

رأينا أننا إذا وقفتنا في سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦٥ إلى استغلال أقصى ما يمكن استغلاله من الأراضي الزراعية صارت النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان مساوية للنسبة الحالية ، فيصبح متوسط الدخل الزراعي كما هو اليوم بمعنى أن زيادة السكان ستقابلها زيادة أخرى مطابقة لها في جملة الإنتاج الزراعي . وفي هذه الحال نتظر من

التقدم الصناعى أن يساعد على رفع مستوى المعيشة . ثم تفرض أن الأمراض المتوطنة ستقاوم مقاومة ناجحة ، وأنه ستُتخذ تدابير فعلية لتحسين التغذية وتعميم الماء النقي ، وإصلاح أحوال المسكن فى القرى والمراكز الصناعية ، ونشر التريية القومية والتعليم المطابق لحاجة البلد فى جميع الطبقات . وفرض أيضاً أننا سنحظى بالنظام والاستقرار فى الحكم الداخلى والسلام والطأينة فى مركزنا الدولى حتى يتمكن حكمانا ورجالنا من العمل فى هدوء على مافيه الصالح العام بما تستوجبه الظروف من تدبير منتظم وتنفيذ متواصل . فإذا فرضنا كل ذلك رأينا مصر بعد مضى ربع قرن أقل قراً منها الآن إلى حد ما ، وشاهدنا أهل الريف فى صحة ونشاط ، ورجال الصناعة لم تهيجهم كؤوس السياسة لما نالوا من الضمانات فى علمهم والتأمين والتعاون الاجتماعى الذى يحقق العدل والانصاف القومى أكثر من حقوق النقابات والإضراب . وشاهدنا أيضاً نخبة الأمة مدركين لواجبهم الاجتماعى ، وعامة الشعب قد نالوا من التريية القومية روحاً جديدة وقهدماً صادقاً فى سبيل الرقى .

ولكن يكفى أن نذكر الشروط السابقة حتى يعود إلينا التشاؤم الذى جنناه علينا تاريخنا الحديث ، فنخشى كل الخشية أن أحوالنا لاتصل إلى مثل هذا النجاح ، وأنها لا توفق بسرعة إلى إصلاح طرائق الحكم والإدارة ؛ ونخشى أيضاً أن الدفاع الوطنى والأشغال العامة والشئون الصحية ستطلب تكاليف طائلة قد لا تفى بها مالية الدولة ومرافق البلد . ولا تنس إلى جانب ذلك أن التطور الاقتصادى يجرى مجراه بغير عائق ولا مثببط ، وفرض فى المستقبل زيادة

التفاوت بين كثرة السكان وقلة مراقبتهم الاقتصادية ، وإذا كانت التدابير المتعلقة بزيادة المساحة القابلة للزراعة وتعميم نظام الصرف لم تسر بسرعة مناسبة لحاجتنا ، فسيترتب على ذلك هبوط جديد في مستوى المعيشة على الرغم من التقدم الصناعي الذي لا يُنتظر منه أن يعوّض علينا النقص في الثروة الزراعية . وعلى هذا سبق الأمة تعاني قلة التغذية وكثرة الأمراض ؛ والرء حول ، ويمكننا أن نتصور حالة أسوأ من الحالة الحاضرة يتحملها الشعب المصري ويصير عليها ؛ ولكن ليست قوة التحمل بمطلقة ، ولا بد أن يجيء يوم تهرنا فيه الضرورة الاقتصادية وتسوقنا نحو عصر مملوء بالمشاغب الاجتماعية والمصاعب الحكومية . ثم إن قلة الثروة الوطنية تجعل أى توزيع جديد لتلك الثروة لا أثر له في علاج الحال ، ولا يظهر أن مصر تستطيع أن تهبط لشعبها حرباً خارجية كي تحوله عن مصاعبه الداخلية ، فلا نرى نهاية لهذا التطور سوى أن يتسلط الأجانب مرة أخرى على أمة أضعفها الخلاف والفر...

حقاً إن هذا التصور بالغ حده في التشاؤم ، ولا يتوقع أحد أن مصر تصل إلى مثل تلك الحال ، بل أبدينا هذه الملاحظات كي يتضح أمامنا طرفا التفاؤل والتشاؤم وبينهما عدة درجات يرى كل واحد رأيه فيها . ولكن مما لا نزاع فيه هو أن الظروف المصرية وصلت إلى حد بعيد من الخطورة ، ولا يخطر ببال أى مصري أنه يمكن استمرارها على ما هي عليه الآن . فيجب المبادرة إلى علاج أسباب التفكك الاقتصادي والاجتماعي قبل أن ينتهي تطوره إلى التضخم ، فنصبح يوماً ما عاجزين عن تحويل التيار غير قادرين على مقاومة الأحوال .

الباب الثالث

الخطط الاقتصادية والاجتماعية

إذا سلمنا بالوقائع الموضحة فيما سبق ، يلزمنا أن ننتخذها أساساً للبحث عن سبل الإصلاح والتقدم . فقد ألقينا في الباب السابق نظرة إجمالية على شئوننا الاقتصادية والاجتماعية ، وعلينا الآن أن نصف الغاية العامة التي يجب الاتجاها نحوها والخطط العملية التي تنفرع منها وتنطبق على المسائل التي تستلزم حلاً وتدبيراً في الوقت الحاضر ؛ ولا تمنعنا المظاهر الخاصة بكل مسألة من المحافظة على وحدة المشاكل الوطنية بالرغم من اختلافها وتنوعها ، فتصل سياسة الدولة إلى التناسق والتواصل في التدبير والتنفيذ ، وهما صفان ضروريان عجزت سياستنا عن الوصول إليهما في العهد الأخير . وقبل أن تنتقل إلى رسم الخطة العامة التي يجب اتباعها في أمورنا الاقتصادية والاجتماعية ، ينبغي لنا أن نوضح فكرتين هامتين .

أولاً — قد يُلاحظ أننا نقصد دائماً عدم الفصل بين المسائل الاقتصادية والمسائل الاجتماعية ، ذلك لأنها وثيقة الاتصال والارتباط ولا يجوز في أية حال اعتبار بعضها منفصلاً عن بعض . فإذا كان من يحاول تدبير المسائل الاقتصادية يتجاهل الأمور الاجتماعية المتعلقة بها ، مثل العمل على تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي وتقليل مصاريفه بصرف النظر عن أحوال المزارعين والعمال ؛ وخصوصاً

إذا كان من يحاول تدبير التقدم الاجتماعى يتجاهل الظروف الاقتصادية السائدة فى البلد ، مثل زيادة عدد المعلمين فى الكليات والمدارس العليا زيادة لا تتناسب مع ظروفنا الاقتصادية ، أو الإسراف فى الوعود الاجتماعية التى لا يمكن تنفيذها ، ترتب على ذلك أخطاء خطيرة فى سياسة الدولة . فالشرط الأساسى للتقدم الاجتماعى هو أن تسمح المرافق الاقتصادية بتنفيذ الخطط المؤدية إلى التقدم المنشود ؛ وإذا أريد أن يتمتع كل فرد من الأمة بنصيب أوفر من الرخاء والتعليم ، يجب أن يتقدم الاقتصاد الوطنى تقدماً يمكن من تنفيذ المشروعات اللازمة لذلك . فعلى المصلحين الاجتماعيين أن يكفكفوا من غلوائهم كى يتفق إصلاحهم مع التقدم فى المرافق الاقتصادية ، وعلى الحكومة أن ترتب سياستها الاجتماعية على مقتضى سير النمو الاقتصادى سواء أكان فى الزراعة أو التجارة أو الصناعة ، فلا تتقدم عليه بل تتبعه دائماً . وهذه قاعدة أساسية يجب تطبيقها فى كل ظرف وفى كل حال ، غير أنه كثيراً ما تبعد سياسة الدولة عن الأخذ بها ، لا فى مصر فحسب ، بل فى كثير من البلاد المتقدمة عليها فى الخبرة الحكومية . هذا لأن الأزمات السياسية والمجادلات الحزبية تحمل قادة الأمة على أن يتجاهلوا هذا للبدا الجوهري ، خصوصاً عند ما تضغط عليهم الحركات الاجتماعية والشهوات الناتجة عنها ، فتجعلهم يهملون تطبيق هذه القاعدة مرة بعد أخرى حتى تبقى غير معمول بها فى الغالب

ثانياً — وبهذه المناسبة يكون من المفيد أن نحارب بعض الأوهام السائدة فى مصر والتى قد تعود بالضرر على سياستنا إذا ما انتشرت كثيراً فى رأى العام . حقاً أن الناس قد بدءوا ينتهون إلى انخفاض مستوى المعيشة فى الشعب المصرى وأخذوا

يفكرون في طرق الإصلاح الاقتصادي التي قد تساعد على تحسين الحال الاجتماعية ؛ وتدفعهم غيرتهم القومية وشعورهم بالواجب الاجتماعي إلى علاج هذه المسائل الخطيرة في أعمدة الجرائد ومختلف المجلات والشرائط ، وهي ظاهرة حسنة تدل على انتشار الاهتمام بالشئون العامة ، غير أن هناك بعض الأفكار الأساسية التي يجب التمسك بها ، وبعض الأوهام التي ينبغي تركها ، كي نوضع مشكلة التقدم الاجتماعي في قالبها الصحيح ونعالج مظاهرها المختلفة على ضوء الحقيقة والواقع .

فن بين تلك الأوهام أن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية في مصر نشأت عن سوء التوزيع في الثروة الوطنية ، وأنه كان يمكن أن تزول لو أسس التوزيع على قاعدة جديدة ؛ وهي نظرية جاءتنا من بعض البلاد الأوروبية التي اقتبسنا منها نظريتنا السياسية ، إلا أنه يجب الاحتراس من تطبيق النظريات الأجنبية على الأحوال المصرية بدون تمييز ولا تعقل . وفي تلك البلاد زادت الثروة الوطنية زيادة عظيمة على أثر التقدم الصناعي الذي كان أهم مظاهر أوربا في القرن الماضي ؛ فلم ينتفع بهذه الزيادة في بدء الأمر سوى كبار الصناع وأصحاب رؤوس المال ، وبقي جمهور العمال في مستوى مادي لم يتحسن كثيراً عما كان عليه وقت اشتغال معظم أهل البلد بالزراعة . فكانت من نتيجة تلك الحال أن قام مختلف النظريات الاشتراكية التي ترمي إلى إعادة التبادل الاقتصادي بين طبقات الناس بمقتضى توزيع جديد في الثروة الوطنية ، إما بالعنف والسدة كما حاولت أحزاب الشيوعيين والقوميين ، وإما بالطرق التشريعية كما صنع أحزاب

اليسار في الدول الديمقراطية ورجال الفاشيست والنازي في العهد الأخير .
هذا مع العلم بأن ثروة تلك البلاد تكنى لضان المستوى المعتدل في المعيشة لجميع السكان .

أما الأحوال في مصر فعلى غير ذلك ، وليست مصاعبنا الاقتصادية والاجتماعية إلا نتيجة لقلة المرافق الوطنية وعجزها عن سد حاجة الأمة ، وبذا لم يكن لمسألة التوزيع إلا أثر ضئيل في إيجاد تلك المصاعب . فإذا نظرنا إلى قلة الأراضى الزراعية بالنسبة إلى عدد السكان وقلة متوسط الدخل السنوى لكل فرد منهم (وقد ورد في مذكرة للميزانية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ أنه لا يتجاوز اثني عشر جنيهاً) يتضح لنا أن الداء ليس في التوزيع بل أنه نشأ عن النقص الأساسى في الاقتصاد الوطنى . فلو فرضنا جدلاً توزيع كافة الأراضى الزراعية توزيعاً متساوياً بين جميع المشتغلين بالزراعة في الوقت الحاضر ، لأصبح لكل أسرة مكونة من خمسة أو ستة أشخاص ما يقرب من فدانين ، وليس هذا مما يحسن مستوى المعيشة بقدر مفيد . فيتضح أنه حتى إذا أمكن توزيع كافة الأراضى الزراعية وجملة الدخل الوطنى بكيفية متساوية بين جميع السكان ، لا تزال الثروة الوطنية كما هى اليوم تقل بكثير عن حاجتهم . فالمشكلة الاقتصادية المصرية هى مع خطورتها في غاية البساطة ، إذ تنشأ عن مجرد المقارنة بين ازدهام السكان وقلة المرافق الاقتصادية

ومن تلك الأوهام السائدة أيضاً أن يسند عامة الناس إلى التدخل الحكومى الأثر الفعال في إصلاح الأمور ، حتى صاروا يعتقدون أن الحكومة إذا ما أجادت

في تصرفاتها وأصلحت طرائقها إصلاحاً تاماً، تصبح قادرة على أن تعالج جميع نتائج الفقر الاقتصادى التى تواجهنا اليوم ؛ ونشأ عن هذا الاعتقاد أن نسبت للمصاعب الحالية إلى إهمال الحكومة وعجزها عن القيام بمهمتها . ولا ننكر أن الوزارات التى تعاقبت على الحكم منذ خمسة عشر عاماً لم تعمل فى سبيل الإصلاح إلاّ قدرأ يسيراً مما كان فى وسعها أن تقوم به ، ولكن هذا ليس معناه أنه كان فى استطاعتها أن تعالج كافة الأدواء التى تخل بالنظام الاقتصادى والاجتماعى . وتعود النقد والكتاب فى الشؤون العامة ، على أثر الركود المستمر فى نشاط الحكومة الإنشائى ، أن يعتبروا هذا الركود سبباً لما يرونه يوجب النقد أو يثير القلق فى ظروفنا الحالية ، فتتجه آمالهم نحو الحكم الجيد الذى ينتظر منه أن يحل مشاكلنا حلاً كاملاً ومفيداً ومرضياً عنه لدى الجميع . والواقع أنه كان يحسن بهؤلاء النقاد أن يعرفوا ما قد يكون فى وسع الحكومة أن تقوم به فى سبيل العلاج والإصلاح ، بدلا من أن يشجعوا الآمال الباطلة فى حكم ينتظر منه أن يعكس التطور الاقتصادى فيعمل ما ليس فى إمكان أية حكومة أن تعمله . فان انتقادهم عن عدم معرفة شبيهه بانتقاد الفلاحين الذين يحمّلون الحكومة مسؤولية التدهور فى أسعار القطن ثم يشكرونها على تحسينها ، مع أن تلك الأسعار لا ترتكن فى الواقع على السوق المحلية إلاّ بدرجة ضئيلة

وسنبعث فى الصفائف القادمة عما يستطيع النشاط الحكومى أن يقوم به لإصلاح الحالة الراهنة وبناء النظام الاقتصادى الاجتماعى على دعائم ثابتة صحيحة ، ولا نقترح إلاّ فى النادر القليل تدابير تستند إلى تدخل الحكومة

في دولاب الاقتصاد ولا سيما في قانون العرض والطلب ، أو إذا اقترحنا هذا التدخل بفناية الحذر والتعلل . ونتجنب على الأخص الاقتراحات غير المحكمة أو السابقة لأوانها تماماً ، مثل إصدار تشريع لتحديد الأجور الزراعية وتعيين قيمة الإيجارات الزراعية وغيرها من الاقتراحات السائدة منذ حين ، والتي يترتب عليها نتائج عديدة ومصاعب قد تكون غير منتظرة لمن لا يتعمق في درسها . وبخلاصة القول أنه يجب على الحكومة أن توجه نشاطها نحو إغناء الثروة الوطنية في جميع مرافقها أكثر من أن تتدخل تدخلاً مباشراً في حركة السوق الاقتصادية التي يصعب تغيير سيرها الطبيعي حتى في الدول الكبرى التي اكتسبت خبرة واسعة في هذه الشؤون .

والغاية العامة التي يجب الاتجاه نحوها في تدير التقدم الاقتصادي والاجتماعي هي العمل على رفع المستوى المادي والعقلي في طبقات الأمة مع مراعاة الظروف الاقتصادية التي تسمح بهذا العمل ، وإغناء المرافق الاقتصادية بالنظر إلى المشروعات الاجتماعية المراد تنفيذها . فعلى المصلحين من قادة الأمة أن يجتهدوا في أن يكفلوا لها التمتع بنعم الحضارة المادية والاجتماعية التي وقعت إليها الأمم المتقدمة ، مع اجتناب المصاعب الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية التي اربكت فيها تلك الأمم . وتنطبق هذه الملاحظة الأخيرة بوجه خاص على شئون العمال ، ولا شك في أن إنشاء الصناعة في مصر ، وبالتالي إيجاد طبقة العمال في بلد لم يكن يعرف سوى الزراعة إلى عهد قريب ، حادث اجتماعي في غاية الأهمية ؛ والتاريخ الداخلي لمعظم الدول الأوروبية حافل بالإرشادات والمواعظ التي تستلقت الأنظار إلى ما ينشأ

من أخطار عن سياسة غير محكمة في الشؤون الاجتماعية المتعلقة بتقديم الصناعة .
فنأمل أن نستطيع توجيه سياستنا الاجتماعية نحو الأغراض السليمة والخطط
المفيدة الكفيلة بوقايتنا من التطورات التي مرت بها تلك الأمم ، والتي نرجو
ألا نرى مثلها في مصر .

وينقسم البحث عن الخطط العملية إلى ثلاثة أقسام : يتصل أولها بالزراعة .
وعدم التوازن بين ازدياد السكان وتقدم المرافق الزراعية ، وسنهتم بوجه خاص .
بالإنتاج الغذائي ؛ ويتصل ثانياها بالصناعة وتحديد دورها في الاقتصاد الوطني ؛
أما الثالث فيتعلق بمختلف وجوه الإصلاح الاجتماعي ، وتقصر بحثنا فيه على
الصحة العامة ، والسكن ، والتعليم وصلته بالمشكلة الاقتصادية . والظاهر أن
مشكلة التقدم الاجتماعي بالنسبة إلى قلة المرافق الاقتصادية سوف تسود سياستنا
الداخلية في العصر المقبل ، فيجب أن نوجه أكثر عنايتنا ونبدل أعظم نشاطنا
للتدبير فيها . وإنا لنرى حاجة ماسة إلى برنامج يوضع بدقة ورزانة ويُنفذ بحزم
وتواصل حتى يساعد بعد النظر وحساب المستقبل على استبعاد الأخطار التي تواجهنا ؛
فإذا وقفنا إلى ذلك ، حققنا شيئاً من الاستقرار الداخلي والتقدم الصحيح
في الثلاثين أو الخمسين عاماً القادمة . ولكن تتعرض الأمة لأخطار جسيمة إذا
لم تُوفق سياستنا إلى التواصل والتناسق في تدبير شؤوننا الاجتماعية ، فتعالج مشكلة
التقدم الاجتماعي تحت ضغط التأثير السياسي والاعتبارات غير الدائمة أسوة بما
شوهدها حتى اليوم .

الزراعة

قد يكون من دواعى الأسف أن تميل جميع الدول إلى الاستقلال التام فى شؤونها الاقتصادية ، غير مبالية بما فى ذلك من تهتر فى الحياة الدولية ؛ ومنذ الحرب على الأخص انطلوت كل دولة على نفسها وحاولت أن تضمن نجاحها من المصاعب الحالية والمخاوف القادمة عن طريق الاستقلال الاقتصادى . وترجع هذه الغاية ، بصرف النظر عن بعض الاعتبارات الخاصة بالاقتصاد الداخلى ، إلى أسباب سياسية ومقاصد حرية ؛ وملخص النظرية هو أن تعتمد الأمة على الخارج أقل اعتماد ، فإذا دخلت فى حرب استطاعت أن تعيش بمحصولها الزراعى وإنتاجها الصناعى حتى لا يصيبها ضرر من قطع العلاقات التجارية ومنع استيراد ما يلزمها من المؤونة الغذائية والعسكرية . وهى نظرية ينبغى لنا الاهتمام بها لما نراه فى الظروف الدولية من اضطراب وأخطار ؛ غير أن قلة الخامات الضرورية للصناعة فى القطر المصرى تمنعنا من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادى التام .

بيد أن هناك عنصراً جوهرياً من عناصر الاستقلال الاقتصادى ، ونعنى به ما اتصل بالشؤون الغذائية ، وبعبارة أخرى أن تتمكن البلاد منها كانت الظروف من الحصول على ما يلزمها لتغذية سكانها ودفع خطر المجاعة عنهم إذا ما قطعت العلاقات التجارية مع الخارج . والتموين الغذائى فى بعض البلاد من أخطر المشاكل التى تواجه الحكومة ؛ ففي بريطانيا العظمى مثلاً نرى مسألة التموين الغذائى تتطلب قسماً وافراً من عناية الحكام وتؤثر تأثيراً مباشراً ومستمرّاً فى سياسة الدولة وسياساتها البحرية على الأخص ، لأن ازدحام السكان فى إنجلترا

وقلة مراقبتها الزراعية تجعل المجاعة تم الأمة الانجليزية في أقل من ثلاثة أسابيع إذا ما قُطعت الواردات من الخارج . ونرى مشكلة التغذية ذات خطورة خاصة في ألمانيا حيث يعيش جزء من السكان في شبه قحط مستمر ؛ وتستخدم الحكومة وسائل كثيرة لتجسين التوزيع الغذائي عند عامة الشعب ، من بينها أن تقوم بجمع البصقات من الناس في بداية فصل الشتاء كي تستطيع أن توزع المأكولات على الفقراء والموزين ، وأن تستعمل مختلف طرق الإرشاد لحمل الناس على الاقتصاد في غذائهم ، ولا يزال العلماء في ألمانيا يبحثون عن المواد الغذائية المركبة أو المشتقة مثل السكرين بدل السكر ، والمرجارين بدل الزبدة ، ودهن الأسماك بدل دهن الحيوان . وقامت إيطاليا في العهد الأخير بحركة قوية للوصول إلى الاستقلال الغذائي ، ويمكننا في مصر الاقتداء ببعض تدابيرها في هذا الشأن ، ونسعود إليها فيما يلي . والمسألة بعينها في درجات مختلفة من الخطورة تواجه عدة بلاد أخرى سواء أكان ذلك لكثرة سكانها أو انتشار صناعاتها أو قلة أراضيها القابلة للزراعة .

أما مصر فلحسن حظها تتمتع بقسط وافر من الاستقلال في هذا الشأن ، غير أنه يجب عليها العمل على تكميل هذا الاستقلال وتقويته . فإذا كانت الزراعة دعامة القواعد الاقتصادية في قطر ، وكانت المحاصيل الزراعية تمثل التسعين في المائة من جملة صادراته ، وكان جميع أنواع النبات ينمو في أرضه خير نمو ، وهذا كله شأن مصر ، وجب على ذلك القطر أن يسد حاجة سكانه في كل ما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية . لكن القطر المصري في الوقت الحاضر عاجز عن الاستقلال

فى الشؤون الغذائية ؛ ويبدو هذا العجز فى ظاهرتهن : الأولى هى نقص الجسوس فى تغذية الشعب ، الحالة التى سبق وصفها ؛ والثانية هى الاستيراد السنوى لبعض المواد الغذائية الأساسية (اللحم والقمح والزبدة والزيوت المأكولة) . فيستنتج من هذا أن جملة الإنتاج الوطنى فى المواد الغذائية أقل من الحد الأدنى للاستهلاك ؛ فكلما نقص محصول القمح مثلاً عن حاجة السكان ، سواء أكان لأسباب طبيعية أو لنقص المساحة المزروعة أو لزيادة طلب الاستهلاك على أثر ارتفاع أسعار القطن وما ترتب على ذلك من رخاء السكان^(١) ، اضطرت مصر إلى استيراد كمية وافرة ، حتى بلغ المستورد منه ثلث جملة المستهلك فى سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٧ ، وربع المستهلك فى سنتى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ؛ وزادت قيمة المستورد منه ومن الدقيق فى سنة ١٩٢٩ على ثلاثة ملايين من الجنيهات . ونشاهد كذلك فى السنة الحالية محصول النذرة لا يكتفى حاجة السكان حتى ارتفعت أسعاره ولزم استيراد كمية منه من الخارج .

فيتضح من ذلك أن مصر لا تكاد تفى بحاجة سكانها ، مع العلم بأن متوسط استهلاك المواد الغذائية الأساسية منخفض إلى حد مضر بالصحة العامة كما رأينا . زد على ذلك أن السكان فى ازدياد سريع وأنه أصبح من الضرورى أن نعمل على تحسين تدبيرهم الغذائى بزيادة استهلاك مادتين أساسيتين على الأقل هما القمح واللحم ، ويتبين أن اعتمادنا على الخارج فيما نحتاج إليه من المواد الغذائية

(١) انظر الرسم البيانى فى صحيفة ٥٩ ؛ ومعظم الزيادة فى المستهلك من القمح فى المدة بين سنتى ١٩٢٤ و ١٩٣٠ وارد من الخارج .

سوف يزيد في المستقبل إلى حد بعيد ؛ ولا شك في أن هذه حالة خطيرة وغير منطقية في بلد أساسه الزراعة ، ويغلب على الظن أنها تسبب مصاعب عظيمة إذا دخلت مصر في حرب ، بصرف النظر عن المبالغ التي تضطر إلى إنفاقها لاستيراد ما يلزمنا من المواد الغذائية والتي قد تخل بميزاننا التجاري إلى درجة كبيرة . أما فيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى تلك النتيجة ، فأساسها بالطبع عدم التناسب بين زيادة السكان وزيادة المرافق الزراعية ؛ ونضيف إلى ذلك سببين ثانويين هما هبوط متوسط الإنتاج والميل إلى زيادة الزراعة الصناعية لكثرة ربحها مع تقليل الزراعة الغذائية إلى حد ما .

ويمكن وضع ثلاث خطط عملية تساعد على علاج الأحوال التي سبق وصفها، وهي العمل على زيادة المحصول الزراعي بوجه عام ، ثم الزيادة النسبية في مساحة الزراعات الغذائية ، ثم زيادة الاستهلاك الغذائي لدى عامة الشعب .

١ - زيادة محصول المحصول الزراعي

رأينا أن الزيادة في جملة المحصول الزراعي تترتب على شرطين هما زيادة المساحة المزروعة وتحسين متوسط الإنتاج . والشرط الأول لا يتطلب منا تفاصيل كثيرة إذ أنه يعتمد على اعتبارات مالية دون غيرها تقريباً . فالحد الأقصى الذي نستطيع أن نصل إليه في استخدام الأراضي الزراعية معروف تمام المعرفة ، كما أن الطرق المؤدية إلى تعميم الري الصفي في تلك الأراضي معروفة لدى الفنيين والإخصائيين ؛ وستتوقف سرعة الزيادة في مساحتنا المزروعة على مقدار ما نستطيع الأمة أن تفقه في تلك الناية ، وعلى المبالغ التي تخصصها الحكومة لمشروعات الري

الكبرى . والظاهر أن المنافسة ستكون شديدة بين لوازم الدفاع الوطنى ولوازم نمو ثروتنا الزراعية ؛ ولا نرى داعياً لتكرار ما سبق لنا أن نبهنا إليه غير مرة من أن عدم التناسب بين ازدياد السكان وزيادة ثروتنا الاقتصادية هو منبع للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الدولة المصرية، وسيكون سبباً لأكثر مصاعبنا الداخلية فى المستقبل . فلا شك أنه يجب على الحكومة أن توجه نشاطاً خاصاً إلى هذا الباب الأساسى فى برنامجها الإنشائى ، وتخصص كل ما فى وسعها أن تخصصه من المال فى سبيل تنمية ثروتنا الزراعية .

أما الشرط الثانى ، فربما كان أكثر أهمية من الأول فى القريب العاجل ، لأن الأراضى الزراعية تزداد تلقاً وضعفاً سنة بعد أخرى، فيجب المبادرة إلى وضع حد أمام هذا الخطر . ونلاحظ أن انتشار الرى الدائم فى الظروف الحاضرة من شأنه أن يساعد على هبوط متوسط الإنتاج ما لم يعمل على الوقاية منه بتعميم نظام الصرف وتجفيف الأرض بقدر الإمكان . فيجب تنفيذ مشروعات الصرف بسرعة مضاعفة حتى يكمل نظامه فى أنحاء القطر ويتم تعميمه فى أقرب وقت . ولا يقتصر نشاط وزارة الأشغال العمومية على تنفيذ للمشروعات، بل ينبغى لها أيضاً أن توجه نشاطها نحو صيانة النظام للوجود وبخاصة صيانة المصارف المتوسطة ؛ فكثيراً ما تشاهد متهدمة الجوانب ملأى بالنباتات المائية حتى تكاد المياه تركد فيها، ولا يوطى منسوبها إلا بمقدار ضئيل عن مستوى الأرض التى أعدت تلك المصارف لتجفيفها وتطهيرها ، فتعجز عن إداء وظيفتها . وحين تتوفر أسباب الصرف ينخفض منسوب المياه الأرضية وتتخلص الأرض بسهولة من الأملاح

الضارة بخصبها ، فيتحسن إنتاجها في زمن قصير . أما العوامل الأخرى التي تعمل على تحسين الإنتاج مثل انتخاب البذور والأصناف وتقدم طرق الفلاحة ، فإنها موضع اهتمام المصالح والإدارات المختصة التي بلغت درجة جيدة من الدقة والعناية في تدبيرها . فإن الصرف هو العامل المهم في تحسين متوسط الإنتاج في الوقت الحاضر ، أو عبارة أدق في إعادته إلى ما كان عليه منذ ثلاثين أو أربعين عاماً^(١) .

٢ - تنمية الإنتاج الغذائي

وإلى جانب زيادة الإنتاج الزراعي بوجه عام في القطر ، يجب العمل على توسيع الزراعات الغذائية حتى تتماشى مع ازدياد السكان . وترعى زيادة الإنتاج الغذائي إلى غايتين هما زيادة الاستهلاك في طبقات الشعب غير المتيسرة من جهة ، واجتئاب استيراد المواد الغذائية الأساسية بقدر الإمكان من الجهة الأخرى . ويجب أن تتجه عنايتنا أولاً وبالذات إلى زراعة القمح والزراعات المعدة لتربية البهائم ، ذلك لأن علاج النقص في التغذية يتوقف على زيادة الإقتيات بالقمح واللحم واللبن وعلى العموم كل الأطعمة ذات البروتين والمواد الدهنية .

(١) يبحث الآن عما إذا كان يستحسن على مر الأيام أن تبنى المياه في الترع على منسوب أوطى من منسوب الأرض ، فتروى الحقول بالآلات رافعة-تديرها البهائم أو المحركات البخارية أو غيرها ؟ وتسير وزارة الأشغال العمومية في تجربة واسعة كي تتحقق من فائدة العودة إلى الري بهذه الطريقة . وقد يكون لانخفاض منسوب المياه في الترع قائمتان رغم زيادة العمل وللصاري ، فالأولى أن يمنع ارتفاع المياه الأرضية بسبب الرشح ، والثانية أن يمنع الانحراف في ري الحقول وهو الحاصل غالباً في الري بالمجازية (الري بالراحة) .

وأخذ بعض كبار المزارعين يهيمون الأرض قبل زراعة القطن حتى يزيد محصولها ، لكنها طريقة لا يستحسن تبنيها في مصر ، إذ يترتب عليها زوال زراعة من الزراعات الغذائية في وقت يجب فيه أن توجه الجهود كلها نحو زيادة الإنتاج الغذائي .

رأينا أن أحد الأسباب الثانوية لنقص الإنتاج الغذائى هو الميل إلى زيادة الزراعة الصناعية ؛ وقد تعالت أصوات كثيرة ضد الإفراط في زراعة القطن وحظر الاتكال على محصول واحد دون غيره ما دامت أسعاره تتراوح بين حدود واسعة ولم تخضع للسوق الداخلية ، مما يسبب أزمات فجائية وعدم الثبات الاقتصادى . وليس الخطر فى الحقيقة وهمياً ، ولم تسلم مصر من تقلبات الاقتصادى الداخلية على أثر تقلب أسعار القطن العالمية . ولكن بالرغم من ذلك ساعد انتشار الزراعة القطنية أعظم المساعدة على التهوض بمصر ، ولولاه ما تمكنت من الوصول إلى درجتها الحاضرة من التقدم الاقتصادى ؛ لأن زراعة القطن أوجدت محصولاً غالى القيمة بالنسبة إلى المحاصيل الزراعية الأخرى ، حتى تمكنت مصر من تصدير مادة خام تستهلكها المنازل والمصانع فى أنحاء العالم، ومن استيراد ما كانت محتاجة إليه من المنتجات الصناعية . لهذه الأسباب وبرغم هبوط أسعار القطن ومزاحمة البلاد الأخرى والمواد الخام الجديدة التى قد تحل محله إلى حد ما ، لا نرى ما يدعونا إلى تخفيض إنتاج القطن فى الوقت الحاضر إذ أنه لا يزال أساس ثروتنا الاقتصادية ودعامة مبادلاتنا التجارية مع سائر بلاد العالم . غير أنه يجب العمل إلى جانب ذلك على تحسين متوسط إنتاج القطن لكل فدان^(١) ، كي تنخفض.

(١) وضع المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا مذكرة مستفيضة فى شأن إقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديعة ، تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ مع إلزام الإدارات الحكومية المختصة أن تقوم كل منها بتطبيق ما ينحصر من اقتراحات المذكرة . ومن أم هذه الاقتراحات التصلة بتحسين إنتاج القطن وجعله مطابقاً للظروف الاقتصادية العالمية :
١ - العمل على إنتاج أوفر كمية ممكنة من الأقطان ذات الاستعمال السائد ، مع قصر زراعة الكلاريدس وغيره من الأصناف الخاصة على المناطق الشمالية من الدلتا ومراعاة

المساحة المزروعة قطعاً ، فنصل إلى أحسن درجة من الاقتصاد في استخدام أرضنا الزراعية . وتضاف المساحة المتوفرة بهذه الطريقة إلى الأراضي التي تعدها للزراعة مشاريع الري والإصلاح ، فيستخدم جزء من هذه المساحات الجديدة في زيادة تنوع الزراعة ، مثل زيادة الإنتاج في الموالح والخضروات ، وهي محاصيل غير ضرورية لتغذية الشعب ويمكن تصديرها . غير أن الجزء الأكبر من المتوفر والجديد في الأراضي الزراعية يستخدم في زيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسية التي تخصص للإستهلاك الداخلي .

فيجب تنشيط إنتاج القمح باستعمال مختلف الوسائل الأدبية والتشريعية التي تساعد على تحقيق هذا الغرض . ومن بينها الدعاية للاستقلال في الشؤون الغذائية ؛ فتعمل السلطات الحكومية المختصة وكذلك الجمعيات والنقابات الاقتصادية والزراعية على إمداد الرأي العام بالمعلومات المفيدة في هذا الصدد ، كي يقف على أهمية عدم الاعتماد على الخارج في الشؤون الغذائية ، وضرورة زيادة الإنتاج الغذائي كأداة لتحسين الصحة العامة الخ . ثم تشجع روح المسابقة بين المزارعين بتوزيع الجوائز القيمة على من يحصل منهم على أحسن متوسط في إنتاج القمح . وقد أنشأت الحكومة الإيطالية نظاماً خاصاً بهذا الغرض ، حيث تقدم

عدم زيادة محصولها من احتياج السوق العالمية للأفطان الخاصة ؛ ويمكن معرفة مقدار هذا الاحتياج مقدماً على وجه القريب .

ب — العمل على تحسين متوسط الانتاج باستعمال أحسن طرق الفلاحة وتطبيق القواعد العلمية في مختلف مراحل الانتاج .

ج — العمل على تخفيض النفقات الزراعية كي تتناسب مع تخفيض أسعار القطن العالمية . (وهنا يجب ملاحظة أنه لا يستحسن تمميم استعمال الآلات الزراعية مهما كانت فائدتها الاقتصادية خشية من تضخم البطالة لدى الزراع التي بلغت حداً خطيراً في بعض المناطق المزدهرة بالسكان)

الجوائز لمن يستحقونها في احتفال رسمي كبير كل عام يحضره كبار رجال الدولة وألوف الناس، حتى يشعر الفائزون في مسابقة القمح — أو كما يسمونها في إيطاليا «معركة القمح» — بأنهم موضع اهتمام الحكومة والأمة، فتنشر روح التسابق في الأوساط الزراعية، ويعمها الشعور بأن الزارع المهتم بزراعته يؤدي واجبه الاجتماعي والوطني.

ثم من جهة أخرى، بما أن زيادة الاستهلاك هي الناية لتلك التدابير كلها، يجب أن يمنع تصدير القمح منعاً باتاً، حتى يستفيد الشعب من زيادة المحصول ووفرته في القطر. ولا شك في أن مثل هذه التدابير يستوجب إشراف الحكومة على السياسة القمحية ويتطلب رقابة شديدة على تقلب الأسعار، حتى أنه إذا دعت الحال عملت الحكومة على تحديدها إدارياً كي يبقى ثمن الخبز في حدود معقولة؛ فإن كثرة الهبوط في الأسعار تخرب للزارعين، كما أن كثرة ارتفاعها تقلل الاستهلاك؛ فيلزم الوقوف عند حد الموازنة العادلة بين مصلحة المنتجين والمستهلكين حتى تأخذ سوق القمح الداخلية أكثر ما يمكن من النمو والنشاط.^(١)

(١) ترك تطور السياسة القمحية في الموسم الماضي (١٩٣٧ — ١٩٣٨) أثراً سيئاً في الرأي العام — إذ بدأ الموسم بتدهور الأسعار على أثر تقدير من وزارة الزراعة قيل فيه بعد أنه مبالغ فيه، فأسفرت شكاوى المزارعين عن ترخيص الحكومة بتصدير جزء من المحصول ثم فعلا تصدير كمية منه؛ ثم قامت حركة ترمي إلى رفع الأسعار بسبب قلة الخبز على أثر التصدير وبسبب الخطأ في تقدير الوزارة، وترتب على هذا أن أخذ ثمن الخبز يرتفع حتى صار حلاً تقبلاً على الطبقات الفقيرة، فصرحت الحكومة في علاج تلك الحال الجديدة المعاكسة للأولى وبدأت تهدد التجار (وكان المحصول وقتئذ قد خرج من أيدي المنتجين) باستيراد القمح الرخيص من الخارج وتوزيعه على الخبازين بثمان مخفض؛ ثم اتفقت مع التجار وأصحاب المطاحن على تحديد أسعار الدقيق فلم تنف الأسمار عند الحد المتفق عليه؛ وبعد ذلك هدّد الخبازون بإيقاف

ولا تقل المواد الغذائية الناشئة عن الحيوان أهمية عن القمح ، وهى اللحوم واللبن والجبن والزبدة ، لأن فى تلك المواد — وفى القمح أيضاً — أحسن العلاج لعدم التوازن فى التدبير الغذائى . وبما أن عدد الدواب والغنم يتوقف على مساحة الزراعات المخصصة لتربيتها ، وهى البرسيم والبقول والشعير والقمح (لتنبه فقط) ، فتنطبق عليها الملاحظات الواردة فى الفقرة السابقة لتنشيط إنتاج القمح . ثم مع زيادة المساحة المزروعة وتحسين متوسط الإنتاج بوجه عام ، يجب على الأخص البحث عن أحسن الوسائل لزيادة المواشى والجاموس والغنم مع استخدام أقل ما يمكن من الأقطان للوصول إلى هذه الغاية ، والعمل على تحسين أنواع الدواب كي يزداد الناتج منها من لحم ولبن .

وترجع زيادة المواشى والغنم بفوائد كبيرة غير فائدة الإصلاح فى التدبير الغذائى ، ومن بينها زيادة كمية السماد البلدى لاستعمالها فى الزراعة ؛ فإن مصر فى حاجة إلى هذا السماد النافع ويصعب غالباً على المزارعين الحصول على ما يلزمهم منه ؛ وإن زيادة البرسيم ، وهو أهم ما تقتات به البهائم ، تساعد على تحسين الإنتاج فى الزراعات الأخرى ، لأن زراعة البرسيم تطهر الأرض وتكسبها أزوتاً . وتمثل البهائم بأنواعها عنصراً مهماً فى الثروة الزراعية ، ولا شك فى أن زيادة

العمل لفلاح الدقيق ، فرخصت لهم الحكومة بخلطه بمقدار من دقيق القمح بنسبة الربع لحين ظهور المحصول الجديد ؛ ثم اهتمت الحكومة فرصة وجود كمية من القمح الاستراتيجى المخزون فى ميناء الاسكندرية فاشتريته ووزعته على الخبز . . . وليست هذه القوضى فى تدبير القمح ، وهو من المواد الأساسية فى تغذية السكان ، إلا مثلاً من أمثلة النتائج السيئة الناشئة عن قلة التخطيط العامة فى الأمور القومية

عددها تزيد أهل الريف رخاء ورفاهية وتغنى القطر عن استيرادها من الخارج ؛ فإنها ليست حالة طبيعية أن تضطر مصر إلى استيراد دواب من الخارج بما يقرب من نصف مليون جنيه في بعض السنوات . ويمكن أيضاً التفكير في تشجيع تربية الماشية بوجه خاص ، سواء أكان لإنتاج اللحم أو اللبن والمواد المحولة عنه ؛ وقد انحصرت تلك التريبة حتى الآن في بعض مناطق شمال الدلتا^(١)

٣ - تنشيط الاستهلاك الغذائي

. ولكن تنشيط الإنتاج ليس إلا وجهاً من وجهي المسألة ، وينبغي أيضاً وفي آن واحد العمل على تنشيط الاستهلاك في المواد الغذائية الأساسية لأن زيادة هذا الاستهلاك أصبحت من لوازم الصحة العامة . وفي بدء الأمر يلوح لنا أن الحركة القوية المتواصلة لزيادة إنتاج المواد الغذائية قد تكفي لضمان أهل

(١) وهناك عدة تجارب قد يؤدي بعضها إلى نتيجة نافعة في تحسين التدبير الغذائي. أو في تحقيق الاستقلال في الشؤون الغذائية . مثلاً تسميم شجر الزيتون غربي الاسكندرية ، وكانت منطقة خصبة في القرون الماضية ، وقد دسرع بعض الأفراد ثم الحكومة منذ حين في إصلاحها ؛ وتستهلك مصر سنوياً أكثر من ألف طن من زيت الزيتون المستورد من الخارج ، بصرف النظر عن غيره من الزيوت المأكولة والزيوت النباتية المعدة للصناعة ، فتسمح السوق الداخلية باستهلاك ما قد تنتجه زراعات شاسعة من الزيتون . وزيادة الأشجار الخشبية في جوانب الطرق والترع والمصارف وكل قطعة من الأرض لم تزرع لسبب ما ، حتى تتوفر كمية من الخشب في البلاد فتسد بشح حاجتها إليه . وقد يمكن أيضاً إنشاء شريط من الغابات على حدود الصحراء القريبة كي يمنع تدفق الرمال في الأراضي الزراعية في بعض المناطق . ويمكن أيضاً العمل على زيادة الأنواع الجيدة من الأممك في البرك الكبيرة والترع الرئيسية ، فينتفع بها السكان لتحسين تدبيرهم الغذائي .

وقد أسفرت الجهود الحكومية في الجزائر والمغرب عن نجاح هظيم في استغلال الواحات ومنابع الماء في الصحراء ، ومن المفيد أن ترسل بثة علمية وزراعية إلى تلك البلاد للوقوف على الطرق النبعة في هذا الشأن .

الريف شيئاً من الرخاء والتحسين في تديرهم الغذائى ، فان توفر المحاصيل الزراعية يحمل كل واحد على أن يزيد في استهلاك الموجود لديه . ثم إن الزيادة في الإنتاج من شأنها أن تنزل بأسعار القمح والحبوب إلى مستوى يمكن الطبقات الفقيرة من شرائها ويحملها على الاقتنيات بها . وفي نفس الوقت تحول مراقبة الأسعار دون هبوطها هبوطاً لا توازيه الزيادة في متوسط الإنتاج . ولا شك في أن أسعار القمح والذرة في الوقت الحاضر بلغت حداً يجعلها حملاً ثقيلاً ، بل وغير محتمل ، على الطبقات الفقيرة في القرى والمدن ؛ وإننا نرى أن هذا الصعود الكبير يرجع معظمه ، بصرف النظر عن بعض الحركات في البورصة وبين التجار ، إلى نقص المحاصيل الغذائية في القطر بالنسبة إلى عدد السكان . فإذا أمكن علاج تلك الحال علاجاً طبيعياً عن طريق الزيادة في الإنتاج ، حتى تقتصر مراقبة الحكومة على إبقاء الأسعار بين حدود معقولة في الصعود والهبوط ، كان ذلك خيراً من التدخل المباشر في تحديد أسعار المواد الغذائية وتعيينها إدارياً ؛ وعلى كل حال فالتجربة السديدة خير وسيلة نهتدى بها إلى أحسن تدير لصيانة المصلحة العامة ومراعاة حقوق الجميع قدر المستطاع .

وإلى جانب هذا الأثر العام لزيادة الإنتاج ، ينبغى للسلطات المختصة أن تنشط حركة الاستهلاك بوسائل مختلفة يبدأ بتنفيذها في المدن الكبيرة والصغيرة ، ثم توسع دائرة تطبيقها فتشمل القرى والعرب . ويكون هذا التنشيط مثلاً على شكل المساعدة الجدية للشركات التعاونية المختلطة للإنتاج والاستهلاك أو الشركات التعاونية غير المختلطة ، وهى الجمعيات التى يزداد عددها كل عام

وتهم بشؤونها إدارة مخصصة في وزارة المالية . والمجال واسع للعمل على زيادة استهلاك اللبن والمواد المحوّلة عنه ؛ وإنّا نلاحظ نجاح معامل اللبن في القاهرة والاسكندرية ودمياط ، إلاّ أن أثمان منتجتها لا تزال فوق طاقة الجمهور فلا يستطيع أن يستفيد منها ؛ ويكون من المفيد جداً في تحسين التدبير الغذائي أن تقوم الحكومة بتشجيع الأفراد في المدن الكبرى والعواصم الإقليمية على إنشاء معامل اللبن ، وأن تقدم بالإعانات المالية والإرشادات الفنية كي تنخفض أثمان المنتجات اللبنيّة ويتعود الناس استهلاكها . وفي نشر التعاليم الصحيّة والغذائيّة ما قد يساعد على زيادة الاستهلاك . ليست هذه إلاّ بعض الأمثلة من وسائل كثيرة تستطيع الحكومة أن تتخذها لعلاج النقص في تغذية الشعب ، والحركة المفيدة يجب أن تشمل المسألة بجميع مظاهرها وأن تقوم على التدابير الكثيرة المنفّذة في وقت واحد والموجّهة كلها إلى غاية متحدة .

— ولا تخفى علينا الصعوبات المتعلقة بمثل هذا التدخل في الأمور الاقتصادية سواء أكان لزيادة الزراعة الغذائيّة أو لتسهيل الاستهلاك وتنشيطه عند الطبقات الفقيرة ؛ إلاّ أنّها صعوبات لا مفرّ من مواجهتها لأن المسألة تمس أساس النظام الاجتماعي ودعامة الثبات والصحة والعافية في الأمة . وبالطبع لا تعتبر هذه الملاحظات الوجيزة برنامجاً جديراً بالتنفيذ ، بل تشير إلى ضرورة إصلاح الحالة الحاضرة وبالأخص إلى قدرة الحكومة على معالجتها إلى حد كبير . وتدل أيضاً على وجوب الشروع في فحص كامل لا يهمل وجهاً من أوجه المشكلة ولا يتجاهل عنصراً من عناصرها ، حتى يكون أساساً للتدبير العملي والتنفيذ الفعلي . ويخيل

إلينا أن الجمعية الزراعية للملكية ، بمعاونة الإدارات المختصة في وزارة المالية والصحة والأشغال والتجارة والصناعة ، وتحت إشراف خير أو خبراء يكلفون بهذه المهمة ، تستطيع أن تقوم بوضع تقرير مستوف عن الطرق المؤدية إلى الاستقلال الاقتصادي في الشئون الغذائية وإلى تحسين التدبير الغذائى لدى عامة الشعب . ومن الواضح الجلى أن المسألة ستبدو بعد سنوات قليلة بمظهر الخطورة العظيمة والأهمية الحيوية ، فلا يمكن التوفى من عواقبها ما لم توجه جهود الحكومة ونشاط الأمة من الآن نحو استدراك ما يمكن استدراكه . فإذا فعلنا ذلك ، استطعنا أن نعالج شيئاً من النقص في التغذية ، وأن نتجنب بعض الخطر الناشئ عن زيادة السكان ، وأن نستعد لطوارئ الحرب إذا ما حل بنا

الصناعة

تعود المصريون أن يأملوا في تقدم الصناعة علاجاً لازدحام السكان وتوحيضاً لقلّة الثروة الزراعية ؛ فيرون مستقبل مصر في تعميم الصناعة وتنوع فروعها حتى يتسع المجال لاستخدام الذين عجزت الزراعة عن استخدامهم ، ويؤدى إلى زيادة الثروة العامة ورفع مستوى الحياة عما هو عليه إلى درجة أعلى من الرخاء والحضارة . ولا شك في أن الصناعة ستلعب دوراً كبيراً في اقتصادنا الوطنى ، وأنتا سنجد فيها يقيناً بعض ما يعوضنا عن عدم التماسك بين ازدحام السكان وتقدم مرافقنا الاقتصادية ؛ ولكن مع ذلك يلوح لنا أن في تلك الآمال شيئاً من المبالغة وينبى لنا أن نصف دور الصناعة في اقتصادنا الوطنى بما يمكننا من الدقة ، وأن نحدد شروط إنشاء الصناعات وإتمامها في مصر .

ومن المفيد في بدء الأمر أن نأخذ فكرة عن مدى التقدم الصناعى الذى يحتمل أن نصل إليه فى العصر المقبل ، كى نعرف على وجه التقريب ما نستطيع أن نتظره من الصناعة فى إصلاح شئوننا الاقتصادية والاجتماعية . يجب البحث فى هذه المسألة على ضوء الحاصل فى سائر العالم ، إذ أن حال مصر شبيهة بحال جميع البلاد التى دخلت عن قريب فى ميدان الصناعة : والتجارة كما نعلم استبدال بضاعة موجودة لدينا ونحن فى غنى عنها ببضاعة أخرى ليست فى أيدينا مع احتياجنا إليها ، ويسرى هذا التعريف على التجارة الدولية باعتبار كل قطر فى علاقاته مع الأقطار الأخرى . فى القرن الماضى زادت حركة التجارة الدولية زيادة مطابقة لتقدم الصناعة العظيم فى بلاد أوروبا الغربية ، إذ أصبحت تلك البلاد تبيع إلى سائر العالم البضائع التى كانت حينذاك هى وحدها قادرة على إنتاجها ، وتشترى منه المواد الخام المعدنية والزراعية اللازمة لتفذية صناعاتها كى تسد حاجة الأسواق المحلية فى تلك البلاد وحاجة التصدير إلى البلاد غير الصناعية . فكانت التجارة الدولية فى الغالب عبارة عن تبادل المواد الخام من البلاد غير الصناعية بالبضائع المصنوعة من البلاد الصناعية . أما الآن فقد أضحى أغلب البلاد قادراً على إنتاج بعض ما يلزمه من المنتجات الصناعية ، وصار التطور الحديث فى الاقتصاد العالمى يميل إلى إعادة المساواة الإنتاجية بين مختلف البلاد؛ ومن شأن هذه المساواة أن تضع كل دولة فى درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادى فينخفض على الأثر مقدار التجارة الدولية .

ومن أمثال ذلك أن مصر كانت تصدر كافة محصولها القطنى وتستورد كافة

ما تستهلكه من المصنوعات القطنية ؛ ثم قامت عندنا صناعة الغزل والنسيج ، فأخذت تسد بعض حاجتنا من المنسوجات القطنية حتى نالت مصر قسطاً من الاستقلال الاقتصادى فى هذا الصدد ؛ وكان من نتيجة ذلك أن نقصت واردات المنسوجات القطنية بمقدار الإنتاج الداخلى ، ونقص أيضاً الصادر من القطن بمقدار ما تستهلكه الصناعة الوطنية أو بمقدار ما كانت البلاد الأجنبية تستورده لتعيد تصديره إلى مصر بعد صنعه . ومن نتائج ذلك أيضاً أن تنقص إيرادات الجمارك على أثر التقدم الصناعى داخل القطر ، فإن كل حركة ترمى إلى تنشيط الصناعة الوطنية ، بإمدادها بالإعانات المالية أو بفرض الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية أو بأى وسيلة أخرى ، يترتب عليها هبوط نسبى فى التجارة الخارجية ؛ وبالتالي هبوط فى إيراد الجمارك . ولهذا الملحوظة وجه من الأهمية فى مصر إذ أن نصف إيراد الدولة تقريباً من الجمارك .

ونرى هذا التطور الاقتصادى فى درجات مختلفة فى معظم بلاد العالم ، وهو بلا ريب السبب الأساسى لما أصاب ثروة أوروبا وسلطتها فى العالم من الضعف إلى حد ما . والنهاية النظرية لهذا التطور هى أن ينتج كل قطر المصنوعات التى يحتاج إليها ، فتقتصر التجارة الدولية على تبادل الخامات التى لم توزعها الطبيعة بالمساواة على مختلف مناطق الكرة الأرضية . ويتضح من ذلك أنه لا يجوز لنا أن نأمل من تقدم صناعتنا الوطنية ذاك الأثر العظيم فى زيادة الثروة القومية كما حدث فى البلاد الأوروبية فى القرن الماضى عند ما كان لها شبه احتكار على الوسائل الصناعية . ومن نتائج هذا أنه إذا استطاعت مصر فى وقت ما أن

تصدّر بعض منتجاتها الصناعية إلى البلاد المجاورة لها التي لم تصل إلى درجتها في التقدم الصناعى ، يكون هذا التصدير مورداً وقتياً ينقطع عند ما تخطو تلك البلاد نفس الخطوات فتصبح صناعتها على قدم المساواة مع الصناعة المصرية .
 وخلاصة هذا كله أن صناعتنا الوطنية تعتمد في آخر الأمر على السوق الداخلية دون غيرها ، فيتوقف تقدمها على رواج تلك السوق واشتغالها على العدد الأكبر من أفراد الأمة .

فالخطة العامة التي يجب اتباعها في تدير الاقتصاد الوطنى ، وخاصة في تدير التقدم الصناعى ، هى أن يتجه استغلال المرافق الطبيعية في القطر المصرى نحو تنشيط السوق المحلية وزيادة طاقتها في الاستهلاك . وهكذا عدنا مرة أخرى ، عن طريق الصناعة ، إلى مسألة زيادة الإنتاج الزراعى بالنسبة إلى ازدهام السكان كي يرتفع مستوى المعيشة في طبقات الشعب ، فتتسع السوق المحلية ويصبح سكان القطر قادرين على زيادة استهلاكهم المصنوعات الوطنية . فلا يجوز لنا اعتبار الصناعة علاجاً للمصاعب الاقتصادية وحلاً للمشاكل الاجتماعية ، بل يجب أن نعتبرها عنصراً من عناصر التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، لا يرجع على البلد بفائدته الكاملة ما لم تنشط وجهات الاقتصاد الأخرى والزراعية منها على الأخص . فإن التهوض بالمرافق الزراعية هو عقدة المشاكل المصرية ، ويترب عليه تقدم الأمة من حيث الرخاء ومن حيث الحضارة .

أما عن الصناعات الممكن إنشاؤها في مصر فتتوقف على شرطين ، والشرط الأول هو أن ترتكن بقدر المستطاع على الخامات الموجودة في القطر كي تشيد.

على أساس اقتصادى ثابت وتستقل إلى حد ما عن تطورات السياسة الدولية وتقلب الأسعار فى الأسواق العالمية . والشرط الثانى أن تقتصر على إنتاج المصنوعات التى تكفى السوق الداخلى لاستهلاكها ، ولا تنجح إلى التصدير إلا فى الأحوال النادرة التى تتمكن فيها من إنتاج بضائع لم تنتجها البلاد الأخرى أو تنتج منها ما لا يسد حاجتها ؛ وتتنطبق هذه الملحوظة الأخيرة بوجه خاص على صناعة المواد الغذائية غير الأساسية عندنا . وبطبيعة الحال يرتكن الجزء الأكبر من الصناعة على الخامات الزراعية إذ أن الزراعة أعظم مورد للخامات فى مصر . وفيما يختص بالصناعات الغذائية فإنها لم تبلغ تقدماً كبيراً ، والجبال لا يزال فسيحاً لنشرها . ومن بينها صناعة اللبن والزيت المأكولة والمواد الغذائية المحفوظة فى العلب والتى يمكن تصديرها . وتمتاز صناعة السكر عن سائر الصناعات الغذائية ، فهي ناجحة فى مصر منذ زمن طويل ؛ وكان إنتاج السكر فى السنين الأخيرة يتراوح بين ١٠٠ و ١٣٥ ألف طن سنوياً ، وكان متوسط الاستهلاك الفردى ٧ر٤ كيلوجرام سنوياً . (وكان هذا المتوسط فى إنجلترا ٣٩ر١ ك . م . ، وفى فرنسا ٢٧ر٢ ، وفى إيطاليا ٤ر٢) ؛ وبما أن السكر من المواد الغذائية الضرورية ، يجب العمل على ترويج استهلاكه ، فضلاً عما يترتب على صناعته من استخدام العدد الكبير من العمال . ولكن إذا قدرنا انخفاض مستوى المعيشة العام ، وقدرنا أيضاً الخطأ المالية التى تتبعها الحكومة دون غيرها فى تدمير السكر ، يلوح لنا أن صناعته لن تخطو خطوات واسعة فى المستقبل القريب .

أما الصناعات غير الغذائية المؤسسة على الزراعة ، فيتعلق معظمها بالقطن

ويمثل الجزء الأكبر من رؤوس المال الصناعية في مصر . والصناعات المترتبة على القطن هي الحلج والكبس واستخراج الزيت من بذرة القطن وصناعة الصابون وخصوصاً الغزل والنسيج ؛ واستوردت مصر في سنة ١٩٣٦ وكذلك في سنة ١٩٣٧ من الخيوط والمنسوجات القطنية ما تزيد قيمته عن خمسة ملايين من الجنيهات ، ويؤمل أن تتمكن الصناعة الوطنية شيئاً فشيئاً من أن تحل محل معظم هذه الواردات . وعلاوة على الخامات الزراعية فإن لمصر خامات أخرى تفتدى عدداً وافراً من الصناعات ؛ وفذكر من بينها صناعة البناء التي ينتظر منها أن تستمر في تقدمها لما تتطلبه حاجة الدفاع الوطني وحركة التحسين في مستوى الحياة العام ؛ وصناعة الزجاج التي ينتظر منها أن تسد حاجة السوق المحلية عن قريب . ولكن ليس المراد هنا البحث المفصل في الصناعات المصرية ؛ ويكتفينا أن نضيف إلى ما تقدم أن استفلال المرافق المعدنية يتقدم سريعاً ، وأهمها البترول والفسفات ، ونرجو أن يشرع قريباً في استفلال مناجم الحديد ، واستخدام مسقط المياه (القحم الأبيض) في خزان أسوان لتوليد القوة الكهربائية .

أما فيما يتعلق بمدى التقدم الصناعي في مصر ، فيمكن تقديره على أساس ما تستهلكه السوق المحلية من المصنوعات الواردة من الخارج في الوقت الحاضر والتي يجوز إنتاجها في مصر ، مثل المنسوجات القطنية والحريرية والتيلية والورق والزجاج والأحذية والطرايش ... الخ . وتضاف إليها الخامات المعدنية الممكن تصديرها ، مثل الفسفات والبترول إذا ما زاد إنتاجه والحديد عند ما تستغل مناجمه ، فإن استخراج تلك الخامات يعد عملاً صناعياً لما تتطلبه من الآلات والعمال . فيبين

من ذلك أن التقدم الصناعى للمكن التعويل عليه ليس كبيراً إلى درجة أن يحقق كل الآمال المعلقة عليه ، والتي نوهنا عنها فيما سبق ؛ ولا شك فى أن الصناعة ستعوض علينا شيئاً من مصاعب ازدياد السكان بتوسيع مجال العمل وزيادة الدخل الوطنى ، غير أنه يلوح لنا أنها تعجز على كل حال عن رفع مستوى المعيشة عند ستة عشر أو عشرين مليوناً من المصريين بدرجة محسوسة . ومهما كانت الجهود الحكومية والنشاط القومى لاتزال الحالة تبعث على القلق خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة ، وهى المدة التى اقتصرنا عليها فى هذا البحث ، فيجب استغلال مراعفنا الزراعية والمعدنية استغلالاً كاملاً ، كي نستفيد منها إلى أبعد حد ولا نترك سبيلاً لزيادة الثروة القومية إلا ونسلكه .

التقدم الاجتماعى

تقصر بحثنا عن وسائل التقدم الاجتماعى على ثلاث مسائل هى الصحة العامة والسكن وشئون التعليم والتربية . وفى المجال متسع لعدة مسائل اجتماعية أخرى أهمها التشريع الاجتماعى وخاصة ما اتصل منه بالعمال ، إلا أنها تتجاوز الدائرة التى حددناها لهذا البحث لما تستلزمه من التطويل والتفصيل . هذا إلى أن الروح التى يجب أن تسود تدبير التقدم الاجتماعى واضحة كل الوضوح فى الملاحظات السابقة واللاحقة ، وهى أن تُلهم سياسة الدولة بالغايات الاجتماعية العليا وأن تتمسك فى نفس الوقت بالوقائع والأحوال الخاصة بمصر ، حتى تقصد إلى ترقية الأمة مادياً وخلقياً بأقصى حد مستطاع مع مراعاة الظروف الحاضرة وما يمكن توقعه من تطور السياسة والاقتصاد فى المستقبل .

١ - العصر العام

رأينا في الباب الثاني أن تقدم الصحة يتوقف على عاملين هما تحسين التدبير الغذائي ومقاومة الأمراض المتوطنة ؛ أما العامل الأول فقد سبق لنا أن تحدثنا عنه في الفقرة الخاصة بالزراعة ، ولاداعي إلى العودة مرة أخرى . ويرجع العامل الثاني إلى علاج المرضى من جهة والوقاية من الأمراض من جهة أخرى .

ويعنى بعلاج الأمراض المتوطنة عدد متزايد من المستشفيات العامة والخاصة ، نذكر من بينها مستشفيات البلهارسيا والأنكلستوما ، ومستشفيات الرمد الثابتة والمتنقلة ، وكثيراً من المستشفيات العامة في المدن الكبرى والعواصم الإقليمية وبعض المراكز . هذا فيما يختص بالمنشآت الحكومية ، ولن يفوتنا أن نذكر جمعيات الإسعاف في مختلف المدن وبعض المستشفيات الخاصة أو التابعة لجمعيات خيرية ، وكلها تساعد على مقاومة الأمراض المتوطنة إلى حد ما . ومع ذلك لا ينتظر من النظام الحالي أن يحقق على مر الأيام تحسناً محسوساً في حالة الصحة العامة ، غير أنه يساعد الشعب على تحمل الأمراض المتوطنة ويخفف من ثقلها عليه ، ذلك لأن انتشار هذه الأمراض العظيم يستلزم نظاماً أوسع بكثير من النظام الحالي ، وخصوصاً لأن دوام أسباب العدوى يحول دون إشفاء المرضى بأجمعهم . فترى أطباء المراكز الريفية ومقتضى الصحة في المدن والأقاليم عاجزين عن القيام بأعمالهم المديدة ، وكلهم مكلفون فوق طاقتهم (ويكفي أن نشير إلى حال طبيب يعمل ألف حقنة في النهار في إحدى المستشفيات للأمراض الطفيلية) . وهذا

بالرغم من أن العدد الأكبر من هؤلاء الأطباء يشتغل بنشاط كبير واستعداد حسن . فإننا لو أردنا التمشي مع انتشار الأمراض المتوطنة لوجب علينا زيادة عدد المستشفيات والأطباء ثلاث أو أربع مرات أكثر مما هي عليه الآن .

إذاً يجب أن تقاوم أسباب الأمراض قبل أن تعالج آثارها ، وبوجه خاص يجب مقاومة الأمراض الطفيلية لأنها أهم ما يهدد الصحة العامة ، ولأن الأمراض المتوطنة الأخرى ، ومن بينها التراكوما والبلاجرا والسل ، يرجى أن تزول شيئاً فشيئاً على أثر التحسين في التدبير الغذائي . ولم تتنبأ السلطات الحكومية إلا من قريب إلى أهمية هذه الوجهة من المسألة وضرورة الجهود المتواصلة للوقاية . والوسائل التي تحقق هذا الغرض نوعان : وقاية شخصية من جهة ، ووقاية عامة من جهة أخرى تلخص في استئصال أسباب العدوى من بيئة السكان . أما وسائل الوقاية الشخصية من الأمراض الطفيلية ، فلا تزيد معلوماتنا العلمية العصرية عنها على نشر التعاليم الصحية بين الأهالي ، وهي الوقاية الموضحة في مذكرة الميزانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ بالكيفية الآتية :

« نشر التعاليم الصحية بالقرية ، وذلك بتقسيم الريف إلى مناطق تخصص لكل منها وحدة صحية مكونة من عدد من الموظفين ومعهم سيارة مجهزة بصيدلية للعلاج البسيط وبآلة سننائية للتعليم والإرشاد ، ويناط بهذه الوحدات (١) علاج المرضى وصرف الدواء مجاناً مع إرسال من تستلزم حالته الصحية علاجاً خاصاً إلى أقرب مستشفى ؛ (٢) تعليم الأهالي وإرشادهم ورفع مستوى ثقافتهم الصحية مع زيارة المنازل والعمل على نظافتها وتهويتها ؛ (٣) تلقين النشء بالمدارس

الإلزامية والأولية بالقرى مبادئ الصحة وطرق الوقاية من الأمراض . وليست القائدة من هذه الوحدات مقصورة على الإرشاد فقط ، بل سيؤدي إقبال الأهالي على العلاج إلى الإقلال من الوفيات ومن حدة المرض ومدته وأثره ، كما أنه سيؤدي إلى معرفة حقيقة الأمراض الموجودة ومدى انتشارها في المناطق المختلفة ؛ فيتيسر توجيه جهود خاصة لمكافحة أمراض معينة .

ولكن هذه التدابير ، مهما بلغت من التعميم ، تعجز عن تأدية الفرض المطلوب ولا تكفي لمقاومة أسباب العدوى بالأمراض الطفيلية إن لم تقترن بحركة ترمي إلى إزالة أسباب الأمراض من البيئة التي يعيش فيها الإنسان . ومن أهم الوسائل المؤدية إلى زوال الطفيليات والحشرات الخاصة بها تحسين نظام الصرف وتعميمه في أنحاء القطر ، وصيانة للمصارف الصغيرة منها والرئيسية ؛ فإن هذا يجفف الأرض ويمنع عنها تلك الرطوبة الدائمة التي تساعد على نمو الطفيليات ، فيبطئ انتشار الأمراض الطفيلية إلى حد كبير . ومن بين تلك الوسائل ردم المستنقعات الكثيرة في القرى والعزب أو بالقرب منها ، وكذلك الحفر الناشئة عن الترع الملقاة وإقامة الجسور المرتفعة التي تمتلئ بمياه الرشح ، فتصبح عشاً للمكروب والطفيليات ، وتعدى المياه والمزارع المجاورة لها ، خصوصاً الرجال يفتسلون بها ، والأطفال يكثرلون الاستحمام فيها . ومن بينها أيضاً إمداد القرى بالماء النقي بواسطة الطلمبات ، وهو المشروع الذي تقرر أخيراً تنفيذه في القطر .

فان تحسين التدبير الغذائي ، وتجفيف الأرض ، وتعميم الماء النقي ، وزيادة

الأطباء والمستشفيات ، ونشر التعاليم الصحية ، كل هذا يعوق انتشار الأمراض المتوطنة بشرط أن تنفذ هذه الوسائل بالتبادل وفي استمرار . ثم إذا اتضح بعد بضع سنوات أن الحالة الصحية لم تتحسن تحسناً كافياً على أثر هذه التدابير ، ينبغي إهلاك الطفيليات والحشرات الخاصة بها بواسطة حركة مباشرة شديدة ، مثل تدوير الجفاف التام لمدة معينة إن أمكن ذلك ، أو استعمال الكميات الوفيرة من المواد الكيماوية ؛ ولا يبعد عن الظن أن تطور الحالة الصحية يحتم يوماً ما التفكير في مثل هذه الإجراءات ، ويحسن البحث عنها من الآن . فإن الحالة الصحية وصلت إلى مدى بعيد من الخطورة ، ويجب بذل الجهود المتواصلة مما تتطلب من تعب ومصاريف في سبيل إعادة الصحة والعافية إلى الشعب .

٢ - السكن

إن السكن عنصر أساسي في معيشة الإنسان ، وعلامة حقيقية عن ثروة السكان ورخائهم ، ورمز لا يخدع لمستوى الشعب الاجتماعي ودرجة حضارته القومية . ويعتبر إصلاح شئون السكن وسيلة قوية التأثير لتغذية الشعور القومي في صفوف الأمة عامة ، وعند أهل الريف بوجه خاص ، لأن الدار إذا عززت على المرء وكانت موضع اهتمامه وغمرة ، ساعدته على إدراك النظام الاجتماعي واحترام حقوق إخوانه ومواطنيه ، فأوجدت في نفسه فكرة الروح القومية . ولا ريب أن الأمة المصرية تخطو خطوة واسعة في سبيل الرقي والثبات الاجتماعي لو تمكنت من تجديد أحوال الميعة المنزلية في المدن والقرى ، مع مراعاة شروط الصحة والراحة فيها ؛ لذلك نعلق أهمية كبرى على شئون السكن ، ونعدها

في طليعة الماديات التي يجب على ساسة الدولة الاهتمام بها .
وأحوال المعيشة للنزلية عند أهل القطر عامة ، وعند أهل الريف خاصة ،
معروفة تمام المعرفة من الجميع ، ولا داعى إلى التطويل في وصفها . وتتكون
ألوف القرى والعرب التي تعيش فيها أغلبية الشعب العظمى من منازل ضيقة ،
واطئة ، مبنية بالطين وأحياناً بالطين بنير لياسة ولا دهان ، خالية من الأثاث ،
محجوبة عن أشعة الشمس المنيرة المطهرة . ويخصص جزء من المنزل على ضيقة
للبهائم فينام القلاح وأسرته بالقرب منها ومن روثها . وتتلاصق المنازل بعضها
إلى جانب بعض بدون نظام ولا تخطيط ولا ميادين ولا مرافق . أما حال
السكن حول المدن الكبرى والعواصم الإقليمية والمراكز الصناعية ، وخاصة
في الأحياء والضواحي التي يعيش فيها قراء العمال والعاقلين ، فلا تختلف في شوارع
كبير عنها في الريف .

واقترنت الجهود في علاج تلك الحال حتى اليوم على بناء بعض العرب
الانموزجية ، وقرار الشروع في بناء مساكن اقتصادية للعمال . فبنت الجمعية الزراعية
الملكية ووزارة الزراعة عرباً نموذجية في المزارع التابعة لها ، روعيت فيها قواعد
الصحة والراحة إلى حد ما ، مع ملازمة الاقتصاد في التكاليف كي يمكن
تعميمها ؛ ثم إن تفتيش الخاصة الملكية في الغالب ومزارع بعض الملاك المدودين
تشمل عرباً وقرى حديثة تُعد خطوة لا بأس بها في هذا السبيل . وفيما يختص
بسكن الطبقات الفقيرة في المدن والمراكز الصناعية ، أعلنت الحكومة أخيراً
عزمها على بناء بعض العمارات الضخمة في القاهرة وإنشاء ضواحي عمالية في امبابة

والحجة الكبرى . واستيقظ الرأي العام منذ قليل لأحوال السكن الرقيق ، وكثرت المقالات في الجرائد والمحاضرات حول هذا الموضوع ، إلا أنها تبعد كل البعد عن بحث الوسائل العملية التي تحقق شيئاً من الإصلاح ، وتقتصر على نقد الحكومة والأغنياء وحهم على علاج شؤون السكن عند أهل الريف ؛ ولا يفكر هؤلاء النقاد فيما إذا كانت مالية الدولة ومالية الأغنياء ، وعلى الجملة حالة البلد الاقتصادية، تسمح برفع مستوى المعيشة المنزلية بوجه عام في المستقبل القريب .

فينبغي لنا أن نبحث عما تستطيع السلطات الحكومية والجماعات غير الحكومية أن تقوم به في سبيل إصلاح الشؤون المنزلية وتجديد المساكن في المدن والقرى ، حتى إذا تحققنا من مدى التقدم الذي يجوز لنا التطلع إليه ، بحثنا عن الخطط العملية التي تكفل الوصول إلى التقدم المنشود . وبطبيعة الحال لا يجوز مقارنة الظروف في مصر بالظروف في بعض البلاد المتقدمة عليها في الثروة والحضارة العصرية . فلا فائدة من تطلعنا إلى ما هو متعذر علينا ، ولا أن نبني آمالاً على تجديد جميع القرى والعزب المصرية في وقت وجيز ؛ فإن الزمن الذي ترى فيه أحوال السكن في مصر مساوية لها في إنجلترا مثلاً أو ألمانيا أو سويسرا لا يزال بعيداً جداً . فإذا أسفرت السنوات القادمة عن زيادة وافرة في الثروة الوطنية ، ترتب على هذا رفع متوسط الدخل للأفراد ، فيتحسن تبعاً له مستوى المعيشة في الطبقات غير المتيسرة وتحسن أحوال المعيشة المنزلية . ولكن من الأوهام الباطلة أن نأمل التجديد العام في السكن ما لم تسمح به الظروف الاقتصادية . ولنا نريد بهذا أن تمتنع الحكومة عن الاهتمام بالموضوع وأن تتركه لتطوره

الطبيعى بغير عمل ولا سعى فى العلاج ، فإنها تستطيع أن تقوم بشئء من الإصلاح سنة فأخرى حتى تسفر تلك الجهود التواصلية عن تقدم صحيح على مر الزمان . وإنّا نرى أنه يجب على الحكومة أن تنظر إلى شؤون السكن فى أنحاء القطر ، فى المدن والقرى ، نظرة شاملة حتى تعين من الآن الغايات التى يمكن الوصول إليها والخطط العملية التى تحقق بلوغها . فإذا وضعت برنامجاً إنشائياً بهذه الكيفية ، تجنبت السير المتردد والمتقطع فى سياستها الخاصة بالسكن ، ولا تضع جهودها فى تدابير جزئية مؤقتة وغير كفيلة بضمان حاجة المستقبل .

والصعوبات التى تعوق التقدم فى شؤون السكن وتبطئ العمل الإنشائى الضرورى لإصلاحها هى ، أولاً ، التكاليف العظيمة التى يتطلبها مثل هذا العمل ؛ وثانياً ، تعقد الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتعلقة به ؛ وثالثاً ، مراعاة المعاونة الفعلية بين الحكومة والأفراد ، وهى خطة جوهرية فى سياسة الدولة ، ويبدو أن فى إصلاح شؤون السكن مجالاً فسيحاً للأخذ بها والعمل على مقتضاها . وليست الإدارة الحكومية خير أداة للقيام بالعمل الإنشائى الذى أضحى ضرورياً لرفع مستوى المعيشة المنزلية فى المدن والقرى ؛ ويخيل إلينا أنه يحسن إنشاء أداة مستقلة يعهد إليها القيام بهذه المهمة .

ولذا يترأى لنا أن ينشأ معهد مستقل لشؤون السكن يقوم بوضع الخطط العامة والعملية التى يلزم السير على مقتضاها ، ويختص بتنفيذ كافة التدابير المتعلقة بها . وإنّا نرى أنه يترتب على إنشاء « المعهد الوطنى للبناء والتجديد » تدليل بعض الصعوبات التى نوهنا عنها فى الفقرة السابقة ، واستغلال المبالغ

المخصصة للعمل الإنشائي أحسن استغلال، واعتبار جميع ما يجب اعتباره من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتعلقة بالسكن في المدن والقرى . ويكون لهذا المعهد مدير ومكاتب مخصصة (ولا يلزمه عدد كبير من الموظفين غير الفنيين) ؛ ويستقل عن الحكومة بمقدار استقلال مصلحة السكك الحديدية في مصر ، أو الصندوق المستقل للدفاع الوطني في فرنسا ، أو معاهد البناء والتجديد في إيطاليا . وتوضع أعماله تحت إشراف لجنة مؤلفة من مندوبي الوزارات المختصة ، وهي المالية والصحة والزراعة والداخلية والتجارة والصناعة ، وبعض الأفراد غير الموظفين الذين يمثلون آراء الملاك والشركات والجمهور ووجهة نظرهم . ويكون من اختصاص اللجنة أن توافق على الخطط العامة التي يتبعها المعهد ، وتصدق على الحساب السنوي لأعماله في نهاية كل سنة مالية ، وتقدم إلى وزير المالية الطلب السنوي عن المبالغ المرجو إدراجها في الميزانية لتحويلها إلى صندوق المعهد . وفيما عدا تلك النقاط الثلاث ، تبقى لمدير المعهد الحرية التامة في صرف المبالغ الموجودة لديه على الوجه الذي يراه كفيلاً بالمصلحة العامة . أما الاعتماد الذي يخص لأعمال المعهد في ميزانية الدولة ، فلا يزيد على مائة ألف جنيه في السنة الأولى ، ثم يبلغ تدريجياً نصف مليون جنيه سنوياً ، ويبقى عند هذا الحد .

وبهذه الكيفية تضمن الوحدة في الخطط والاستمرار في التنفيذ ، وهما شرطان أساسيان في هذا العمل ، لأنه عمل واسع النطاق ، يستغرق سنوات كثيرة ويتعلق به اعتبارات اجتماعية في غاية الأهمية . فيستقل المعهد بخططه عن قلب السياسة إلى حد ما ؛ حتى يتمكن من أن يوالى أعماله في هدوء ، فينال على مر

الأيام ما يلزمه من التجربة والخبرة . أما الأعمال التي يقوم بها ، فهي (أولاً) البحث العام في شئون المسكن الريفي والمدنى . (ثانياً) درس المسائل الاجتماعية المتعلقة بها . (ثالثاً) وضع مشروعات البناء والتخطيط في المدن والقرى والمراكز الصناعية . (رابعاً) القيام بعملية البناء والتجديد . (خامساً) الرقابة على المساكن الجديدة والمجددة والقديمة بوجه عام . (سادساً) إدارة العمارات والمساكن المخصصة للعمال والطبقات غير المتيسرة في المدن والمراكز الصناعية ، وتحصيل الأجرة من المستأجرين ... الخ . فتتجمع في إدارة واحدة تلك الأعمال المشتتة الآن بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة ووزارة الصحة ومصلحة الأملاك .

أما الخطط التي يتبعها المعهد الوطنى للبناء والتجديد ، فتتلخص من الوجهة العامة في العمل على تقديم الشعب مادياً واجتماعياً ، وتوفير أسباب الراحة والوسائل الصحية لديه ، وتنشيط الحركة الاقتصادية ، وتطبيق قاعدة التعاون مع الأفراد . ومن الوجهة الخاصة يمكن التمييز بين المسكن الريفي والمسكن في المدن والمراكز الصناعية ، فنعين الخطط لكل منهما على حدة ؛ غير أننا نلاحظ أنه لا ينبغي التمسك بالتفريق التام بين هذا وذاك ، فإن لوازم التخطيط في القرى والعرب تقرب من لوازمه في المدن ، وتستوجب مراعاة الاعتبارات الصحية والاجتماعية نفسها ؛ ثم إن الضواحي القومية في المدن وكذلك مساكن العمال بالقرب من المصانع يجب ألا تتجه نحو تكثيف السكان في العمارات الضخمة ، بل تسعى في توزيعهم على مساكن صغيرة منفرد بعضها عن بعض بحيث تقرب أوصافها من أوصاف المساكن القروية .

وفما يختص بالسكن الريفي رأينا أنه لا يجوز لنا أن نأمل له تجديدًا عامًا وتامًا قريبًا، فإن بناء المساكن الجديدة في أنحاء القطر وتجديد جميع القرى والعزب، على أساس أربعين جنيهاً لكل مسكن بما فيه بعض الأثاث والأدوات المنزلية الأولية التي يعجز الفلاح عن الحصول عليها، يتطلب أكثر من مائة مليون جنيه، وهذا مبلغ جدير بأن يكون موضوع تفكير لمن يطالبون الحكومة بالإسراع في إصلاح شئون الفلاح المنزلية . ولكن هذا ليس مؤداه أن تمتنع الحكومة عن كل عمل في هذا الشأن ، ولا أنه محال عليها أن تؤثر تأثيراً مفيداً في إصلاح المسكن الريفي ؛ غير أن التقدم سيكون حتماً بطيئاً جداً . والفائدة الأولى من إنشاء المهد الخاص هي أن يتنبه الرأي العام إلى أهمية الموضوع ويقف على وجهاته المختلفة ؛ فالأبحاث الاجتماعية التي يقوم بها المهد تبث في الجمهور روح الاهتمام بشئون السكن وتصل بالرأي العام إلى شيء من المعرفة والساداد في هذه الشئون.

أما أعمال البناء والتجديد فتقتصر في المرحلة الأولى على إعادة بناء القرى التي يدمرها الحريق ، وقد تحترق كل سنة قرية أو قرىتان ، فينتهز المهد هذه الفرصة لإنشائها على طراز حديث يتفق وحاجة التقدم الاجتماعي في بلادنا . ثم يهتم المهد بقدر المبالغ التي لديه بتجديد قرى مختارة من بين القرى البائسة في مختلف المناطق ؛ ويقوم كذلك بإنشاء القرى والعزب في المناطق التي تعدها للزراعة مشروعات الري والإصلاح . ومن الوسائل العملية التي تساعد على تحقيق أغراض الإصلاح أن يشترك المهد في تجديد العزب التابعة للملاك ؛ ويسير هذا الاشتراك بإحدى طريقتين ، فإما أن تجدد العزبة بمعرفة المهد مع مراعاة رغبات المالك ، وإما أن

تجدد بمعرفة المالك تحت إشراف المعهد ، وفي كلتا الحالتين يقوم كل طرف بنصف النفقات . ويخيل إلينا أن مثل هذا التدبير ينال بعض النجاح في الأوساط الزراعية . وبالطبع لا ينتظر أن تسع حركة التجديد المشترك اتساعاً كبيراً في بدء الأمر ، غير أننا نأمل أن يبدأ المستنيرون من بين الملاك بقبول شروط هذا العرض فيشجعوا الملاك الآخرين على أن يدركوا فائدة هذه الفرصة المعروضة عليهم لمعاونة الحكومة في سبيل التقدم الاجتماعي .

أما فيما يتعلق بطرق التجديد والبناء ، فيلوح لنا أن هناك ملاحظات يمكن الاقتداء بها ؛ ومن أمثلها ألا يقتصر المعهد على رسم واحد أو اثنين أو ثلاثة المنازل القروية بقصد تميمها في أنحاء القطر ، بل يعمل على إيجاد رسوم مختلفة خصوصاً في واجهة المنازل الخارجية ؛ فننظم تلك المساكن المختلفة في القرية أو العزبة الجديدة كي تتجنب ذاك الشكل الشبيه بالقتلاق المتغلب على العزب النموذجية الموجودة في الوقت الحاضر . كما أن تخطيط القرى والعزب المجددة قد يحسن ألا يكون على رسم الطرق المتقاطعة بزوايا قائمة مع ترتيب المنازل على شكل مربعات منتظمة ومملة ، مما يجعل القرية أو العزبة لا حياة فيها ولا مريحة ، بل ينبغي أن يقوم التخطيط على فكرة الجمع حول ميدان صغير في متوسط القرية تنفرع منه الشوارع والمنازل وتزرع فيه أشجار كبيرة تبسط ظلها على بعض النافع العمومية ، مثل طلمبة الماء النقي ، ومفصل عام لفصل الأتواب والخرق المختلفة ، وحوض لسقي الماشية ؛ فيكون هذا الميدان الصغير مركز الحياة في القرية أو العزبة . ولا يغرب عن البال أن مواصلة الإرشاد الاجتماعي ومراقبة النظافة والنظام من

شأنها أن توجد في سكان تلك القرية المجددة شيئاً من شعور الفخر بقريتهم ومنازلهم ، وتحملهم على الاهتمام بنظافتها ونظامها ، وفي ذلك ما يساعد على إنباء الروح القومية والشعور بالواجب الاجتماعي .

وبدون زيادة في التكاليف يمكن أن تُكسى القرى والعزب المجددة بمظهر جذاب ، وتُصاغ في قالب يدل على شيء من الذوق السليم ؛ وسيستفيد الفلاحون من هذا ويحافظونه جميعاً جهالهم والمتعلمون منهم . ولن ينتهى عمل المعهد بإتهاء عملية البناء ، بل يجب عليه أن يواصل الجهود والمراقبة في مختلف مظاهر المعيشة المنزلية والحياة الاجتماعية ، باعتبار سكان القرية أو العزبة مشتركين في بعض مصالح ينبغي لهم التعاون عليها^(١) . ويهتم المعهد أيضاً بأثاث المنازل القروية ويسهل على أهالي الريف الحصول عليه وعلى الأدوات المنزلية اللازمة لهم . ولا تنس أن تميم مثل هذه التدابير لا يتم في مدة سنة أو خمس أو عشر ، بل يتطلب زمناً وصبراً وتنفيذاً مستمراً مدة عشرين أو ثلاثين عاماً ؛ فيجب الشروع في هذا العمل من الآن حتى تؤدي بمشيئة الله مواصلة التجديد والبناء والإرشاد والمراقبة والقرية الاجتماعية خلال تلك المدة إلى إصلاح أكثر العيوب التي تراها الآن في أحوال المسكن الريفي .

أما السكن في المدن والمراكز الصناعية فيستطيع المعهد الوطني للبناء والتجديد أن يلعب فيه دوراً عظيماً جداً . ونلاحظ في هذا الشأن أيضاً أنه يجب الاقتداء

(١) قد يكون لمجلس القرى إذا ما نفذ مشروع القانون الجديد الخاص بإنشائها دور مفيد في مساواة معهد البناء والتجديد على مواصلة أعماله والاشتراك معه في مختلف نواحي برنامجه .

بفكرة التعاون والاشتراك التي سبق وصفها ، فيشجع المعهد الشركات الصناعية على بناء المساكن الصحية لعمالها ؛ ويجب تطبيق القواعد العصرية في تنظيم « عزب المصانع » واشتمالها على بعض المنافع العامة بقدر ما تسمح الحال ، مثل مغسل عام وصيدلية وساحة للرياضة الخ . ويكون الاشتراك في التكاليف على أساس الشروط المبيّنة آنفاً . ويخيل إلينا أن هذا العرض من لدن المعهد يقابل بالترحيب من الشركات الصناعية . ولا شك في أن على القائمين بإدارتها أن يشعروا بواجبهم الاجتماعي ، ويدركوا ما في هذا التعاون على إصلاح شؤون عمالهم من الفائدة لمصلحتهم الخاصة وللصالح العام . ويجدر بالذكر أن بعض الشركات والمصانع قامت بمثل هذه المنشآت ، غير أن معظمها لا يهتم بحال عماله اهتماماً فعلياً .

ويسند إلى المعهد بناء المساكن الاقتصادية أو القومية في المدن ومراقبتها وإدارتها . وينبغي لنا في هذا الشأن أن تقتدى بتجارب بعض البلاد المتقدمة في حل المشاكل العديدة المتعلقة بالسكن الشعبي في المدن ، وأن نتنبه بوجه خاص إلى عدم حشر الطبقات الفقيرة وتكثيفها في العمارات الضخمة . ويجب الامتناع مطلقاً عن تحويل بعض أقسام المدن الكبرى إلى ما يسمى « الأحياء العالية » أو « مناطق العمال » ؛ بل ينبغي الاتجاه نحو إنشاء الضواحي المصرية في المناطق المجاورة للمدن ، وتنظيم تلك الأحياء الجديدة في حد المستطاع على نظام « المدن الحديثة » التي انتشرت كثيراً عند الأمم الراقية المهتمة بشؤون السكن . وتبنى فيها المساكن القومية أو الاقتصادية ، ولا تخصص للعمال دون غيرهم ،

بل يسمح بالإقامة بها لصغار الموظفين وصغار التجار، وعلى العموم جميع الذين تدفعهم قلة دخلهم إلى الانتفاع بالمساكن الاقتصادية . ويقوم المعهد بتنظيم المواصلات السريعة والرخيصة بين تلك الأحياء ومراكز العمل . وبهذه الكيفية نتجنب عزل أهل العمل وزحامهم في الأحياء الخاصة بهم ، مما يولد عندهم الشعور بالتفريق بين طبقات الأمة ، ويحملهم على عدم الرضا بالنظام الاجتماعي . وإنّا نرجو ألا توجد يوماً ما في مدننا ومراكزنا الصناعية تلك الأحياء العالية البائسة التي هي من دواعي العار والخجل ومن أسباب الخطر الاجتماعي في بعض المدن الكبرى في الأقطار الأجنبية .

قصداً أن نطيل الحديث في شئون السكن إلى حد ما ، لأهميتها أولاً ، ولنوضح ثانياً بهذا المثل كيفية تطبيق الخطط العامة التي يجب على ساسة الدولة أن يسيروا على مقتضاها . فإذا وضحت الخطط الاجتماعية وعرفت الظروف الاقتصادية كان من السهل رسم الطرق العملية التي توصل يقيناً إلى غايات معقولة ، وذلك بشرط التناسق بين مختلف التدابير والاستمرار في تنفيذ الخطط العامة بغير تردد ولا تقهقر . ويلوح لنا أن ترتيباً مثل الذي وصفناه من شأنه أن يلعب دوراً مفيداً في التقدم الاجتماعي ، ويؤدي خدمات جليلة في إصلاح شئون الفلاحين والعمال ورفع مستواهم المادي والخلقي . ولقد بدأت الدول المتقدمة منذ حين تهتم بشئون المسكن أعظم اهتمام ؛ وأمام المصريين مجال فسيح يجب العمل فيه ، وحقل جديد يجب استثماره بقدر ما تسمح به ظروفنا الاقتصادية ، كي يظهروا للعالم ما يستطيعون أن يشيدوه من المنشآت المتينة الجديرة بأن تسد حاجة الوقت الحاضر وتثبت لتطور المستقبل .

٣ — التعليم والتربية

التعليم والتربية واجهتان لمسألة واحدة هي من أصعب المسائل التي تواجه الدولة المصرية وأكثرها تعقداً . والتعليم عبارة عن جملة معلومات ثقافية وفنية يتلقاها التلاميذ والطلاب في مختلف المعاهد العلمية ، وهي المكاتب الإلزامية والمدارس الأولية والابتدائية والثانوية وكليات جامعة فؤاد الأول والجامعة الأزهرية والمعاهد الخاصة بالمعلمين . أما التربية فهي عبارة عن التكوين الأدبي والخلقي وإنماء الروح القومية والشعور بالواجب الاجتماعي وغيرها من الإرشادات التي يجب أن يتشبع بها ، لا الشباب في مدارسهم فحسب ، بل الأمة بأكملها في كافة أعمالها الخاصة والعامة . ولن نعود في هذا المكان إلى مختلف الملاحظات في التربية القومية التي جاءت مناسبتها في ثنايا هذا البحث ، فإن في الخدمة العسكرية والدفاع الوطني ، والشئون السياسية والإدارية ، والأعمال الاقتصادية والمنشآت الاجتماعية ، والتعليم في المدارس والكلليات — إن في جميع هذه النواحي للنشاط القومي مجالاً فسيحاً ووسائل نافعة لنشر المواعظ الاجتماعية والتربية الوطنية ، وتكوين الشعور بالصالح العام والعزم المتحد على نهج منهج النمو المطرد والتقدم الصحيح . ولذا لا يعنينا الآن إلا البحث في مجرد شئون التعليم .

يكثر الكلام من وقت لآخر فيما يتوقعه بعض الناس من المضاعب الاقتصادية والاضطراب الاجتماعي على أثر انتشار التعليم في جميع طبقات الأمة . والظاهر أن هناك اشتباهاً بين أثرين من آثار التعليم : كان المفكرون في الجيل الأخير يتسبون إلى انتشار التعليم خلق الاضطراب الاجتماعي بما قد يسببه من النفور

بين طبقات الشعب وما يثبته بينها من عدم الرضا بالنظم الحاضرة ؛ أمّا في أيامنا التي تعلبت فيها الاعتبارات الاقتصادية والمالية على غيرها ، فقد أعرض المفكرون عن هذه النظرية ؛ إلا أنه ما زال يتمسك بها بعض من يعتقدون أن جمل الطبقات الفقيرة هو شرط الثبات الاجتماعي ودعامته . (وقد يكون لهذه الفكرة وجه من الحق في مصر ، غير أنه ليس فيما يظنون ، فربما كان الأفضل أن يبقى أهل الريف قليلي التعليم ، عديمي الاهتمام بالشئون العامة ، من أن تبتدئ تربيتهم القومية في جو الاضطراب السياسي والمجادلات الحزبية) . ومهما كان الحكم على الملاحظة الأخيرة ، فلا شك في أن الأمية لا تسمح للناس بأن يشتركوا في النظام الاجتماعي ، وتحرمهم الاهتمام بالشئون والأعمال التي تتكون من أجلها الحياة القومية . فالتعليم مفتاح العقول والصدور ، يجعل الأمة تشعر بكيانها وتستفيد بالإرشادات الاجتماعية والمواظع الوطنية ؛ وعلى ذلك يتضح أن العبرة ليست في انتشار التعليم ، بل في عدم وجود تلك التأثيرات الطيبة والخطط المحكمة التي لا تستغنى عنها أمة تريد رفع أبنائها من جهل وانحطاط إلى مستوى عال من الحضارة والتمدن . فيجب نشر التعليم الإلزامي في أنحاء القطر وتعميم المدارس الابتدائية في جميع المدن ، بشرط أن تتجه مناهج التعليم نحو الثقافة الاجتماعية والتربية القومية قبل أي اعتبار آخر .

أمّا الأمر الثاني الذي يكثر اشتباهه بما ورد في الفقرة السابقة ، فهو عبارة عن الانتشار غير المحكم للتعليم العالي والفقني وما ترتب على ذلك من وجود شبان عاطلين من المتعلمين . وفي وجودهم ما يلفت الأنظار في مختلف درجات التعليم ،

بين حائزي الشهادات العليا أولاً كالليسانس في الحقوق والآداب والعلوم ودبلوم
كلتي الزراعة والتجارة وغيرها من شهادات المعاهد العليا ؛ والحاصلين على دبلوم
مدرستي الزراعة والتجارة المتوسطين ثانياً ، ويضاف إليهم العدد الكبير من
حاملى شهادة الدراسة الثانوية، إذ أن مستوى التعليم العام ونسبة الأميين فى الشعب
يجهلان لهذه الشهادة مقام الشهادات العليا أو الفنية ؛ وثالثاً عند الشبان المتخرجين
فى مختلف المدارس الفنية والصناعية والحرفية . فالضرر من هذه الناحية أمر
لا شك فيه ، وأضحت تلك الحال واضحة أمام الجميع حتى كثرت الكتابة عنها
فى الجرائد منذ حين . ولقد زاد عدد الشبان العاطلين إلى درجة تستوجب
الشفقة والقلق ؛ وتدل كل الدلائل على أن الحال لا تتحسن عن قريب ، بل
إن البطالة ستشتد عما هى عليه الآن إلى حد بعيد ، خصوصاً وليست هناك أية
فكرة بعد فى العدول عن السرعة غير المحسنة فى نشر التعليم العالى والخاص .
وإذا استثنينا الأطباء الذين لا تزال حال الصحة العامة تقتضى زيادة عددهم، فإن
المهن كلها، حكومية أو حرة، مزدهرة إلى درجة لا تسمح بقبول معظم الذين
أعدوا للاشتغال بها . ونلاحظ علاوة على ذلك أن التقدم الاقتصادى لم يسر
بالسرعة اللازمة لإيجاد عمل لجمهور الذين يطالبون به . ومن مصلحة هؤلاء الشبان ،
بل ومن مصلحة الجميع ، ألا يسمح بنشر التعليم العالى إلا بدرجة تتناسب مع حاجة
الأمة ، بدلاً من إيجاد قوم من البائسين لا يرون أمامهم سبيلاً بعد إتمام دراستهم
(وهم الذين أقدموا عليها بنشاط وهممة ، وواصلها الكثير منهم فى ضيق مالى
كبير) إلا الأمل الكاذب فى العمل والتجول طوال نهارهم فى البحث عن

مركزاً ما . والحالة التي نراها لدى حاملي الشهادات العليا والمتوسطة نراها بعينها لدى الشبان المدربين على مختلف الحرف الميكانيكية والصناعية والفنية ؛ فلا يزال المستوى الاقتصادي منخفضاً جداً في مصر ، ولا يتسع المجال لاستخدام العدد الأكبر من هؤلاء الشبان . ولا نعتقد أن التقدم الاقتصادي ، وتقدم الصناعة على الأخص ، سيسمح يوماً ما بتشغيل هؤلاء العاطلين ما دامت المدارس الصناعية والحرفية تعد مئات الشبان الذين لا تستطيع الأمة أن تستفيد من معارفهم . فتساعد كثرة هذه المدارس ، وكثرة الذين يتعلمون بها ، على إيجاد جيش من العاطلين الغاضبين على النظام الاجتماعي .

والواقع أننا أسرعنا في خطواتنا الاجتماعية غير مبالين بالأحوال الاقتصادية الموجودة في بلادنا . والآن أصبح أماننا واجبان : الأول هو بالطبع علاج الحالة الحاضرة ، والسلطات الحكومية مهتمة بهذا العلاج كما يبدو من بعض التدابير المفيدة التي قررتها أخيراً ، كمنح الاقطاعات الزراعية لحاملي دبلوم كلية الزراعة ومدرسة الزراعة المتوسطة ، والسعى لدى الشركات الصناعية والتجارية والمالية ، المصرية والأجنبية ، لاستخدام الشبان العاطلين المصريين . وإن اتساع الأعمال العسكرية وتنفيذ المشروعات الاجتماعية التي أصبحت ضرورية (مثل بناء المساكن القومية ، وتوفير أسباب الصحة في المدن والقرى ، وإصلاح شؤون الفلاح المادية والأدبية) ، وتنشيط التقدم الاقتصادي ، من شأنها أن تقلل نسبة العاطلين الموجودة الآن ، وتقودهم إلى ساحة العمل قليلاً قليلاً . هذا على شرط ألا تستمر المدارس في أن تخرج كل سنة عدداً زائداً عن الحاجة ممن يطالبون بالعمل ،

فلا تستطيع الجهود الحكومية أو غير الحكومية أن تعالج الحالة علاجاً صحيحاً
 أما الواجب الثانى فهو تجنب تلك الحال فى المستقبل ؛ ولا يتحقق هذا
 إلا بالعمل على مقتضى خطط ثابتة محكمة فى جميع شؤون التعليم بدون استثناء.
 ولا تردد . ويتراءى لنا أنه ينبغى التمييز التام بين التعليم العام الذى يرمى منه
 رفع المستوى العقلى والأدبى العام فى طبقات الشعب ، والتعليم العالى والخاص
 الذى يرمى منه إعداد الشباب للعمل فى ميادين معينة . فيقف التعليم العام عند
 حد التعليم الإلزامى والابتدائى . والخطط العملية فيما يخصه هى ، أولاً تعميمه
 قدر الإمكان ، إذ أن الغاية التى يجب الاتجاه نحوها هى أن يصل جميع أفراد الأمة
 إلى هذه الدرجة من التعليم ، حتى إذا ما تحققت تلك الغاية بعد مضى عشرين
 سنة مثلاً أو أقل ، بحثنا فى ذلك الوقت عن إمكان رفع المستوى الثقافى إلى درجة
 جديدة ، بتعميم شهادة الدراسة الثانوية فى المدن والدراسة الابتدائية فى الريف .
 ولكننا نعتقد أنه فى الظروف الحاضرة يجب التمسك بالحدّين اللذين يتناهما وهما
 التعليم الإلزامى فى القرى والابتدائى فى المدن . وثانياً تفهيم الراى العام أن هذا
 التعليم لا يعدّ لمهنة معينة ، بل هو ضرب من الثقافة اللازمة لكل أبناء الشعب .
 لا فرق بين غنيهم وفقيرهم ، ورفيعهم ووضيعهم . وثالثاً مراعاة الاعتبارات القومية
 والتربية الوطنية ، فإنها أهم بكثير من مختلف المعلومات التى يتلقاها الأطفال .
 ويجب التدقيق إلى أبلغ حد فى هذه الوجهة من التعليم العام ؛ ولنا عودة إلى هذا
 الموضوع فى الباب الخامس .

أما التعليم العالى والخاص ، فتقوم به الكليات وغيرها من المعاهد العليا .

والتدريب في المدارس الحرفية والصناعية ، والدراسة الثانوية أيضاً ، إذ أننا نعتبرها في الوقت الحاضر مجرد إعداد لمواصلة الدراسة في المعاهد العليا . والخطة العامة التي يجب التمسك بها هي العمل على حفظ التوازن بين عدد الشبان الذين يلحقون بالمعاهد العليا والمدارس الخاصة ومرافق العمل في مختلف المهن . والظاهر أن الرأي العام والحكومة لم يقتنعا بعد بضرورة التمهّل في نشر التعليم العالي والخاص ، بل يخيّل إلينا أن الجهود كلها موجهة نحو الإكثار من عدد الشبان في مختلف المعاهد . ويجب التنبيه ، والإلحاح في التنبيه ، إلى أن تقدم الشئون الاقتصادية لا يسمح باستخدام هؤلاء الشبان في مختلف مظاهر النشاط القومي ؛ ومن الضروري أن يقتنع أولو الأمر بهذه الحقيقة المرة ، وأن يسعوا بكافة الوسائل الموجودة لديهم في نشر التعليم العالي والخاص بحساب ، وجعله مطابقاً لظروفنا الاقتصادية . ومن بين هذه الوسائل إقبال بعض المدارس إقبالاً مؤقتاً على الأقل مثل مدرستي التجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة وبعض المدارس الحرفية وغيرها من المدارس التي قد لا يظهر لزومها بجملاء ؛ وتحديد عدد الطلبة الذين يلحقون بكل مدرسة أو كلية ، والتشديد في الامتحانات العليا كي يرتفع مستوى الثقافة عند المتعلمين على مر الأيام ، ويقل عدد المتخرجين كل عام إلى حد ما . وعلى وزارة المعارف أن تقوم قبل بداية كل سنة دراسية بوضع تقرير مستوف عما تشير به من الاختيار على الشبان والشابات الراغبين في الالتحاق بالمدارس العليا والخاصة ، مستندة إلى بحث وجيز في الظروف الاقتصادية للسببة لهذا الاختيار : فتذكر الأسباب التي تدعو إلى تحديد عدد الطلاب في مدرسة ما

حتى يفهم أصحاب الشأن أن هذه التدابير إنما تؤخذ للصالح العام ؛ وتذيع هذا التقرير على الجمهور عن طريق الجرائد والنشرات . ولا يخفى علينا ما في هذه التدابير من الصعوبة ، وما تستلزمه على الأخص من الشجاعة الأدبية عند الذين يتمسكون بها ويقومون بتنفيذها ؛ لكنها تدابير حكمت بها الأحوال ولا مفر من مواجهتها ، فإن عواقب الانتشار غير المحكم في التعليم العالي والخاص سوف ترجع على الأمة بضرر أكبر من خيبة الأمل لدى الذين يرغبون في مواصلة دراستهم .

الباب الرابع

الدفاع الوطنى

إن نظرية الحرب الحديثة من مبتكرات عصرنا لم يكن أجدادنا يحملون بمثلها ، ولا نرى لها مثيلاً إلا إذا تعمقنا فى التاريخ إلى وقت كانت القبائل المتوحشة تتحارب فيه وتتقاتل ، وتحاول إفناء أعدائها بقتل جميع رجالهم ونسائهم وأطفالهم . وكانت الحضارة الإنسانية قد عودت الدول فى القرون الماضية أن تميز بين الجيوش التى تتلاقى فى الحرب وبين المدنيين الذين لا يشتركون فى أعمالها ولا تقع عليهم أعباؤها وأخطارها إلا عن طريقة غير مباشرة؛ فكان ذلك ولا ريب تقدماً فى سبيل التمدن والرقى — وإن كان تقدماً نظرياً أكثر منه عملياً ، إذ أن هذا التمييز فى الواقع لم يحجم الشعوب كثيراً فى زمن الحرب . ولكن فى أيامنا هذه أصبحت الدول تُعرض عن هذه النظرية وتأخذ بالطرائق الحربية المتوحشة التى ينفر منها بطبيعته كل ذى قلب وعقل ؛ فكان من آثار التقدم العلمى والصناعى الذى امتاز به عصرنا أن تمكنت الدول من العودة إلى تلك الطرائق القديمة مع إيقانها بوسائل جديدة من طيران وقنابل وغازات . فترى الآن أخطار الحرب ومشقاتها تمتد مباشرة إلى جميع سكان الأقطار المتحاربة ، وأصبح الهجوم غير مقصوراً على جيش العدو وحصونه فحسب ، بل يشمل جميع قواته العسكرية والاقتصادية

والأدبية وعامة السكان فى المدن والريف ، حتى يختل النظام فى صفوف الشعب وتتلشى شجاعته وثباته ، فتزول مقاومة البلد . ولقد شاهد العالم استعمال هذه الطرق العصرية فى القتل والتخريب ، وتأكد من تأثيرها المريع فى الحروب التى لم تنقطع منذ بضع سنوات ، كفتح الأمبراطورية الحبشية ، وحرب إسبانيا الأهلية ، وزحف اليابان على الأراضى الصينية .

فأنحت الحكومات لا تنظر إلى الاستعداد الحربى من الناحية العسكرية فقط ، ولا تؤسس قوة المقاومة على ضخامة الجيش وكال التسليح فحسب ، بل تؤسسها أيضاً على جملة اعتبارات أخرى مادية وأدبية ، لا تقل أهمية عن الناحية العسكرية ؛ وقد تزيد عليها فى الدول التى تتقدم فيها غاية الدفاع على غاية الهجوم ، وهذه ولا شك حال الدولة المصرية . ومن بين تلك الاعتبارات المادية نذكر الاستقلال فى الشئون الغذائية ، وتوفير الخامات اللازمة للصناعة ونشاط الصناعات المتعلقة بالدفاع الوطنى . أما الاعتبار الأدبى فربما كان أرجح وزناً فى ميزان الدفاع من أى اعتبار آخر ، لأن قوة للمقاومة تتوقف قبل كل شئ على روح الأمة وإيمانها الوطنى ونيتها المتحدة فى المدافعة عن كيانها ؛ وهذه النية للتحدة تعزز حماس القوات المسلحة وتضاعف فائدة نظام الدفاع فى البر والبحر والجو . ويجب أن تطمئن الأمة إلى إدارة حازمة وتدير على متقن فى جميع نواحي الدفاع ، حتى إذا حان وقت الخطر كان كل فرد على استعداد لأن يقوم بدوره مرتكناً على قوته بأن إخوانه حوله يفعلون فعله — فيمكن تصوير الأمة فى زمن الحرب جسماً واحداً تتساوق أعضاؤه كلها إلى غرض واحد ، هو غرض المقاومة والانتصار

ولقد تنهت الدول الدكتاتورية إلى هذه الضرورة الحربية الجديدة قبل أن تتنبه إليها الدول الأخرى ، وربما كان ذلك لأن الحكم الدكتاتوري هو أول من اخترع تلك النظرية الحربية العصرية التي سماها « الحرب الشاملة » ، أى الحرب التي تمتد إلى كل المرافق والقوات المادية والأدبية في الأمة والدولة . غير أن سائر العالم تيقظ لخطورة الحال ، وأخذت الدول الديمقراطية تهتم كل الاهتمام بتجهيز دفاعها المسلح وغير المسلح ، وتستخدم كل ما لديها من ثروة ونشاط في تدارك الوقت الضائع . وإذا أردنا أن نأخذ فكرة عن أهمية هذا التطور فلننظر إلى ما تنفقه بريطانيا العظمى من مال وجهود في زيادة قواها العسكرية وتنظيم دفاعها الوطني ؛ ولنلاحظ إلى جانب ذلك أن الأمة الإنجليزية لم تر إغارة أجنبية في ديارها منذ تسعة قرون ، ومع ذلك فإنها تستعد الآن أتم الاستعداد لمواجهة الغارات التي أصبحت تهددها عن طريق الجو ؛ ولنلاحظ أيضاً أن تقاليدها كانت تعارض كل المعارضة تدخل الحكومة في شؤون الأفراد ، ومع ذلك فإنها تتقبل اليوم هذا التدخل راضية ، وتقسح للحكومة المجال في تدبير الوقاية من الغارات الجوية وتوحيد طرق الإنتاج اللازمة للصناعات الحربية ووضعها تحت إشراف السلطات الحكومية .

أما في بلادنا فإن الأمر يظهر لنا بمظهر خاص من الخطورة ؛ (أولاً) لأن موقع مصر الجغرافي ، وهو المركز الرئيسى للمواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرقين الأدنى والأقصى والمستعمرات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية في إفريقيا الشرقية ، قد يضعنا في مقدمة أية حركة عسكرية تمس

الوجه الشرق من البحر الأبيض المتوسط ؛ فإن لم تكن مصر يوماً ما هدفاً للحرب ، لا يبعد عن الظن أنها تصبح بعد زمن غير طويل ساحة تدور بها الحرب ؛ ولا داعى إلى البحث فى إمكان الحرب وكيفية حلها بمصر ، فإن من الواضح الجلى أن حالتنا الدولية لا تدعو إلى الاطمئنان مهما كانت الناحية التى نتوقع منها الخطر .. (ثانياً) لأن الاستعداد الحربى فى مصر نقص من جميع النواحي إلى درجة خطيرة جداً ؛ فقد فقدت الروح العسكرية منذ الاحتلال الأجنبى ، ونقص عدد الجيش حتى كان فى سنة ١٩٣٦ لا يتجاوز السبعة فى المائة من عدد الشبان البالغين سن القرعة سنوياً ! وكذلك قد همل التسليح والتجهيز الحربى إلى الحد الأبعد . (ثالثاً) لأن عدم تنظيم جماهير السكان يعرضهم لأخطار مضاعفة ، كما أن قلة انتشار الشعور القومى والأفكار الوطنية عند أهل الريف يقلل كثيراً من قوتهم للمقاومة والدفاع . (رابعاً) لأن تكوين مصر الطبيعى يعرضها للخراب بوجه خاص ؛ فإن ازدحام السكان فى مساحة ضيقة وكثرة المدن والعواصم الإقليمية تجعل للغارات الجوية أثراً قاتلاً ؛ ثم إن حياة البلد مرتبطة بالأعمال الهندسية الكبرى ، مثل الخزانات والقناطر ، التى هى عبارة عن هدف ظاهر جداً لطائرات العدو مع انبساط الأرض المصرية وصفاء الجو المستديم . ونضيف إلى هذا أن ضيق وادى النيل بين القاهرة وادى حلفا قد يسهل قطع المواصلات بين وجهى القطر والسودان ، سواء أكان يقطع الأسلاك التليفونية والتلغرافية أو تعطيل السكة الحديدية .

ومن الوجهة الحربية تمتاز الدولة الكبرى عن الدول المتوسطة والصغيرة

بمدد سكانها ، وثروة موارثها الطبيعية ، ودرجة تقدمها الصناعي والعسكري . ولا تستقل استقلالاً تاماً في الأمور الدولية سوى الدول الكبرى ؛ أما الأخرى فلا تستطيع أن تتبع خطة مستقلة في شئونها الدولية ، بل تضطر إلى الاعتماد على دولة من الدول الكبرى حتى تشاركها في سياستها وترتبط بمصيرها . ومصر بالنسبة إلى عدد سكانها كانت تعتبر في الصف الأول من الدول المتوسطة ، إلا أن ازدحام السكان في مساحة ضيقة ، ونقص المرافق الاقتصادية لديهم بالنسبة إلى كثرتهم ، وقلة استعدادهم لمواجهة المصاعب الدولية ، تجعلها اليوم بين أصغر الدول في العالم ؛ فان قوتها من جميع النواحي تقل بكثير في الوقت الحاضر عن قوة هولندا مثلاً وبلجيكا حتى واليونان ، مع أن عدد السكان في تلك البلاد لا يجاوز نصف عدد الأمة المصرية .

وكان من نتيجة التطور التاريخي منذ ثلثي قرن أن قامت بريطانيا العظمى مقام الحليفة الكبرى إزاء بلادنا ؛ فان حل مشكلة الاستقلال حلاً كاملاً وإقامة العلاقات بين البلدين على أساس التعاون في السياسة الدولية يعتبران فالاً حسناً للمستقبل وضمانة قوية للدفاع عن مصر في وقت الحرب . غير أنه يجب علينا الحذر من الاعتماد المطلق على هذا التحالف ؛ فإذا صحَّ الاعتقاد في الوقت الحاضر بأن مصر نقطة حيوية لمصالح الأمبراطورية البريطانية ، وأن بريطانيا العظمى تعمل كل ما في وسعها للدفاع عنا والحفاظة على كيان أرضنا عند ما تدعو الحاجة ، فان هناك مع ذلك دلائل تحملنا على التفكير ؛ ومن بينها ما تقرر أخيراً من إعداد طريق الهند القديم عن إفريقيا الجنوبية ، وإتفاق مبالغ طائلة في تحصين مدينة

الكاب وبعض النقاط الهامة فى هذا الطريق . فبدل هذا الاهتمام على أن قناة السويس ليست العرق الحيوى الوحيد للأمبراطورية البريطانية، بل أن لديها خطاً ثانياً للدفاع والمواصلات تعده من الآن وتجهزه حتى تنطف عليه فى حالة ما إذا أصيبت بكسرة مؤقتة أو نهائية فى البحر الأبيض . فيجب علينا من الآن أيضاً أن نعدّ بلادنا وأنفسنا للمقاومة فى حدود مقدرتنا ، ونستفيد من تلك المساعدة القوية فننظم دفاعنا الوطنى فى ظلها وبالاشتراك معها .

وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات ، ومن شعور العزة الوطنية الذى يحملنا على القيام بالدفاع عن استقلالنا بقدر إمكاننا ، فإن هناك اعتباراً آخر عملياً أكثر منه أدبياً يدفعنا إلى مضاعفة نشاطنا : وهو أن قوات الدولة الحليفة فى مصر مهما بلغت من العدد ، لا تقدر وحدها على منع زحف العدو فى حالة مهاجمة فجائية . ما لم تستند إلى دفاع جدى يقوم به المصريون أنفسهم . إذاً فنحن مضطرون إلى أن نستعد أتم الاستعداد للقيام بمجهود عظيم فى ابتداء الحرب ، حتى نتسكن من مواصلة المقاومة إلى حين يصلنا مدد الدولة الحليفة ، وذلك أمر غير ميسور فى وقت الحرب عند ما تصعب المواصلات فى البحر المتوسط . ولا ننس أن القوات الجوية المكونة من عدد كبير من الطائرات تقوم بحملة شديدة وغاية فى السرعة بقصد هدم المقاومة فى الصدمة الأولى ، فيجب الاستعداد لحلة من هذا النوع كي نتسكن من الثبات لتلك الصدمة الفجائية .

والسلطات المصرية تدرك تماماً خطورة الحال فيما يختص بالشئون العسكرية ، وهى تعمل الآن على تقدم الجيش وزيادة القوات المسلحة .

أما نواحى الدفاع الأخرى ، التى لا تقل أهمية عن التسليح ، فلم تكن مع الأسف محل اهتمام الحكومة والرأى العام إلى أن لفتت الأزمة الدولية الأخيرة نظرنا لفتاً شديداً إلى ضرورة العناية بها . ونأمل أن توفق الحكومة قريباً إلى وضع جميع قواعد المقاومة والدفاع، وإعدادها على أساس برنامج متقن يسيّر تطبيقه فى الحال عند ابتداء الحرب . ولعل وجهة نظرنا فى هذا الموضوع قد ظهرت مما سبق ، فأننا لم نستمسك بمجرد شئون التسليح بل ننظر إلى الدفاع الوطنى من نواح أخرى ، ونبحث عما يمكن عمله كى تستعد الأمة للطوارئ الدولية وتنظم البلاد بطريقة تجعلها تتحمل مشقات الحرب ومصاعبها بأقل ما يمكن من أضرار مادية وأدبية .

أما شئون التسليح فلا نتكلم فيها إذ أنها من الموضوعات الفنية التى يستحسن تركها للإختصاصيين ، ونكتفى بإبداء ملحوظتين فى هذا الصدد . (أولاً) يجب بذل عناية خاصة بسلاح الطيران ، فإنه كاد يصبح أهم الآلات الحربية حتى أن الأسلحة الأخرى مثل المشاة والخيالة والمدفعية والبحرية أضحت ترتكن عليه فى جميع أعمالها وحركاتها . وإلى جانب ذلك يجب مضاعفة الاهتمام بالطيران المدنى بالنظر لما له من صلة بالطيران الحربى : تلاقى الحكومات صعوبة كبيرة زمن الحرب فى استبدال الطائرات المهتمة ، وخاصة فى تعليم الطيارين الجدد ؛ فينبغى حث الأفراد على التعليم الجوى ومساعدتهم على شراء الطائرات الخصوصية ، حتى يمكن وقت الضرورة ضم هؤلاء الطيارين إلى السلاح الحربى بعد فترة تعليم قصيرة ، واستخدام طائراتهم فى خدمات مختلفة مثل الاستطلاع والاتصال .

(ثانياً) يجب بذل عناية خاصة لصيانة النقط الحيوية التى تتوقف عليها حياة البلد، والدفاع عنها من الغارات الجوية بتنظيم الدفاع ضد الطائرات ؛ ومن بين تلك النقط خزان أسوان ، وقناطر أسيوط ، ورأسا ترعة الإبراهيمية وبحر يوسف فى ديروط ، وقناطر محمد على التى تروى معظم أراضى الدلتا ، وترعة الإسماعيلية التى تجلب الماء لمنطقة القتال ، وغيرها .

أما الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالدفاع الوطنى فكثيرة جداً ، وتكاد تشمل جميع المرافق الزراعية والصناعية ؛ ونخص بالذكر قبل كل شىء الاستقلال فى الشئون الغذائية ، وقد بحثنا عنه فى الباب السابق . ومن الوجهة الصناعية لا يجوز طبعاً لمصر أن تأمل فى الاستقلال الصناعى بوجه عام ، غير أن هناك بعض الصناعات اللازمة للدفاع الوطنى التى يمكن إيجادها أو تنشيطها فى القطر المصرى . ومن بينها مصانع الذخيرة والأجهزة الخفيفة مثل الأقنعة للوقاية من الغازات السامة ، وكذلك المصانع الخاصة بتركيب الطائرات والجهاز الحرقى . بأنواعه المستورد من الخارج ، والورش المستوفاة لصيانتها وتصليحها . أما فيما يختص بالصناعات غير الحربية التى تهتم الدفاع الوطنى ، فأننا نرى أنه يجب بذل عناية خاصة بنو الصناعة الكيماوية والدوائية ؛ وكثيراً ما تؤدى ظروف الحرب إلى الأوبئة على أثر المجاعة أو الحرائق أو إتلاف نظام الماء النقى والمجارى فى المدن ، فضلاً عن مخاوف الحرب الكيماوية والبكتيرية ، فيجب العمل على إيجاد مخزون وافر من الخامات الدوائية الأساسية وإنشاء المصانع اللازمة لتحويلها الى نصيب

في غنى عن الواردات من الخارج متى قطعت العلاقات التجارية في زمن الحرب^(١). ويجب أيضاً السعى إلى الاستقلال في الوقود السائل بتنشيط استخراج الزيوت المعدنية في القطر المصري ، ويمكن أيضاً التفكير في إيجاد القوة الكهربائية من مساقط الماء في مجرى النيل حتى تغنيها عن بعض الوارد من الفحم . وإلى جانب ذلك يجب إنشاء مستودعات للزيوت المعدنية ومخازن للغلال بعيدة عن المراكز الكبرى مع حمايتها من الغارات الجوية بكافة الوسائل العصرية .

والناحية الثالثة في تدبير الدفاع الوطني هي الناحية الأدبية أو الخلقية ، وقد يكون من المفيد أن تبسط فيها إلى حد ما إذ أنها مسألة ذات صعوبة خاصة ، ولا تتعلق بشروط معينة مثل الاعتبارات الفنية والاقتصادية . وهي عبارة عن تنظيم الأمة بأسرها حتى لا تمتنع مخاوف الحرب من أن يقوم كل فرد بدوره في الأمور الوطنية ببال هادئ* وقلب ثابت ؛ ولا يتحقق هذا الغرض إلا بشرطين هما ، أولاً أن يكون الجمهور على علم بأخطار الحرب وإدراك تام لكل ما يتعرض إليه من مشقات في حالة حلولها بمصر ، هذا لأن المرء الذي سبق له معرفة ما يصيبه

(١) هناك عدة متحصلات دوائية تعتبر من المواد الأساسية في المحافظة على صحة السكان ، من بينها الأتاتوكسين الذي يستعمل ضد الدفتريا ، وتستورد وزارة الصحة كميات عظيمة منه كل سنة لتوزيعه على الجمهور ؛ ومنها المصل ضد السحى والمقودي ، وكلها كثيرة الاستعمال في المستشفيات الحكومية وغير الحكومية . ويضاف إليها جميع خلاصات اللد الصماء ، مثل الأنولين الذي يستخرج من غدة البنكرياس ويستعمل في البول السكري ، وخلاصة الكبد والبيض والحصى وغيرها ، وكلها من المواد الأساسية في الطب الحديث .

ويرتب على قطع الوارد من هذه المتحصلات نتائج خطيرة في الصحة العامة ، ولا يصعب صنعها في القطر المصري ، فنستغل عن الخارج في هذه المواد الضرورية فضلاً عما يكسبه لإنتاج صناعة الأدوية من الوفرة في الاستيراد وتوسيع مجال العمل للمصريين .

فى حال معينة لا يسلم نفسه للخوف متى طرأت عليه تلك الحال . وثانياً أن ينتظم جميع أفراد الأمة ويستمدوا كى يستطيعوا فى زمن الحرب أن يقاوموا العدو مقاومة الجسم الواحد ، فيعمل كل شخص على معاونة إخوانه ومشاركهم فى تحمل أعباء الحرب ، إما بالدفاع المسلح فى القوات العسكرية ، أو بالدفاع غير المسلح فى صفوف المتطوعين للوقاية من الغارات الجوية ، أو بسائر الأعمال التى تكفل سير الشؤون القومية سيراً طبيعياً فى الحكومة والإدارة والأعمال الاقتصادية .

تلك هى الغاية التى ينبغى لنا التطلع إليها ؛ ولا نعتقد أننا نتكمن عن قريب من تنظيم الدفاع الوطنى بهذه الكيفية التامة ، ولكن نعتقد أن كل خطوة نخطوها فى هذا السبيل تمود علينا بفائدة عظيمة . ولا شك فى أنه ليس من دواعى الاغتراب أن توجه عقيلة الأمة نحو الحرب ، غير أن هذا التوجيه أصبح فى عصرنا ضرورة مطلقة ؛ فإننا مع الأسف الشديد نعيش فى جوم يأخذ فيه العالم بأسباب السلم ، وواجبنا أن نضع دائماً نصب أعيننا خطر الحرب فى القطر المصرى ، ونعمل فى حدود قدرتنا على إعداد جميع المعدات اللازمة — وإلا غرقنا فى أول زوبعة . ومع ذلك يمكن ضم نظام الدفاع الوطنى إلى جملة الاعتبارات والتدابير التى تتلخص فى كلمة التربية القومية ، فإن قواعد الدفاع الوطنى كما نراها لا تشمل على مجرد الخدمات الخاصة ، بل على جميع الخدمات المؤدية إلى تحسين صحة الشعب ، وتكوين روح المحافظة على النظام ، وبث الوطنية الصادقة والشعور القومى المتحد ، حتى وترويج الإنتاج الزراعى والصناعى ؛ وقد يلحظ أننا ما زلنا نشير فى هذا البحث إلى لوازم الدفاع الوطنى فى جميع أمورنا السياسية والإدارية والاجتماعية ،

فلا نعود إليها في هذا المكان وتقتصر على الخدمات التي تتعلق مباشرة بالدفاع الوطني . وتنقسم إلى قسمين هما الخدمة العسكرية ، وخدمة الدفاع غير المسلح .

١ - الخدمة العسكرية

إننا في مصر خاضعون نظرياً للتجنيد الإلزامي ، غير أن تطبيق هذا النظام عندنا يختلف كثيراً عن المتبع عند الأمم الأخرى . وكان المتوسط السنوي لإحصاء القرعة المصرية في مدة السنوات الخمس بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ على الوجه الآتي ، مع العلم بأن عدد الشبان الذين يبلغون سن القرعة كل عام كان في تلك المدة مائة وثمانين ألفاً تقريباً :

٤٤ ٤٩٦	عرفوا من الخدمة العسكرية
٤ ٢٦٥	دفعوا البديل العسكري
٤٩ ٨٣٤	غائبون ومتخلفون
٦٠ ١٢٣	وجدوا غير لائقين للخدمة
١٧ ٠٠٩	وجدوا لائقين للخدمة
٢ ٨٤٨	جندوا بالفعل

ويتبين من هذا الجدول أن عدد المعافين من الخدمة العسكرية كان ٢٤٪ من البالغين سن القرعة سنوياً ؛ أما الذين دفعوا البديل العسكري فبلغ عددهم ٢٣٪ فقط من جملة المطلوبين للقرعة . وبلغ عدد الغائبين والمتخلفين ٣٩٪ من الأتقار الذين لا يعفون ولم يدفعوا البديل ؛ وبلغ عدد غير اللائقين للخدمة ٧٨٪ من الأتقار الذين كشف عليهم طبيياً . أما الأتقار الذين جندوا بالفعل في الجيش فيمثلون ١٦٪ فقط من اللائقين للخدمة ، و ١٠٪ من جملة البالغين سن القرعة سنوياً . ونلاحظ أول كل شيء النسبة العظيمة للذين يعتبرون غير

للاتقين للخدمة العسكرية ، إذ لا ينجح فى الكشف الطبى سوى ٠.٢٢٪ من المكشوف عليهم ؛ وإن فى ذلك الدليل القاطع والعلامة الخفيفة على ما أصاب مصر من ضعف أبنائها وهزال جسام أهلها .

وأهم ما يتضح من البيانات السابقة هو أن حق البدل ، وكثرة الإعفاء ، وكثرة الممارين من تأدية واجهم العسكرية ، وقلة المجندين من بين اللاتقين للخدمة ، كل ذلك يجعل نظام القرعة فى مصر مختلطاً يترتب عليه نتائج مضرّة بالروح القومية . ويتبع أغلب الدول المتمدنة نظاماً معيناً فى القرعة العسكرية ، يقوم على أساسين متقابلين : إما التجنيد الحر ، أو الإجبارى . فالمتبع فى البلاد الخاضعة للتجنيد الإجبارى ، مثل فرنسا وإيطاليا وتركيا واليونان ، يختلف عن المتبع فى مصر من ثلاثة وجوه ، وهى أولاً أن حق البدل غير معترف به ، وثانياً أن الإعفاء لا يمنح إلا فى بعض أحوال معدودة ، وثالثاً أن حاجة الجيش ومالية الدولة تسمحان بتجنيد جميع اللاتقين للخدمة . وفى هذا النظام لا يتخلص أحد من تأدية الخدمة العسكرية ، فيتمكن هذا الواجب من عقليّة الشعب ويبدو على صورة الواجبات الأولية والقروض الطيعية التى لا يخطر ببال أحد أن يهرب منها ؛ وبما أن واجب المساهمة فى الدفاع الوطنى مفروض على الجميع بدون أى تمييز ، تصبح الخدمة العسكرية أداة قوية التأثير فى التربية القومية ، إذ أن الأفراد من جميع الطبقات يشعرون بالمساواة التامة فى بدء الحياة العملية أثناء قيامهم بواجبهم الوطنى . أما النظام المتبع فى البلاد غير الخاضعة للتجنيد الإجبارى ، مثل بريطانيا العظمى والولايات الأمريكية المتحدة ، فإن لا تمييز فيها بين طبقات الشعب

إذ أن الخدمة العسكرية في تلك البلاد عبارة عن مهنة حرة يستطيع كل واحد أن يتطوع فيها . وهكذا يتضح أن المفروض في الخدمة العسكرية أن تكون إتماوإجبا ضروريا لا يتخلص أحد منه ، وإتما مهنة حرة لا يرغب أحد على الدخول فيها .

لكن النظام المختلط المتبع في مصر قد جعل الخدمة العسكرية سخرة يجوز التخلص منها كلما أمكن ذلك ، فترك للطبقات الفقيرة أو غير المتعلمة . ونشأ عن ذلك أن علفت فكرة التحقير بهذا الواجب الوطنى الذى كان يجب أن يعتبر نفرا وشرفا لمن يؤدونه ، أو على الأقل أن يعد من الواجبات الأولية التى يكون من العار على أى شخص أن يفر منها . فالنظام الحالى لا يفرس فى النفوس شعورا وطنيا وفاقا ، بل يدعو الشعب على عكس ذلك إلى عد هذا الواجب القومى عملا دنيئا يتخلص منه بالهرب أو بدفع مبلغ من المال ، وليست هذه فكرة جديرة بأمة حرة وشعب مستقل . أما علاج هذه الحال فليس من الأمور اليسيرة ، وقد تمر بنا سنوات طويلة قبل أن نوفق إلى حل مرضى كامل . وبالطبع لا تفكر فى إلغاء التجنيد الإجارى فى مصر وإنشاء نظام التطوع مثل المتبع فى بريطانيا العظمى ، لأنه من جهة لا ينبغى تغيير نظم قديمة إن لم تدع الضرورة إلى ذلك ، فضلا عن زيادة الصاريف المترتبة على ماهيات الجنود فى نظام التطوع ؛ ومن جهة أخرى لأن التجنيد الإجارى إذا أمكن تطبيقه على النمط المتبع فى الأمم الراقية ، أنضى أداة مفيدة لنشر التربية القومية فى صفوف الشعب ، وهذا ما نحن فى مسيس الحاجة إليه فى الوقت الحاضر . فينبغى إذاً البحث عن وسائل العلاج فى حدود النظام الحالى .

ولو استطعنا أن ننفض النظر عن الاعتبارات المالية ، كان هذا العلاج سهلاً إذ أنه يتوقف على بعض التدابير غير المعقدة في حد ذاتها ؛ وهى أولاً إلغاء البذل ، ثم العمل على تخفيض نسبة الغائبين والمتخلفين ، وتحسين الصحة العامة كي تكثر نسبة اللاتقيين للخدمة . وكذلك التشديد في تعيين أحوال الإعفاء ، وخاصة لا يعنى من الخدمة العسكرية سوى من كان عائلاً لأسرته ؛ أما الطلبة من جميع المعاهد فيخضعون للتجنيد الإجبارى كما يخضع له أمثالهم في البلاد الأخرى ، لأنهم يصيرون في الندد حكام الأمة وقادتها ويجب أن يطبعوا في فاتحة رجولتهم على الخضوع للنظام القومى والقيام بالواجب الوطنى ؛ فيتأسس نظام الإعفاء على قاعدة معاكسة للقاعدة الحالية إذ لا يعنى من تمكن بماله أو ذكائه من الدراسة في المعاهد العليا ، بل يعنى من تلزمه حاله المالية أو العائلية ألا ينقطع عن أعماله . كل هذا من جهة ، غير أن تلك التدابير المختلفة ليس لها معنى ولا فائدة إن لم يتسع الجيش لتجنيد جميع اللاتقيين للخدمة . وهنا تظهر لنا الصعوبة التى تقف في سبيل إصلاح نظام الخدمة العسكرية ؛ فإن الإصلاح على أساس التدابير التى ذكرناها يستوجب زيادة الجيش إلى مائة وخمسين ألف نفس على أقل تقدير^(١) ، وهذا

(١) كان عدد الجيش وعدد الضباط في بعض البلاد الصغيرة والمتوسطة المتأخرة لنظام التجنيد الإجبارى على الوجه الآتى في سنة ١٩٣٦ :

البلد	عدد السكان	مدة الخدمة بالأشهر	جولة عدد الجيش	عدد الضباط
تركيا	١٦ ٢٠١ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	٢٠٢ ٣٨٣	٢٠ ٠٠٠
إيران	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	٩٦ ٣٣٥	٤ ٠١٥
بلجيكا	٨ ٣٠٠ ٠٠٠	من ١٢ إلى ١٧	٦٥ ٧١٧	٤ ٢٣٢
اليونان	٦ ٨٣٩ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	٥٧ ٨٦٧	٥ ١٨٧
العراق	٣ ٥٦١ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	١٩ ٠٠٤	٨٥١

مع تخفيض مدة الخدمة بنسبة ٥٠٪ أو أكثر . ولا شك في أن الاعتبارات المالية تحول دون تحقيق هذه الغاية قبل زمن طويل ، بل ويخيل إلينا أنه لا يمكن تحقيقها إذا بقيت ظروفنا الاقتصادية على ما هي عليه الآن . ولكن هذا ليس معناه أن نمتنع من تعيين الغرض الذي يجب التطلع إليه ، وهو تجنيد جميع الشبان اللاتين للخدمة ، فإذا وضعت الحكومة هذا الغرض في مقدمة برنامج الدفاع الوطني تمكنت من تنفيذ عدة تدابير جزئية من شأنها أن تقر بنا شيئاً فشيئاً من الغاية المقصودة . ومن بين تلك التدابير :

١ — إلغاء البديل العسكري ؛ ونلاحظ بالنسبة إلى قلة الذين يدفعونه وقلة الذين يجندون في الجيش أن إلغاء البديل لا يرجع بأقل فائدة على حل مشكلة الخدمة العسكرية ، وإنما يترتب عليه فوائد أدبية لها وجه من الأهمية ، مثل إزالة علامة ظاهرة للتفريق بين الطبقات وإقامة المساواة التامة بين أفراد الأمة في تأدية الواجب الوطني — غير أن هذه المساواة تكون نظرية أكثر منها عملية إلى حين يكثر عدد الجيش .

٢ — زيادة الجيش بقدر الإمكان ؛ وفي نية الحكومة أن يبلغ عدد الجيش أربعين ألف جندي في سنة ١٩٤٠ ، ولا نعلم إن كانت هذه الزيادة غاية ما تستطيع الدولة المصرية أن تقوم به في تلك المدة .

٣ — تخفيض المدة العسكرية ؛ وإنا نرى أن هذا أول تدبير يجب تنفيذه في سبيل إصلاح نظام الخدمة العسكرية . وينبغي تحديد مدة الخدمة على أساس أقل ما يلزم من الوقت لتعليم الجندي ؛ وفي فرنسا مثلاً ، بصرف النظر عن زيادة

مدة الخدمة لما يستوجب الدفاع الوطنى من ضخامة الجيش ، يقدر ذوو الخبرة بالسئون العسكرية أن سنة واحدة تكفى لتحويل نفر القرعة إلى جندى بمعنى الكلمة ؛ ذلك على شرط أن تستعمل تلك الأشهر القليلة دون ضياع وقت ، وأن تكون هيئة الضباط وصف الضباط كثيرة العدد قوية النظام مكتملة التعليم . أما فى مصر فيجب أن نلاحظ انحطاط مستوى الثقافة العامة وفقد الروح العسكرية لدى عامة الشعب ، مما لا يسهل التعليم العسكرى ؛ ونلاحظ إلى جانب ذلك أن المعارف العسكرية تزداد صعوبة سنة فأخرى بما تتطلبه الأجهزة الحديثة من الدرس والتجربة حتى عند البيادة : . فمع مراعاة هذه الاعتبارات نعتقد أنه يمكن تخفيض مدة الخدمة العسكرية فى مصر من خمس سنوات إلى سنتين ، وجعل الأشهر الستة الأخيرة غير ضرورية فى بعض الأحوال المعينة .

وتترتب على هذا التخفيض فائدتان عظيمتان : الأولى أن يزيد عدد المجندين سنوياً ، وبالتالى عدد الرديف الممكن التعويل عليه وقت الضرورة ؛ ومثل هذا أنه إذا فرضنا جيشاً يبلغ أربعين ألف جندى ، كان عدد المجندين سنوياً ثمانية آلاف على أساس خدمة الخمس سنوات ، وأما إذا خفضت مدة الخدمة إلى سنتين أصبح عدد المجندين عشرين ألفاً كل عام . والنتيجة الثانية أن تخفيض مدة الخدمة يخفف من وطأة القروض العسكرية وثقلها على الشعب ، فيساعد على تقليل نسبة المتخلفين ؛ وتظهر فائدة التخفيض بوجه خاص فيما يتعلق بالشبان المتعلمين ، إذ يكون من الظلم ولا شك بعد أن تفرض عليهم الخدمة العسكرية أن يُرغموا على تأديتها لمدة خمس سنوات بين إتمام دراستهم والبدء فى حياتهم العملية ،

حتى يصعب عليهم بعد ذلك اعتناق المهن والوظائف التي استعدوا للدخول فيها .
 ٤ - على أن هذه الملاحظة الأخيرة لا أهمية لها في الواقع قبل أن يزيد الجيش إلى حد أن يتسع لتجنيد العدد الأكبر من الشبان اللاتنين للخدمة في جميع الطبقات . أما في الحال الحاضرة، وقد رأينا أنه يترتب عليها عدم اشتراك الطبقات المثقفة والميسورة في الدفاع الوطني^(١)، فلا نأمل حلاً كاملاً لهذه الناحية مع الأسف ما دام عدد الجيش صغيراً بالنسبة إلى عدد الشبان البالغين سن القرعة كل سنة . غير أن أصحاب الشأن أنفسهم مهدوا السبيل إلى حل جزئي حين تقدم طلبة الجامعة إلى القيام ببعض التريينات العسكرية أثناء العطلة الصيفية ؛ وهذا إقدام يشرفهم للغاية لدلالته على تشبعهم بالروح القومية التي نحن في شديد الحاجة إليها . وقد اتجهت نية الحكومة على أثر هذا العرض إلى إنشاء التدريب العسكري للطلبة ؛ وتتلخص فوائد هذا المشروع في أنه علاج مؤقت لعدم اشتراك الطبقات المثقفة في الدفاع الوطني، إلى حين يزيد عدد الجيش زيادة مطابقة لحاجتنا ؛ ثم أنه يكمل زيادة سريعة في عدد الضباط — فالطلبة الذين يظهرون أثناء تدريبهم استعداداً خاصاً للمعارف الحربية ، أو الذين ثبت فيهم الميل إلى المهنة العسكرية ، يُضمون إلى هيئة الضباط بعد مضي مدة مخفضة في المدرسة العسكرية .

وقررت الحكومة أخيراً مد نظام التدريب العسكري إلى جميع التلاميذ والطلاب في القطر ، إلا أننا نلاحظ شيئاً من الإسراع في التدابير التي اتخذتها

(١) ليس الغرض هنا بالطبع من هيئة الضباط التي تتكون في الغالب من أفراد تلك الطبقات بل من الخدمة العسكرية المفروضة على الجميع .

فى هذا الشأن ، وقد يحسن بها أن تتبع الخطط الآتية لتنظيم التدريب فى كل مرحلة من مراحل التعليم : يصبح التدريب العسكرى فى المعاهد العليا خدمة إجبارية لا تترك لاختيار أصحاب الشأن ، بل تفرض على جميع الطلبة فى كافة المعاهد ؛ ويقرب نظام هذا التدريب قدر الإمكان من نظام الخدمة العسكرية العادية . أما فى المدارس الثانوية والمعاهد للمعادلة لها ، فيكون التدريب فيها على صورة فرق رياضية وشبه عسكرية تقوم بتمريناتها فى الأجازات الأسبوعية والسبوعية ؛ ويعنى فيها بالجانب الصحى والرياضى والخلق أكثر من الاعتبارات والمعارف العسكرية . والمرحلة الأساسية هى مرحلة التعليم الأولى والابتدائى ؛ ويجب أن تُدرس مناهجه من الناحية التى نحن بصدددها ، وتُنظم بدقة وعناية تامة . ولا داعى إلى التدليل على أن النظام الرياضى عند الأطفال طريقة مفيدة لأن تفرس فى صلورهم مبادئ التربية القومية والخضوع للنظام الاجتماعى ، وحسبنا فى هذا المكان أن نشير إلى تنظيم الفرق الرياضية للأطفال فى المكاتب الإلزامية ، وإقامة العلاقات الرياضية بين القرى ، وحمل أهل الريف على الاهتمام بالشئون الرياضية التى تعتبر فى عصرنا من أهم الوسائل للإصلاح الاجتماعى ^(١).

(١) ومصر فى حاجة إلى مدرسة وطنية للرياضة البدنية ، يخرج فيها الملون الرياضيون للمدارس العليا والثانوية ، ثم يتلقى منهم مدرسو التعليم الأولى والابتدائى ما يلزمهم من المعلومات لتنظيم الحركة الرياضية ، وخاصة فى القرى .
وتجدر بالذكر أن بعض كبار الأئمة نظموا فى بعض القرى فرقاً رياضية للشبان بين ١٦ و ٢٥ من عمرهم أسفرت عن نجاح تام . وتذكر بهذه المناسبة ما فكر فيه حزب مصر الفتاة من إنشاء « مزرعة » بالاسكندرية تسير الحياة فيها على نظام شبه عسكرى « لتربية البدن والروح والارادة » بالمثل الزراعى والحركة الرياضية والارشاد الثقافى .

٢ — مدنة الدفاع غير المسلح

من دواعى الاهتمام الشديد فى أغلب الدول أن تنشئ نظاماً كفيلاً بالوقاية من الغارات الجوية ، ويسمى أيضاً الدفاع غير المسلح للمدنيين فى وقت الحرب . وعلى الرغم من أن نظم الوقاية من الغارات الجوية لم تجرب فى أى بلد تجربة واسعة كاملة ، ولم تطبق تطبيقاً عملياً فى زمن الحرب حتى الآن ، فإنها مع ذلك أخذت تنتشر انتشاراً عظيماً وأتقنت اتقاناً عجيباً ؛ وتميل الأمم الأوروبية على الأخص إلى توسيع دائرة الدفاع عن المدنيين كلما أوجد الاختراع الحديث والابتداع الفنى فى آلات القتل أخطاراً جديدة ومخاوف متزايدة للمستقبل . والغرض من القارة الجوية إلقاء القنابل بمختلف أنواعها على المدن والمراكز الإدارية والصناعية ؛ وتحتوى تلك القنابل على مواد مفرقة تهدم المباني ، أو مواد محرقة تشعل النار فى كل شىء فى دائرة معينة ، أو غازات سامة تفتى الحياة أينما سار الإنسان . وللقنابل أثران : فالأول مادي ، ويترتب عليه هلاك الناس من رجال ونساء وأطفال ، وهدم المساكن الخاصة والمباني العامة ككاتب الحكومة والمستشفيات والصارف والمصانع ومعامل المساء المرشح والكهرباء والغاز ومخازن الغلال ومستودعات الزيوت المعدنية ، وبوجه عام جميع ما يلزم البلد لمواصلة حياته وأعماله . والأثر الثانى معنوى ، وهو القضاء على الشجاعة وقوة المقاومة عند السكان — والواقع أنه يصعب على الناس الثبات فى وجه المهاجمة عن طريق الجو لأنها تقع عليهم فجأة وفى غاية الشدة ، حتى يشعر كل شخص بعجزه عن المقاومة ، ولا يمكنه أن يعرف أين تقع الصدمات ليتها .

يجب إذا النظر فى تدبير الدفاع غير المسلح من جانبين : فنعمل من جهة على إبطال تأثير المفاجأة فى الشعب بتعويده مواجهة الأخطار التى تهدده زمن الحرب ، وتدريبه على النظام الذى أعد للوقاية منها ؛ ومن جهة أخرى نجد فى تقليل مضار الغارة الجوية بالوقاية الخاصة والعامة ، ومعالجة المرضى والجرحى ، وإطفاء الحرائق ، وترميم ما يمكن ترميمه . وتستلزم تلك الأغراض تدابير كثيرة ومتنوعة ، وتستوجب نظاماً واسعاً وقواعد دقيقة لا يصح تقسيمها بين إدارات مختلفة تقوم كل منها بحجز من العمل ، بل يجب جمعها وتوحيدها فى مصلحة واحدة تختص دون غيرها بتنظيم الدفاع غير المسلح بكافة نواحيه^(١) . ويكون من أهم اختصاصات تلك المصلحة :

١ — إيجاد برنامج عام للدفاع غير المسلح . وربما كان من الصعب تطبيق القواعد المتبعة فى إنجلترا مثلاً أو ألمانيا أو غيرها من الدول المتقدمة فى هذا الشأن بدون تغيير فى مصر ؛ ذلك لأن الشعب فى تلك البلاد تنبه منذ زمن إلى أخطار الحرب وضرورة الوقاية منها ، وله من النظام والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية وانتشار التعليم ما يساعده على معاونة الحكومة والاشتراك معها فى جميع الأعمال اللازمة ؛ ونلاحظ إلى جانب ذلك أن الإدارات والبلديات فى المدن والقرى قد بلغت فى تلك البلاد درجة كبيرة من النظام منذ قرون ، فهى مستعدة تماماً لمشاركة الحكومة فى تدبير الدفاع عن المدنيين . بينما أننا لم نصل بعد إلى هذه

(١) صدر مرسوم ملكى فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بإنشاء مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية ، وجاء فيه : « تختص المصلحة المذكورة بإعداد وتنظيم طرق الوقاية من الغارات الجوية وبكل ما يتصل بذلك ، ويلحق بها جميع المنشآت والأعمال التى تكون قد قامت بها إلى الآن ووزارة الصحة العمومية » .

الدرجة من النظام الاجتماعى ، ويجب أن يكون برنامج الدفاع غير المسلح عندنا ملائماً لظروفنا الخاصة . وعلى كل حال فإن الضرورة خير معلّم ، وكان للأزمة الدولية التى اقترجت أخيراً أثر مفيد فى لفت نظرنا إلى هذه الناحية من دفاعنا الوطنى ؛ ونأمل أن نتكّن فى فترة الهدوء الحالية من تنظيم طرق الوقاية على أوسع نخط ، وتدير جميع الوسائل اللازمة لذلك .

٢ — نشر المعلومات المفيدة لتنبيه الجماهير إلى أخطار الحرب والتدابير المتخذة للوقاية منها . ويجب أن يكون العمل على إبطال القلق الناشئ* عن عدم الإحاطة بحقيقة الأمور فى مقدمة برنامج الدفاع غير المسلح ؛ فإذا اعتقد الجمهور أن برنامج الوقاية قد تم إعداداه ، وأن تنفيذه يتقدم بنشاط حتى يمكن تطبيق قواعد فى الحال وقت المهاجمة الجوية ، كان هذا الاعتقاد مقللاً من مخاوفه ، ومساعداً له على معاونة الحكومة فى مختلف نواحي الدفاع . ولدى السلطة المختصة عدة وسائل لنشر هذه المعلومات ، من بينها أن توزع الكتب والنشرات عن طرق الوقاية السهلة التى يجب على الأفراد القيام بها ، وتمد إعلانات صغيرة لتعليقها على المساكن وفى مداخل العمارات ؛ وتهتم بنشر المقالات المتتابة فى أعمدة الجرائد ، وإلقاء المحادثات عن طريق الإذاعة — فيشعر الجمهور باهتمام الحكومة ويقف على برنامج الوقاية المراد تنفيذه .

٣ — إنشاء مدرسة مركزية للدفاع غير المسلح . وقد أنشئت مدرسة ترمى إلى هذه الغاية ، إلا أنها اقتصرّت على ناحية واحدة هى الوقاية الشخصية من الغازات السامة وعلاج المصابين بها ؛ فيجب أن يتسع برنامج التعليم

حتى يشمل على عدة معلومات أخرى لكل منها أهميتها فى الوقاية ، مثل كيفية إعداد الملاجئ العامة ضد الغازات الجوية ، ومعرفة ما يلزم عمله فى حالة سقوط المباني أو احتراقها ، وطرق إخلاء المدن من سكانها إذا لزم الحال . فيخرج من هذه المدرسة المعلمون الذين ينقلون معلوماتهم إلى المدارس القرعية فى أقسام المدن والعواصم الإقليمية .

٤ — إعداد القوانين واللوائح المتعلقة بالوقاية من الغازات الجوية . وهناك قرار يجب اتخاذه فى أقرب فرصة ، وهو أن تحتوى كل عمارة تبنى جديداً على حجرة واسعة مجهزة بأحدث الوسائل للوقاية من القنابل والغازات السامة .

٥ — جمع المتطوعين لخدمات المتعلقة بالدفاع غير المسلح . وفيما يخص الجاساعف المصابين بالغازات السامة والجرحين على أثر سقوط المساكن أو احتراقها ، فإن لمصر نظاماً تاماً يكفل تحقيق هذه الغاية . وهو جمعيات الإسعاف الموجودة فى المدن الكبرى وعواصم المديريات ؛ فتصرف لها إعانات تمكنها من إعداد نقاط الإسعاف فى مختلف أحياء المدن ، وشراء المعدات اللازمة لتوسيع أعمالها ، وتدريب العدد اللازم من المتطوعين استعداداً لزيادة الفرق العادية فى زمن الحرب . وتقوم كذلك إدارة المطافى فى مختلف المدن بتمرين عدد كاف من المتطوعين كي يستعدوا لمساعدة الفرق العادية وقت الضرورة . ويشمل الدفاع غير المسلح عدة خدمات أخرى ينبغى جمع المتطوعين لها وتدريبهم عليها ؛ ونخص بالذكر من يأخذ على عاتقه عبء الإرشاد فى دائرة محدودة ، ويقوم بتوزيع أقنعة الوقاية وقت الخطر ، ويكون حلقة اتصال بين السكان فى دائرته والسلطات المختصة بالدفاع غير المسلح — وليس

هنا محل لتفاصيل مسهبة في هذا الموضوع . ويجب أن تعنى الحكومة بالألتقى على المتطوعين من تعب وضياع وقت ما لا تستلزمه طبيعة التمرين والعمل الذى تطوعوا له ؛ وإذا أنشأت هيئة مرتبة للدفاع غير المسلح ، وخصصت علامة معينة للمتطوعين فى كل درجة ، فإن هذا مما يشجع إقدام الناس على الخدمة ويساعد على إيجاد روح التعاون والنظام والاعتراف بالمسؤولية فى صفوفهم ؛ وهذه الصفات إنما هى أساس النجاح وشرطه الضرورى .

الباخنامس

الشعور القومى ووسائل تربيته

يمتاز الجيل الحاضر بشعور قومى يختلف كثيراً عن وطنية الأجيال الماضية ؛ ولا يكتفى فى أيامنا هذه أن ينحصر الشعور الوطنى فى قادة الشعب ونخبته العاملة ، بل يجب أن يُلهمه جميع أفراد الأمة حتى يشتركوا فى العناية بشؤونهم العامة والاشتغال بمسائلهم الوطنية . والمتتبع للتاريخ يرى أن النزعة القومية الواسعة كما نعرفها الآن وليدة عصر قريب ، لا يرجع ظهورها وانتشارها فى العالم إلى أكثر من قرن أو قرنين ؛ لكنها أصبحت اليوم أساس الحياة الاجتماعية ومنبع النشاط والقوة فى الأمم . ويعتمد الشعور القومى على اتحاد ملايين من الأشخاص فى روح واحدة وغايات مشتركة ، فيلتف حوله الأفراد والأسر والطبقات والطوائف وتكون كتلة متحدة وجسماً واحداً ؛ فتتحول الجماهير من كبتة غير منظمة إلى مجموعة ذات نظام خاص ، وتصبح كأنها وطنياً حياً مستقلاً بأوصافه . وينشأ الشعور الوطنى عن تاريخ الأمة وتكوينها والتطورات التى مرت بها وأثرت فى تقدمها أو ركودها ؛ فإذا ما تمّ وإكتمل وجه عامة الشعب نحو غايات مشتركة وأغراض يتفق عليها الجميع ، وجمعهم حول تقاليد ثابتة لا تستغنى عنها أمة تشعر بوجودها وتقهر بمرزتها ومجدها .

كنا نود أن ندرس في تفصيل الشعور القوي المصرى فى نشأته ، ونبين الظروف القريبة والبعيدة التى ساعدت على تكوينه وأثرت فيه تأثيراً عميقاً ؛ ولكن المجال لا يسمح لنا بالتوسع فى كل هذا ، ونكتفى الآن بعرض بعض الملاحظات العامة ، وخاصة ما اتصل منها بأحوالنا الراهنة وحاجتنا فى الوقت الحاضر . ولقد أجلنا النظر فى هذا الموضوع إلى ما بعد البحث فى شئوننا السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية ، لأنها تعتبر كلها عوامل مادية بالنسبة إليه ، وكأنها هيكل وجسم وهو روحها الذى يبعث فيها الحياة والحركة . والشعب الذى ينقصه ذلك الشعور ، ولا ينتشر الإدراك الوطنى بين جميع أفرادها ، يبقى فى مستوى منخفض بين الأمم ، ويعز عليه أن يصل إلى استقلاله التام وأن يقوى على مقاومة التقلبات الدولية . ولهذا رأينا من الواجب علينا أن نقف بحثاً مستقلاً على دراسة هذا الشعور لماله من أثر فى الدفاع عن مجتمعتنا المصرى ، والذود عن كياناتنا الوطنى .

عادت الروح الوطنية المصرية إلى الحياة منذ زمن غير طويل ، إذ لا ترجع إلى أكثر من أربعة أجيال أو خمسة . وكان محمد على باشا ، مؤسس البيت الملكى ، أول من تصور لمصر حياة وطنية بعد أن مضت عليها قرون طويلة فى ضعف وانحطاط ، وسعى فى أن يكفل لها شروط الاستقلال ويسلك بها سبل الرقى والحضارة . فزادت على يديه ثروة وادى النيل ، وقامت على أساسها الدولة المصرية ، وتقدمت البلاد فى عهده تقدماً عظيماً ؛ ويدل هذا النجاح على مقدار ما تستطيع أن تقوم به سياسة ذات مقاصد محكمة متى جمعت بين الوضوح فى الخطوة

والاستمرار فى التنفيذ . والآن قد تغيرت الأحوال ولا شك ، وانعكست علينا الأمور ؛ فليس لمصر أن تفكر فى حروب ظافرة ، بل كل همها أن تدافع عن كيانها واستقلالها . وتمعدت للمشاكل القومية ، وزادت المصاعب الاقتصادية والاجتماعية ؛ لهذا أصبحنا فى حاجة إلى القيام بمجهود عظيم يماثل المجهود الوطنى الذى بذلته البلاد عن طيب خاطر فى أوائل القرن الماضى .

وبعد ذلك العهد المجيد لم تتم الوطنية المصرية نمواً كبيراً إلى أن تيفظت مرة أخرى فى القرن الحاضر ، وأخذت تقوى وثبتت . ويرجع هذا التطور إلى أسباب كثيرة ، من بينها تأثير الشعوب الأخرى التى جاهدت جهاداً شاقاً لاكتساب حريتها ، فكانت قدوة لنا ومثلاً احتذيناها ؛ وكان لانتشار مبدأ استقلال الأمم فى الخمسين سنة الأخيرة ، وزمن الحرب العظمى على الأخص ، أثر عظيم فى مصر شبيه بأثره فى البلاد الأخرى . وينضم إلى هذه العوامل أن مصر كانت خاضعة للاحتلال الأجنبى ، فكان لمقاومته الأثر القمّال فى إنباء روح الاستقلال المصرى ؛ وهكذا تمت وطنيتنا وتكونت وحدتنا القومية فى جو المعركة والنضال . والآن قد كُتِل هذا التاريخ بالنجاح ، فوقفنا إلى نيل استقلالنا الوطنى بعد معركة ليست طويلة جداً ولا شاقة جداً بالنسبة إلى المصاعب والمتاعب التى صادفت بعض الأمم الأخرى فى سبيل استقلالها .

وبهذه المناسبة نبذى ملاحظة قد توضح بقية الحديث ، وهى أن الجهاد الوطنى فيما يتعلق بالحركة القتالة للتواصل لم يكن على شكل القيام الشعبى العام ، إلّا فى سنة ١٩١٩ ولمدة قصيرة ، لأن الروح الوطنية لم تنتشر انتشاراً كاملاً

في جميع طبقات الشعب وأفراده . فقام بذلك الجهاد عدد من رجالنا المستنيرين الذين لم يتردوا في أن يقدموا أموالهم وحياتهم فداء للوطن ، وأن يعملوا ما استطاعوا على نصرة قضية الاستقلال ؛ ولقد وقف بجانبهم شبابنا المثقف المملوء حماساً وطنياً ، والمستعد لأن يبذل أى تضحية وإن غلت في سبيل الوطن . والأمة مدينة قطعاً لهؤلاء جميعاً باستقلالها وحريتها ، وجدير بها أن تذكر دائماً همهم العالية ومواقفهم النبيلة ؛ ولن ينحى من أدمغة الشعب بحال ذكريات هؤلاء الأبطال ، ومن الوفاء أن نعمل دائماً على إحياء ذكركم وغرس حبهم وتمجيدهم في قلوب التشاء وأبناء الأجيال المقبلة .

وُفقنا إلى نيل استقلالنا قبل أن يتحقق الشعور بالقومية لدى جميع طبقات الأمة ، وقبل أن يمتلئ به قلب كل فرد من أفرادها . وفوق ذلك فإن أخص خصائص الشعور الوطنى السائد بيننا روح المكافأة والمقاومة تحت تأثير ذلك النضال الذى أشرنا إليه ؛ غير أن هذا الشعور لا يصح أن يقتصر على فكرة المساومة والدفاع عن الحرية والاستقلال ، التى هى في الواقع جانب سلبي من جوانبه ؛ وإنما يجب أن يشتمل على عوامل إيجابية وعناصر إنشائية ، هى أشبه ما يكون بيناء وطيد لا بد من إقامته في قلوب الجميع — وحتى الساعة لم يوضع مع الأسف من هذا البناء إلا أسسه ، ولن تكتمل قوميتنا إلا إذا أتمناه وشيدناه . فعلياً أن نحدد أوصاف القومية المصرية وغاياتها السلم بها ، ثم نبعث عن الوسائل التى تساعد على تغذية الشعور القومى ، وغرس الإيمان الوطنى في الأجيال القادمة . ويجدر بنا أولاً أن نبين معالم شعورنا القومى في الوقت الحاضر بقدر ما يمكن من الدقة ، ونوضح ظاهرتين من ظواهره الهامة .

وأولها أن الشعور القومى لم ينتشر فى جميع طبقات الشعب ، ولا تزال الوطنية غامضة عند سواد الأمة ؛ كأن نعاماً تغلب علينا فى قرون الخضوع للسلطات الأجنبية ، فلم نتخلص منه تماماً حتى الآن . وأهم ما نشأ عن ذلك أن أهل الريف ، وهم عامة الأمة ، لا يشتركون حقيقياً فى حياتنا الوطنية ، ولا ينتفعون بما قد يعثه الشعور القومى فى القلوب من النشاط والحماس ؛ وكأن لا وجود لهم فى الواقع من ناحية الحياة القومية الصحيحة . أما حق التصويت السياسى المعترف به للجميع ، فإنه لم يقد كثيراً حتى اليوم فى تربية عقلية الشعب ، وتوجيهها نحو الأفكار والآراء التى تقوم عليها الحياة القومية — ويرجع ذلك إلى جملة أسباب وتحمنا بعضها فى الباب الأول . وفى الحقيقة لا تساعد كثرة الأميين على نشر الأفكار الوطنية بين أهالى الريف ، ولا تسهل على الحكومة تربيتهم القومية ؛ وإلى جانب ذلك فالتخلف بمستوى معيشتهم وقرم وسوء حالهم الصحية تدعهم غير قادرين على الاهتمام بالشئون العامة ، وتقضى عليهم بالتعلق بمطالب الحياة وضروريات القوت دون أن يجدوا مجالاً للتفكير فى شئ آخر . وللأسف لا يمكن إصلاح هذه الحال فى القريب العاجل ، بل يستغرق ذلك سنوات طويلة ، لأن كثرة السكان وقلة المرافق الاقتصادية وخطر التعليم غير الملائم لظروفنا ، كما قلنا من قبل ، تسبب مشاكل معقدة وتستوجب سياسة رشيدة وبعيدة النظر . بيد أنه من الضرورى أن نضع نصب أعيننا فى كل إصلاحاتنا ومنشآتنا الاجتماعية الشعور القومى وواجب العناية به ، والتربية الوطنية وما تتطلب من وسائل لإنهاؤها وتثبيتها لدى أفراد الشعب جميعاً .

وإلى جانب هذا المظهر العام ينبغي أن نشير إلى عاملين قد ساعدا على بقاء انتشار الشعور القومي بيننا؛ وأولها ضعف الروح العسكرية أو قدها لدى الكثيرين منا . ولسنا في حاجة لأن نلاحظ أن هذه الروح ذات أثر فعال في التربية الوطنية وتغذية الشعور القومي ، كما يبدو ذلك واضحاً في كثير من الشعوب المعاصرة ؛ ولهذا تبسطنا كثيراً في موضوع الخدمة العسكرية والدفاع الوطني ، لما لها من صلة وثيقة بالتربية القومية^(١).

وهناك عامل آخر قد يبطئ نمو الشعور القومي ، وهو أن مصر في حاجة إلى النخبة العاملة من الطبقة المثقفة ؛ لا من جهة العدد لأن التقدم محسوس في هذه الناحية ولا يزال عدد المعلمين والمثقفين من المصريين والمصريات في ازدياد مطرد ، بل من جهة اتحاد هؤلاء الأفراد الممتازين ورغبتهم في خدمة الأمة وتعهد تقدمها . قليلاً ما تنمو هذه الرغبة عند الذين هيئتهم ثقافتهم أو ثروتهم للعمل في ميدان الصالح العام ؛ وقل من يعنى منهم عناية خاصة بالواجب القومي والإصلاح الاجتماعي ، ومن يضرب لمن حوله مثلاً فعلياً في التعلق بالروح الوطنية والمصلحة القومية . وفي مثال هذه القدوة ما يساعد على تربية الجماهير وتكوينهم . أما الظاهرة الثانية فيصعب تحديدها عن الأولى لأنها أقل وضوحاً منها ؛

(١) ولا يخفى أن بيال أحد أنا نرى بهذا إلى أن المصري لا يصلح للحرب ولا يقوى على الهجوم والدفاع ، كما يظن خطأ حتى الآن في بعض الأوساط الأجنبية — فإن التجربة قد أثبتت أنه بعد أن يدرّب التدريب السكافي ، يصبح جندياً شجاعاً صبوراً ، سلس القيادة مجاً لل نظام . ولا داعي إلى ذكر المواقف الحربية التي كسبها المصريون بسلاتهم وجراتهم ؛ فإن فتح الشام ، وقمع الدولة العثمانية ، وحروب السودان ، إذا اقتصرنا على ذكر حوادث العهد الأخير ، لا تزال ماثلة في الأذهان وفيها ما يشهد على مقدرة المصريين الحربية .

وهى عبارة عن حفص الوطنية المصرية ، لا من حيث انتشارها فى طبقات الأمة ، بل من حيث تعيين العناصر التى تتركب منها فكرة الوطنية عند الذين يدركونها .
ويبدو للباحث أن تلك العناصر ليست متحدة عند جميع المصريين : فالوطنية لدى بعضهم ليست إلا مكافئة الأجانب ومقاومة سيطرتهم السياسية والاقتصادية ؛ وهذه نزعة الفريق الذى لا يزال متعلقاً بفكرة الجهاد فى سبيل الاستقلال ، دون أن يتنبه إلى ضرورة الشروع فى الإنشاء الداخلى والعمل على تنظيم أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية بعد أن ألغى أكثر قيود السلطة المصرية . ويضيف بعض آخر إلى تلك النية التجهة نحو المقاومة والمكافئة شعور العزة الوطنية ، والرغبة فى أن تكون الأمة المصرية ذات مكانة وحيثية بين الأمم ؛ ويبدو هذا الشعور لدى الذين بلغوا درجة أعلى من الثقافة فى قالب الاهتمام بالتاريخ الوطنى ، والتمسك بما أورثنا أجدادنا من تراث عقلى وأدبى يجب علينا إحيائه وإمناؤه .. غير أن فى هذه الدرجة يظهر اختلاف جديد وفوارق أكثر أهمية : فيعتقد بعض هؤلاء المثقفين بشعورهم الدينى قبل كل شئ ، والدين فى رأيهم هو العنصر الجوهري فى التراث الوطنى المصرى ؛ فيميلون إلى تصوير مصر بصورة عضو من أعضاء مجتمع واسع هو المجتمع الإسلامى ، حتى تستر الأوصاف الوطنية التى يتميز بها المصريون تحت وصفهم الدينى الذى يشاركون فيه كثيراً من الأمم الأخرى . وبعض آخر يوجه اهتمامه وعنايته نحو عصر من عصور التاريخ المصرى ، فيعتقد أن ما أورثنا هذا العصر من أوصاف وتقاليد هو أهم ما تبنى عليه أفكارنا الوطنية ، وينتجاهل الأوصاف القومية الأخرى ولا يعيرها اهتماماً ؛ فمنهم من يتعلق بالأوصاف

العربية ، ويميل إلى طبع المستقبل الوطنى بقلب عربى دون غيره ؛ ومنهم من يميل نحو الحضارة الأوربية ، فيرى أن خير ما تفعله مصر أن تتنحى عن الشرق وتأخذ بأساليب الغرب وعقليته . وهكذا نرى هذه الاتجاهات المختلفة أو المتعاكسة تحدث تعارضاً بين عناصر التراث الوطنى ، بينما أن لا تعارض ولا تناقض إذا نظرنا إلى جوهر الأمور . وفريق آخر يعتقد أن الدين فوق النزعة الوطنية ، وله مثل عليا تتصل بالإنسانية جمعاء أكثر من اتصالها بالطوائف والشعوب ؛ ويرى أن الوطنية المصرية مزاج من عناصر مختلفة بين دينية وسياسية ، وتاريخية وجغرافية ، وثقافية واجتماعية ، تتحد كلها وتكون روحاً جديدة وعاطفة مشتركة .

وهذه الآراء ليست فى الواقع واضحة لدى معتنقيها وضوحها فى الصورة التى قدمناها ، ولا محددة فى أذهانهم تمام التحديد ، وهى أقرب إلى الميول والنزعات منها إلى النظريات العلمية والأفكار الواضحة ؛ والدراسة والتعليم وحدهما الوسيلة لتحديد هذه الميول وضبطها وتوجيه الأفراد نحو جانب أو آخر . ولا نظننا فى حاجة لأن نطيل فى هذا الموضوع الجلى ، وكل الذى يعيننا أن يتوفر شعور صحيح بالوطنية لدى أبناء مصر ؛ ومن حسن الحظ أنه موجود لدى الطائفة المثقفة المولعة بحب الأمة والمملوءة غيرة على المصالح القومية ، وإن اختلفت فى تفسيرها لهذا الشعور . ولا داعى إلى محاولة ترجيح رأى على آخر ، فإنها متساوية تقريباً وجديرة كلها بالاحترام لصدورها عن إحساس عميق واعتقاد صادق ؛ ولعلها تمثل فى الحقيقة قنرات متتابعة فى تطور واحد ، ودرجات متصاعدة فى تكوين الروح الوطنية — وسيجيء يوم ، نرجو أن يكون قريباً ، تندمج فيه هذه العناصر بعضها ببعض .

ولم يكن غريباً أن تضارب الآراء في حقيقة الشعور الوطني ، لأن ظروفنا التاريخية قضت بذلك . فإن قدم عهد البلاد بالحضارة الإنسانية ، ومركزها الجغرافى الذى يتوسط المعمورة ، سمح لها بأن تشترك في تطور العالم المعروف حتى اليوم ، وأن تقاسم في الحركات السياسية والاجتماعية المتعاقبة ؛ وبهذا أصبح تاريخها مملوفاً باقتلابات واسعة في النظم الحكومية والعقائد الدينية واللغات المتداولة ، بحيث يصعب على الباحث أن يهتدى في ثنايا هذا إلى وحدة تاريخية واضحة ، وأن يمزج بين عناصر التراث الوطنى .

جذب التاريخ المصرى اهتمام العالم وكثر المشتغلون به من أجناب ومصرين ؛ ولا نظن أنه كتب في تاريخ أمة بقدر ما كتب في تاريخ الحضارة المصرية ، حتى أصبح أمرها معروفاً في الأزمان القديمة والحديثة . ولكن على الرغم من كثرة هذه الأبحاث ودقتها ، لم تكتمل بعد ولا يزال ينقصها جزء غاية في الأهمية : وذلك أن التاريخ المصرى ينقسم طبعاً إلى عصور عدة قد امتاز بعضها عن بعض ، إلا أن المؤرخين يبالغون أحياناً في فصلها ، وأصبحوا يدرسون كل عصر وكأنه حلقة منفصلة وتاريخ مستقل ، ولم يهتموا بتوضيح الصلة بين هذه العصور وتكوينها كتلة واحدة . ولعل هذا يرجع إلى طول تاريخنا الذى يستلزم اطلاعاً واسعاً وبحوثاً مستفيضاً قد لا يقوى عليه فرد بعينه ؛ ولهذا اضطر المؤرخ لأن يتخصص في مرحلة من مراحلها وجزء من أجزائه . أما المؤلفات المشتلة على التاريخ المصرى في جملته ، وهى قليلة جداً مع الأسف وكلها تقريباً باللغة الأجنبية ، فمحدودة الفائدة إذ اشترك في تأليفها عدد من الإخصائيين ، قام كل واحد منهم

بتحرير ما تخصص فيه ؛ فهي إذاً خلو من وحدة التفكير واتصال العصور ، ولا تعنى كثيراً بنظرة إجمالية أو فكرة شاملة عن تكوين الأمة المصرية ورقبها منذ نشأتها إلى اليوم .

والواقع أن التاريخ المصرى يتطلب عالماً ماهراً ووطنياً مخلصاً يأخذ على عاتقه تحريره وضبطه وتقديمه للقراء فى قالب واضح دقيق ؛ لأننا فى حاجة ماسة إلى بحث تاريخى يجاوز تفاصيل العصور المختلفة وأخبارها الجزئية ، ويتجه أولاً وبالذات نحو مظاهر الحياة القومية ؛ فيتبعها خطوة خطوة ، ويدون صفات الأمة الدائمة ، ويكشف نظمها الإدارية والاقتصادية ، ويدرس تطورها العقلى والاجتماعى . وليس لمصر تلك القصائد الكبرى فى تاريخ الأمة والوطن ، مثل الشاه نامه التى قد يكتفى بها الإيرانيون عن دراسة تاريخهم ، ويترنمون بها فيغدّون روحهم ومشاعرهم الوطنية . وكما أن الصورة الزيتية لا تبدو تماماً على لوحة ما إلا إذا كانت هذه اللوحة متحدة اللون ثابتة الصبغة ، فكذلك الشخصيات والعوالم الاجتماعية لا تظهر ولا تقوى إلا إن قامت على دعائم مشتركة من تراث وتقاليد وطنية عامة .

ونحن أكثر بهذا النقص فى تأليفنا التاريخى حين نشاهد أن مظاهر بلادنا تدل على وحدة تاريخية وتواصل فى الحياة القومية . فإذا نظرنا إلى حدود مصر الجغرافية ، وجدناها معينة معينة تماماً لم تتغير منذ ستين قرناً ؛ وشامت الطبيعة أن تحيط الأمة المصرية بالصحراء غرباً وشرقاً وجنوباً ، فنمت منفردة منذ أقدم الأزمان ، وتكون فيها ذلك الطابع الدائم وتلك الأوصاف الخاصة التى

تتميز بها إلى اليوم . وكان من نتيجة ذلك أن العناصر الأجنبية التى تواردت على مصر لم تترك أثراً محسوساً فى مجموعة السكان ، فقد اندمج فى الأمة المصرية الاغريق والرومان والعرب وغيرهم ممن أتوا بعدهم ، وتلاشت أوصافهم فيها . وفى المصريين ميل إلى المحافظة على القديم والسنن المألوفة قد لا نجد تماماً فى أى شعب آخر : فالزراعة المصرية القديمة التى كانت ثروة أجدادنا القراعنة ، لا تزال حتى اليوم ذخىر المصريين جميعاً وفى صورة تقترب كثيراً من الصورة القديمة . ولم تتغير طرق المعيشة لدى السواد الأعظم من الأمة منذ ظهرت فى صحائف التاريخ ؛ ويبدو تواصل العقلية الشعبية فى البقايا اللغوية والاحتفاظ بكثير من العادات العائلية والاجتماعية ، خصوصاً فى القرى ، وبعض الأوصاف الخلقية كتدين المصريين العميق وعنادهم وتصلبهم ؛ وهى أوصاف ذكرها المؤرخون والرحالة منذ زمن بعيد ، ولا تزال سائدة بيننا بعد ستة آلاف سنة .

ولكن على الرغم من بقاء هذه الأوصاف وثبات هذه العقلية ، لا تزال عرضة لأن نضل فى سبيل التقدم الطبيعى ؛ فينسى بعضنا الماضى ومجده أو يهمل هذا إهمالاً تاماً ، ويعنى البعض الآخر بناحية واحدة من نواحيه ولا يفكر فى مجموعة العناصر القومية . وقد أشرنا قبلاً إلى أن شعورنا القومى فى الوقت الحاضر يمتاز بأمرين رئيسيين ، هما ضعف انتشاره وتباين مرماه ؛ ولا شك فى أن الميزة الثانية أخطر من الأولى ، لأن تباين الأفراد فى اتجاهاتهم الوطنية يمس دعامة المستقبل القومى ، ويخشى مع انتشار التعليم أن ينتقل هذا التباين إلى الأمة جمعاء ، ويمتد الاختلاف الموجود بين المثقفين إلى دائرة أوسع هى دائرة الشعب بأسره .

فيجب علينا أن نحدد العوامل المختلفة التي تؤثر في الشعور القومي ، وأن نرسم في جلاء الغاية التي يرمى إليها ، حتى تجتمع الأمة كلها على عاطفة واحدة وإحساس متبادل يحفزها إلى السير نحو المسكنة اللائقة بها بين الأمم ، والملائمة لتاريخها العظيم ومجدها القديم .

ومن أحدث المؤثرات الأجنبية في التاريخ المصري ما وصلنا عن طريق أوروبا ؛ وقد بدأ مع الفتح القرنى سنة ١٧٩٩ م ، واستمر بعد ذلك إلى اليوم . وبعد سنة ١٨٨٢ أخذ النفوذ الإنجليزي إلى جانب الفرنسى يترك آثاره في مصر في النواحى المادية والفكرية والثقافية . ومع أن هذه المؤثرات الأوروبية كانت متنافسة ومتعارضة أحياناً ، فليس ثمة داع للتمييز بينها لأنها تشترك في كل خصائص العقلية التربوية . وقد ساعدها على بسط نفوذها أنها كانت تمثل حركة جديدة ، وتعتمد على أسلحة لم تتوفر لدى المصريين ؛ وفي تقدم أوروبا الصناعى والعلمى ما حملنا على أن نجاريها في نظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية . على أن الأمم الأوروبية نفسها كثيراً ما فرضت هذه النظم على البلاد الأخرى ، معتقدة أنها المثل الأعلى الذى يجب أن يحتذيه الجميع . وربما تأثرت مصر لقرب موقعها الجغرافى أكثر من غيرها بتلك النماذج والأفكار : فالأمم الأوروبية هى التى حملت إلى مصر ثمار العلوم المصرية وفوائد المعارف الطبية والصحية ؛ كما أنها لفتت المصريين إلى مجدهم وتاريخهم وروعة تراثهم الفنى والعقلى . هذا إلى أن النظريات الأوروبية في السياسة والاجتماع دفعتنا إلى العناية بكياننا الوطنى ، وشجعت على إنعاش الروح القومية ؛ وكل ذلك يدفع إلى المطالبة بالاستقلال والحرية . وتلك آياد لا يصح أن ننكرها .

إلا أننا من جهة أخرى نلاحظ أن للنفوذ الأوربى آثاراً غير محدودة ، فيظهر أنه عاق سير الوطنية المصرية وقد بها عن الاتجاه نحو الوحدة والتماكك . وضعف الشعور القومى مرتبط دائماً بضعف التقاليد الثقافية والاجتماعية التى تمثل مظهر الأمة وترسم أوصافها الخاصة بها ؛ حتى أن ثبات تلك التقاليد ، ودوام خواص الأمة من تاريخ ولغة ودين وأدب وفن ، إنما هى دعامة الحياة الوطنية ومنبع ثباتها وقوتها . وفى أوائل القرن الماضى انحطت مصر مادياً وأدبياً إلى درجة لم يسبق لها مثيل من قبل ، وصادف هذا فتح الأوربين للبلاد وبدء تأثيرهم فيها ؛ إلا أننا نلاحظ من جهة أخرى نسمة وطنية تنمى الأهلىن وتعود بهم إلى الحياة ، فيحاولون السير وقد نسوا تقاليدهم القديمة ، وعز عليهم أن يتزودوا بالأسلحة الكافية لتكوين نهضة قومية جديدة . فلم يكن بد من أن يتجها نحو المؤثرات الأجنبية التى انتهت بهم إلى شىء من الحيرة والتردد ؛ فلم يؤلفوها تماماً لى يجاروها ، ولم يحتفظوا بما كان لهم من تراث قديم يسرون على ضوئه . فإذا كنا نعترف للعوامل الأجنبية بما لها من فضل فى تثقيفنا ، فإنه لا يفوتنا أن نأخذ عليها أنها صرفتنا إلى حد ما عن ماضى لا نستطيع تجاهله ، وضللنا بعض الشىء فى طريق لا بد له من معالم قومية خالصة .

وواضح أن ضعف التكوين القومى وقلة التربية الوطنية الصحيحة تحول التأثير الأجنبى إلى عامل ضار أحياناً ، وإن كان نافعا فى حد ذاته . وما أشبه هذه الحال بالجسم السقيم الذى لا يستطيع أن يتعرض للشمس والهواء والحركة لأن تأثيرها قد يضره ، فى حين أنها تقيد حياته ونموه فى الأحوال العادية . فيجب

إذا مساعدة الأمة وتشجيعها على إدراك الفكرة الوطنية بأكملها ، كي تصبح قادرة على الانتفاع بالثقافة الأجنبية وتقبل أثرها بغير خطر ولا خوف من زوال أوصافها القومية أو ضعفها . وتلك هي القاعدة الحازمة التي تمكن دون غيرها من النود عن تراثنا الوطنى ؛ أما المقاومة العمياء لكل ما يمحيتنا من الخارج ، فلا ننال منها شيئاً سوى الاعتراف بعجزنا والانتقطاع عن سير العالم وحركته . وفيما يختص بالأفكار والنظريات التي تحييتنا من أمم الغرب ، يلزمنا من جهة ألا نركن إليها في كل أمر ، ومن جهة أخرى ألا تنحى عنها في عزلة عديمة الفائدة : نغير لنا ألا نعدل عن الاقتداء بالمثل الأوروبية في الأمور العلمية والاجتماعية التي برهنت على نبوغها فيها ، كما ينبغي لنا اقتباس روح النشاط والتطلع إلى الرقى التي امتازت بها أمم الغرب وسارت على ضوئها — وهذه الروح عنصر ضرورى في الوطنية العاملة التي حاولنا وصفها في هذا البحث . وإلى جانب ذلك نرى أموراً أخرى ، ثقافية كانت أو خلقية أو اقتصادية ، يحسن بالمصريين في تديرها أن يتجهوا نحو ضميرهم القومى وتاريخهم الوطنى . وسيجدون في تراث الأقدمين ودرس الأحوال الحاضرة ما يهديهم إلى الطرق السديدة ، أو بقول أصح إلى الطرق المصرية ، التي يجب عليهم ألا يحيدوا عنها قيد شعرة .

والآن نخطو خطوة أخرى وننتقل إلى جانب أكثر أهمية في تعيين وطنيتنا المصرية ، وهو أن نبين الموقف الخاص بمصر إزاء الشرق الذى هي جزء منه ، وإن تميزت عنه في بعض مظاهرها . أضحت مصر اليوم في مقدمة البلاد الشرقية التي تشاركها في اللغة والدين ؛ وترجع هذه الزعامة من الوجهة السياسية إلى كثرة

عدد الأمة المصرية واتحاد أصولها ، وتقدم النشاط السياسى والاجتماعى والعلمى والثقافى فيها عنه فى بلاد الشرق الأدنى وأفريقية الشمالية . ومن الوجهة الدينية أصبحت مصر منذ الحرب أهم الدول الإسلامية والمركز الفعلى للإسلام فى أنحاء العالم ؛ وحلت القاهرة محل الاستانة فى كثير من الاعتبارات ، وخاصة بعد أن فصل الدين عن الدولة فى تركيا . فهذا التفوق الدينى والسياسى مفخرة لجميع المصريين ، إلا أنه فى الوقت نفسه منبع فروض وواجبات كثيرة لا بد منها ؛ وفى مقدمتها أن يؤدوا رسالتهم إلى البلاد الإسلامية المجاورة والناطقة بالعربية ، وينشوا فيها روح الثقافة والعلم ، ويبدلوا لها كل ما يتطلبه التعاون والجوار والإخاء . وبهذا تصبح مصر مركزاً ثقافياً شرقياً وعاملاً من عوامل الارتباط بين الأمم المجاورة ، دون أن تفقد أية أمة من هذه الأمم شخصيتها واستقلالها .

ولكن هذا ليس معناه أن يتقيد مستقبل وادى النيل بمصير بلاد الشرق الأدنى^(١) ، ولأن يقف عندها الأفق السياسى المصرى ؛ فإن التقاليد التاريخية المصرية وموقع البلاد من العالم يستلزم دوراً أوسع وتأثيراً أبعد مدى . وجدير بنا أن نحدد مركز مصر إزاء الشرق والغرب معاً فى شئ من الدقة : ويعنى بالغرب عادة من الوجهة الجغرافية أوروبا والبلاد التى قامت على أصل أوربى ، كأمرىكا وأستراليا وأفريقية الجنوبية ؛ أما الشرق فيراد به بقية العالم ، وبعبارة أخرى أفريقية الشمالية والقارة الآسيوية . ومن الناحية التاريخية يُعد الشرق أصلاً

(١) فضلاً عما قد يترتب على هذا التقيد من الصعوبات الاقتصادية أو العسكرية ؛ فإن مصر حاجزة كل العجز فى الوقت الحاضر عن أن تتحمل أى تعهد من شأنه أن يفرض على الاقتصاد المصرى مد المساعدة المالية أو الاقتصادية أو العسكرية لبلاد أجنبية .

لل بشرية ، في حين أن الغرب تأخر عنه كثيراً وتلذذ له في نموه واطراده — وإن كان قد تغلب عليه في العصور الأخيرة بقوته للمادية وحماسه الوطنى . ومن الوجهة الأدبية والعقلية والفنية هناك تباين عميق أيضاً بين الشرق والغرب . إلا أن هذه الفوارق تتضاءل شيئاً فشيئاً كلما اقترب الشرق من الغرب ، وأصبحنا أمام حضارة ليست شرقية خالصة ولا غربية خالصة ، بل هى مزيج من هذين معاً ونقطة التقاء الشرق بالغرب منذ التاريخ القديم ، وهذا بالدقة هو شأن مصر . وكان لهذا الموقع الجغرافى الخاص أثره فى كل مراحل التاريخ المصرى .

فمن الوجهة الدينية نلاحظ أن المسيحية دخلت أفريقية على أيدي المصريين ، وبينهم نشأت الرهبنة ثم انتشرت فى الشرق والغرب . ودخل الإسلام القارة الإفريقية عن طريق مصر ، فكانت حصناً له وقاعدة لقواده الذين واصلوا السير إلى أواسط أوربا . ومن الناحية السياسية مصر هى التى وقفت حجرة عثرة فى طريق حملة أوربا ضد الشرق أثناء الحروب الصليبية ؛ كما عارضت حملة موجة من الشرق نفسه ضد الحضارة الغربية والشرقية معاً بوقوفها فى وجه تيمور لنگ فى القرن التاسع من الهجرة . ومن الناحية الثقافية أخيراً كلنا يعلم أن مدرسة الإسكندرية من أوضح الأمثلة على توسط مصر بين الشرق والغرب ، فقد احتفظت بالفلسفة الاغريقية التى كانت عاملاً من عوامل النهوض الإنسانى ، وأسلمتها إلى المدارس اللاتينية والعربية . ولا نفلتنا فى حاجة لأن نطيل فى هذا الباب ، والفكرة واضحة للجميع : فكانت مصر دائماً مثار احتكاك وأداة اتصال بين الشرق والغرب . والآن ، وقد هتأ الله استقلالها وسمح لشمسها أن تظهر بعد

كسوف طويل فى أفق السياسة الدولية ، فجدير بها ألا تنسى أثرها العظيم فى الأمور الاجتماعية والثقافية والدينية ، وأن تشمل دائماً على أن تكون فى المستقبل . كما كانت فى الماضى نقطة اتصال ومزيج للمذنبات التى لها صلة بشواطئ البحر الأبيض المتوسط . ورسالتها إلى العالم أن تذكر موقعها الفريد ، وتجدد فى تقريب البلاد وربط الشعوب ، وتبذل كل ما فى وسعها لدوام التبادل الثقافى والفكرى .

بين أوروبا وآسيا وأفريقية .

بقيت أماننا الخطوة الأخيرة : إشتركت مصر كما رأينا فى كثير من التطورات العالمية ، واتصلت بمعظم الحركات السياسية والفكرية التى أثرت فى تقدم العالم ؛ حتى اشتمل تراثنا الوطنى على آثار جميع التيارات الفكرية ، والانتقالات الاجتماعية ، والمشاكل الدينية ، التى ساعدت على ارتقاء الأمم ، وحددت أوصاف كل شعب على نحو ما نراه فى الوقت الحاضر . ولكن على الرغم من هذه الآثار المختلفة — وقد وصلنا فى هذا المكان إلى جوهر الموضوع — لم تزل مصر هى كما كانت الأمس ، لم تتغير فى مظاهرها الخاصة ولا فى أوصاف شعبها وعقليته . وهكذا بعد سؤال التاريخ والاسترشاد بأحوالنا وظروفنا الحاضرة ، اهتدينا إلى الميزات التى يجب أن تسود شعورنا القومى : فصرى فى الواقع قطعة من المجتمع الإسلامى ، وقائدته الروحية فى مختلف الجهات ؛ وفيها كثير من الصفات الشرقية التى حملتها إلينا اللغة والثقافة العربية ؛ كما استفادت من الحضارة الأوروبية نظمها السياسية وبعض المبادئ الاجتماعية ، والعلوم العصرية ووسائل التقدم الصناعى ؛ غير أن محك الوطنية ومصدق القومية ليسا شيئاً آخر سوى

اسم مصر وكلمة المصريين . فنحن لا نعترف في جوهر شعورنا الوطنى بالانتماء إلى شرق أو غرب أو أية نظرية أخرى ، بل نستمد من أصول بلادنا وخواص أمتنا أساساً لعزتنا وقوميتنا . فالأساطير التاريخية المصرية والشعور القومى الصادق عبارة عن رباط شديد يربط عناصر تراثنا الوطنى ، وقالب يجمع بين أطرافها في وحدة متناسقة الأوصاف وصورة وطنية زاهية اللون .

وإذاً قد اتضح لنا أن الفكرة الوطنية مزاج من النظريات القومية التى نحدثنا عنها ، ولا يمكن أن تقوم على حساب ميل أو نظرية خاصة دون النظريات الأخرى . فيجب أن تكون تلك الروح الشعبية التى ننشرها بين الجماهير متفقة مع هذا المزاج ومتلائمة مع هذا التركيب ، حتى تجمع أفراد الأمة على شعور وطنى يحقق كل العناصر التى لا تحيا الفكرة الوطنية بدونها . ومن وظائف الحكومة الجهورية أن تعنى بتربية صفات الشعب الخليقة ، وتعمل على إيماء الروح القومية وتكوين النظرية الوطنية الصحيحة ؛ ونرانا فى حاجة ماسة إلى الشروع فى حركة واسعة النطاق بعيدة المدى لتربية شعورنا القومى — ونسارع إلى التصريح بأن هذه الحركة لا تتطلب زيادة فى مصاريف الدولة ، بل أنها تعتمد أولاً وبالذات على اهتمام الحكام ونشاطهم ، وتستند إلى ضمير نخبة المثقفين الحى وشعورهم الصادق ، ولا سنيا الذين يباشرون تربية التشنء .

ولا شك فى أن خير طريق للوصول إلى الغاية المطلوبة هو الاهتمام بالجيل الجديد ، ووضع نظم التعليم والتربية على أساس ذلك الشعور القومى المصرى الذى

حاولنا رسم بعض أوصافه . ولقد رأينا فيما سبق أن التعليم والتربية مظهران لمشكلة واحدة ، وإن كنا نفرق بينهما لاعتبارات عملية ؛ ومن حسن الحظ أن نظمنا التعليمية تتقدم بوجه عام من الناحية الفنية تقدماً محسوساً ، وإن كانت هناك مأخذ كثيرة لا زلنا نلاحظها عليها ، وفي مقدمتها قلة التناسق بين مراحل التعليم المختلفة ، وضمف التلاميذ في بعض المواد الأساسية ، وخاصة اللغة العربية والتاريخ . إلا أن هذا التقدم العلمى لم يكن مصحوباً ، ويا للأسف ، بتقدم آخر يوازيه أو يقرب منه في الناحية الخلقية والشخصية ؛ وبقيت شئون التربية القومية في معاهدنا المختلفة مهملة ، ولم تعرها الحكومة ولا الرأى العام اهتماماً يتناسب مع خطورتها وأثرها .

وواضح أن الشعور القومى نتيجة مباشرة لنظم التعليم والتربية ؛ وكلما ضعف التعليم في أمة ، أو نقصت العناية بالتربية فيها ، تبع هذا ضعف في الروح القومية وتحديد لمداها ؛ وهذا ملحوظ تماماً في مصر . وقد كان لتنوع مناهج التعليم ووسائل التربية في مدارسنا ومعاهدنا ، أميرية كانت أو أهلية ، مصرية كانت أو أجنبية ، أثره السئ في تباين الميول والاتجاهات المتعلقة بالفكرة القومية . وما أوجبنا إلى مجلس أو لجنة تعنى بشئون التربية القومية بوجه عام ، ووسائل نشرها في المعاهد العلمية والأوساط الشعبية على اختلافها . ونظن أن وزارة المعارف تفكر في تكوين مجلس أعلى للتعليم ، وحبذا لو ضمت إلى اختصاصه فكرة التربية القومية التى أشرنا إليها . وعلينا أن نحدد في اختصار المبادئ الرئيسة التى يجب أن تقوم عليها التربية القومية في مراحل التعليم المتتالية .

ففي المدارس الأولية والابتدائية والثانوية يجب أن تتجه عنايتنا أولاً نحو التربية الخلقية؛ فنغرس في الأطفال ما استطعنا الصفات الفاضلة، ونُشغل بسلوكهم بدرجة لا تقل عن اهتمامنا بدروسهم، ونربي في اختصار أرواحهم كما نربي عقولهم. ومن جهة أخرى لا شك في أن المدرس هو للتل الأول الذي يحتذيه الطفل الصغير، فإذا كان هذا المدرس مملوءاً حماساً صادقاً ووطنية صحيحة استطاع أن يشع شيئاً من ضوئه على أبنائه الصغار المحيطين به والمتفتين حوله — وبقدر ما تسور روحه بقدر ما تتور روح تلاميذه. وفي الواقع أن المدرس المصري مطبوع على حب مصر، ولكنّه ينقصه أحياناً أن يحاول غرس هذا الحب في قلوب الآخرين، وأن يتخذ أحسن السبل لتعهد هذا الغرس النافع؛ ولا بد لنا من أن نلاحظ في تكوين المدرسين قدرتهم على التربية القومية كما نلاحظ فيهم كفاياتهم العلمية. وثالثاً لا نفلت في حاجة إلى أن نشير إلى ما للتاريخ من أثر في التربية القومية والشعور الوطني: وفي الحقيقة تاريخ الأمة هو المرأة الناصعة التي تعكس عليها صوراً من عزمها الماضي ومجدها القديم، ووازع مستمر يدفعها دائماً للسير إلى الأمام كي تعيد العزة الدائرة أو تتلافى أخطاء السابقين. والأمم الناهضة شديدة التعلق بتاريخها ورجالها المدودين، وأحاديث أفرادها تدور غالباً حول ذكريات الماضي وما قام به عظامؤها وأبطالها الخالدون؛ وقد أدركت الدول الدكتاتورية أثر الدروس التاريخية في تكوين الروح الشعبية، فأخذت ترسم تاريخها رسماً يلائم ميولها ويتفق مع نزعاتها الحاضرة، دون اعتداد أحياناً بالحقيقة التاريخية في ذاتها. ونحن لا نريد مطلقاً أن نغلو هذا الغلو، أو نسير هذا السير الخاطي؛ بل نعتقد فقط أننا إذا كنا نريد

أن نربى ناشئتنا تربية وطنية صحيحة ، فلا بد لنا من أن تقدم لها تاريخنا في صورة حقيقية جذابة يقبل الكل على قراءتها والتعلق بها . لاسيما ودراسة التاريخ عندنا حتى اليوم ناقصة من نواح كثيرة : فهي تغنى بالغرب أكثر من عنايتها بالشرق ، وتبحث عن أخبار الدول الأوروبية دون أن تبين الصلة بينها وبين الحضارة المصرية . هذا إلى أن تاريخ مصر نفسه يُعرض عرضاً جافاً مختزلاً اختزالاً مخلاً ، لا يخرج منه التلميذ بفائدة كبيرة ، ولا يحس بأنه تاريخ وطنى يتطلب اهتماماً يزيد على اهتمامه بتواريخ الأمم الأخرى . وأخيراً ليس في التاريخ المصرى كما ندرسه اليوم وحدة ولا تناسق ولا ارتباط بين أجزائه المختلفة ، وفي توزيعه على هذه الصورة ما يفقده كثيراً من قيمته . وإذا كنا نطالب بإحياء التاريخ المصرى عامة ، فإننا نستمسك خاصة بالجزء الذى تعتمد عليه نهضتنا الأخيرة ، ونعنى به تاريخ مصر الحديثة منذ حكم محمد على المقرون بشعور وطنى جديد .

وفىما يختص بالتعليم العالى ليست لدينا ملاحظات نضيفها إلى ما سبق ، اللهم إلا أننا نشاهد فرقاً وطوائف بين شبابنا المثقف قد اعتنقت ميولاً وآراءً مختلفة ؛ وأصبحنا ونحن نرى في الدائرة العلمية انقساماً قد يقرب من الانقسام الذى نراه في الأوساط السياسية . وهناك شبه تنافر وتنازع بين أبناء المهاد المختلفة ، لأن طلبة كل معهد يعتدون بأنفسهم ويرون أنهم أصلح للمجتمع من غيرهم . والتربية القومية الصحيحة تتنافى كل التنافى مع هذه الروح السيئة ، وواجبنا أن نزيل هذه الفوارق ونقرب المسافة بين خيرة أبناء الأمة الواحدة . ومن سوء الحظ أن السياسة جاءت ضعفاً على أهالة في هذا الباب ، وزادت الطين بلة ، وساعدت

على الفرقة بين طلاب المدارس العالية . فأصبح كل فريق ينتصر لحزب معين وسياسة خاصة ؛ وقد استغل المشتغلون بالسياسة على اختلافهم هذا الاستعداد أسوأ استغلال ، وغامروا بمستقبل الطلبة في هذا المضمار سيراً وراء الأغراض الحزبية . ونظن أن الساعة قد حانت لأن نعدل عن هذه الخطة البعيدة عن الصواب والحزم ، وأن ندع الطلاب يعدون أنفسهم أولاً ، حتى إذا ما تهيئوا للحياة الخارجية تركّ لهم زمامها . وكلنا يعلم أن هؤلاء الشبان سيكونون غداً حكام الأمة وقادتها ، فن الحكمة وبعد النظر أن نبذل كل الجهد في إعدادهم لتأدية واجبه الاجتماعي والقومي على الوجه الأكمل ، وإلهامهم روح التفاهم والتضامن في سبيل الصالح العام ..

وليست الشابة أقل احتياجاً إلى تكوين الروح القومية من الشاب ، بل ربما كان المنطق يقضى أن نفرس فيها هذه الروح قبل أن نفرسها في الشباب ، لأنها وهي أم المستقبل كفيلة بأن تنفث روحها في أفراد كثيرين . هذا إلى أن رقة جانبها ونمو عواطفها يساعدها على أن تؤثر في هذه التربية القومية تأثيراً أعمق وأبلغ . وقد أخذت الشابة المصرية تدرس بجانب الشاب في بعض كليات الجامعة ، أو تعمل على مقربة منه مجارية له في كل مضماره الثقافي والعلمي . فكل الوسائل التي يبتناها قبلاً فيما يتعلق بتكوين الشعور الوطني صالحة للتفتيات صلاحها للفتية ؛ والشابة بوجه عام أميل إلى القصص والتاريخ من الشاب ، فإذا ما قدمنا لها نماذج قومية مخشاة ساعدتها كل المساعدة على تغيير أسنى الغايات في خدمة الشعب والوطن . والمرأة المثقفة لا تقل أهمية الآن في كيان مجتمع صحيح من الرجل المثقف .

وإذا كان شرط الشعور القومى الصحيح أن يكون سائداً وعمماً ، فإنه ينبغي ألا تقتصر تربيته القومية على المدارس وأبنيتها ، بل يجب أن تتعداها إلى الأوساط الشعبية المختلفة ، فى الأسواق والأندية ، فى المدن والقرى ، لدى الصناع والزراع ، وبين التجار وأصحاب رؤوس الأموال . ولنا فى وسائل الإذاعة الحديثة والمحاضرات العامة والدعاية المستمرة ما يعيننا على تحقيق ما نشده . والأسرة بوجه خاص ، هى الحجر الأساسى فى بناء الأمة ، ومن لم يتكون شعوره القومى بين أهله وذويه عزز عليه كثيراً أن ينجيه من الأوساط الخارجية ؛ ويوم أن نصل إلى أم مهزبة مثقفة ثقافة كاملة نستطيع أن نقول إن الأسرة ستضطلع بالعبء الأعظم من مهمة التربية القومية . فلنحاول فى مرحلة الانتقال التى نمر بها الآن أن نزود الأسر بمختلف النصائح اللازمة لتكوين شعور متحد وروح وطنية عامة .

وخلاصة القول أن جملة التدابير المتعلقة بتربية الشعور القومى ، بل وكافة الخطط العملية فى الأمور الوطنية ، لا يرجى منها فائدة إلا إذا سبق تنفيذها التفاهم الخالص بين أفراد الطبقة المثقفة ، وإجماعهم التام على الغايات الوطنية . فإذا وفقنا لذلك ، كان من السهل تطبيق القواعد الضرورية لتربية الشعور القومى ونشره فى جميع الطبقات ؛ وبذا تلتف الأمة حول فكرة وطنية شاملة وأغراض شعبية عامة . فيتقارب بيننا ما تباعد ، ويلتئم ما تنافر ، ويأتلف ما اختلف ، ويتحد ما تفرق ؛ ونشعر بالعرز القومية على وجهها الصحيح ومظهرها الكامل — وهذه هى السبيل الوحيدة ، فيما نعتقد ، التى توصلنا إلى الرقى للشود . وإذا كان لا بد من مثل تقدمه للشعور القومى وأثره فى حياة الأمة ونهوضها ، فإن فى الدول

الأوربية المعاصرة وإحساسها الدقيق في ساعات الأزمات والخطر خير ما يوضح ذلك ؛ وها هذا الشعور القومى يوجه دفة السياسة في وجهات مختلفة ، فيُقَدِّس السلم أحياناً باسمه ، ويُحَبِّذ الحرب أحياناً أخرى خضوعاً لإشارته وأمره . وفى اختصار إذا كان للوطنية عنوان فهو شعور معتنقها ، وإذا كان للقومية مبيت فهو روح المنادين بها .

خاتمة

رأينا أن العوامل التي تعوق إصلاح أمورنا القومية وتبطلُ سبيلنا في طريق التقدم والرقى هي ، أولاً ضعف التربية الوطنية والشعور القومي لدى السواد الأعظم من الأمة ، وثانياً عدم الاستقرار السياسي والإداري ، وثالثاً نقص المرافق الاقتصادية بالنسبة إلى عدد السكان ، وأخيراً خطورة الحال الدولية . ومن بين هذه العوامل الأربعة ليس ثمة شك في أن أهمها هو العامل الاقتصادي الذي نعتبره عقدة المشاكل التي تواجهنا من جميع النواحي . أما العوامل الثقافية والسياسية والإدارية فيمكننا أن نعالجها في أقرب وقت ، ولدينا جميع الوسائل لذلك إذا ما عرفنا أن نسلك مسلك الاشتراك والتعاون على ما فيه خير الجميع . وليس العامل الدولي في أيدينا مطلقاً ولا نستطيع أن نعالجه مباشرة ؛ غير أنه يجب علينا القيام بالتدابير اللازمة للوقاية من خطر الحرب إذا ما حلت بنا . وقد لاحظنا أن الخطط العامة التي يحسن العمل على مقتضاها تتلخص في النقاط الآتية :

السياسية والإدارة . لا فائدة في وضع خطة عملية لإصلاح طرائق السياسة ، فإن سبل الإصلاح معروفة تمام المعرفة لدى الجميع ، ويتوقف تنفيذها على شرط واحد هو اتفاق المسؤولين عن شئوننا القومية وتضافرم التام على خدمة الصالح العام . أما الخطة الإدارية فأساسها أن ننظم علاقات الحكومة مع الموظفين ، وعلاقات الإدارة مع الجمهور ؛ ونضع قواعد ثابتة لتحديد حقوق الحكومة

والموظفين والجمهور، وننشئ* النظم الكفيلة بمنع التعدي على هذه الحقوق . وينبغي إلى جانب ذلك أن تهيج سياسة الدولة منهج التناسق التام بين مختلف التدابير الإدارية والاقتصادية والثقافية ؛ ولا يتحقق ذلك إلا إذا اتفقنا على برنامج عام ، وواصلنا تنفيذه بانتظام سنة بعد أخرى .

المرافق الاقتصادية . يجب العناية بالمرافق الزراعية أول كل شيء ، وخاصة بزيادة المساحة المزروعة وتحسين متوسط الإنتاج . وينبغي تشجيع التقدم الصناعي ، وتنشيط البحث عن الخامات المعدنية واستخراجها — ويجب في كل ذلك أن يكون استغلال المرافق الوطنية متدرجاً ومتناسباً مع طلبات السوق المحلية ، وموجهاً نحو زيادة طاقة السكان في الاستهلاك ؛ لأننا تحت تأثير ظروفنا الاقتصادية الخاصة ، ورغبة كل دولة في اعتمادها على نفسها اقتصادياً ، لن نجد السبيل ميسرة إلى منافسة الأمم الأخرى في الميادين الصناعية .

الصحة العامة . وقد أتهمنا في معالجة مشكلتها إلى أن إصلاحها يتطلب العناية بجانبين مهمين ؛ فأما أولها فهو الوقاية من الأمراض وعلاجها ، والسعى إلى استئصال أسباب الآفات المتوطنة . أما الجانب الثاني فهو تمهيد التغذية العامة بزيادة الإنتاج ، وإنشاء سياسة ثابتة للمواد الغذائية الضرورية ، وتنشيط الاستهلاك في هذه الناحية لدى الطبقات الفقيرة .

مستوى المعيشة . ينبغي أن الإصلاح الاجتماعي يتوقف أولاً وبالذات على سير النمو الاقتصادي ، ومن الخطأ أن نحاول إصلاحاً اجتماعياً بمعزل عن حالنا الاقتصادية ، أو غير متناسب معها . وقد أبدينا الأسباب التي جعلتنا نتوقع عدم تحسين مستوى

المعيشة الحالي على العموم في السنوات القادمة ، ونخشى فوق ذلك هبوط هذا المستوى عما قريب إذا استمر التطور الاقتصادي في سيره البطيء الحاضر . إلا أن هذا لا يمنعنا من اتخاذ تدابير ضرورية وبحكمة في حدود مقدرتنا الاقتصادية لإصلاح بعض نواحي النقص في طرق المعيشة ؛ وفي مقدمة هذا الإصلاح تحسين التغذية الذي ألحقناه بالشئون الصحية ، والعناية بشئون السكن في القرى والمدن والمراكز الصناعية ، والسعي في انتشار الملكية الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الزراعية ، وتقديم التشريع الاجتماعي بأنواعه . ونرجو أن نعود إلى هذا إن شاء الله في المستقبل القريب .

التعليم والتربية . لعلنا لاحظنا أن هذه المهمة الخطيرة تعتمد على ثلاث خطط رئيسية : أولاً تعميم التعليم الأولى والابتدائي حتى تصبح تلك الدرجة من الثقافة مستوى عادياً في الشعب . ثانياً مراقبة انتشار التعليم الجامعي والفني مراقبة تجعله يتناسب مع مجال العمل في مختلف المهن ، وإننا نعتقد أنه لا يصعب تحقيق هذا التناسب . ثالثاً التدقيق في التربية الوطنية فوق أي اعتبار آخر في جميع مراحل التعليم ، والسعي إلى إيجاد الشعور القومي المتحد في أبناء الحاضر والمستقبل ، واستعمال كافة الوسائل الفعالة غير التعليم والتربية في المدارس والكتليات للوصول إلى هذه الغاية .

تلك هي الخطط العامة التي نشأت عن نظرة إجمالية في أمورنا القومية . وفي ختام هذا البحث لا ننكر أن فيه نقصاً واضحاً ، فهناك عدة مسائل لم نذكرها على الإطلاق ، وأخرى لم نبحثها إلا فحشاً موجزاً ؛ ولكن يرجع هذا النقص

إلى أننا أردنا في هذه الخطوة التمهيدية أن نوضح وحدة الحياة القومية في اختلاف مظاهرها وتعدد مشاكلها . ولا تظهر لنا أهمية كل مشكلة وخطورتها بجانب المشاكل الأخرى إلا في ضوء نظرة شاملة ، تنجلي فيها حقيقة الشؤون الوطنية ؛ فهتدى إلى تعيين الخطط العامة الكفيلة باستغلال ما لنا من ثروة مادية وأدبية على أحسن وجه ، حتى تقوم سياسة الدولة على قواعد ثابتة وتتطلع إلى غايات معينة ومعقولة . وتلك الخطط إنما هي الأساس الضروري للبرنامج المفيد ، فيتفرع عنها وينطبق عليها مختلف التدابير الحكومية ، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية . وقد بقي لنا أن ندرس تلك المسائل التي لم نضمّن فيها هذا البحث لما تتطلبه من التطويل والتفصيل ، ولما كنّا نخشاه من أن التطويل يغطى على وحدة النظرة السياسية التي نرانا في أشد الحاجة للرجوع إليها في مناقشاتنا وتشريعنا وإدارتنا . وأهم تلك المسائل هي المتعلقة بتحسين حال الشعب الاقتصادية كلما سمحت ظروفنا بذلك ؛ ومن بينها تشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الزراعية ، ومنح الإقطاعات الصغيرة ، ودرس قيمة الإيجارات الزراعية ، وتحديد الأجور الزراعية والصناعية إذا لزم الحال ، ووضع برنامج مفصل في مختلف الشؤون الاجتماعية مثل انتشار جمعيات التعاون في المدن والريف ، وإنشاء صناديق المعاشات والإعانات المرضية للعامل الزراعيين والصناعيين ، وتنظيم شروط العمل ، والتشريع الاجتماعي بوجه عام — وكل هذه المسائل لا يجوز اعتبار بعضها منفصلاً عن بعض ، بل يجب درسها كمظاهر مختلفة لمسألة واحدة هي البحث في العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل الوطني . ولا تفصل منها أيضاً السياسة المالية التي

هى عبارة عن تطبيق على لبرنامج السياسة ؛ لأن كل خطة وكل توجيه جديد فى الفكر السياسى يظهر تأثيره ورد فعله فى السياسة المالية ، وبوجه خاص فى ميزانية الدولة . فمن ناحية الإيرادات الحكومية ينبغى أن ندرس كيفية اشتراك الناس فى تأدية الخدمة للمالية كي نصل إلى توازن عادل ، وليس عادلاً فحسب بل إلى جانب ذلك غير ضار بالنمو الاقتصادى ، فى وطأة الضرائب على مختلف الطبقات ومختلف الأعمال الاقتصادية . ومن ناحية المصروفات ينبغى أن ندرس توزيع المبالغ الموجودة لدى الحكومة على مختلف الأعمال الحكومية ، حتى نقدر ما يمكن إتقافه على كل منها ، وخاصة على الأعمال المتعلقة بالتقدم الاجتماعى . ويضاف إلى كل ذلك عدة مسائل أخرى يجب تديرها على ضوء الخطط العامة التى رسمناها حتى يكمل هذا البرنامج ، وليس هنا محل إحصائها .

ولن نترك هذه الصحائف قبل أن نشير مرة أخرى إلى الشعور القومى الذى يجب أن يعم الأمة المصرية ، ونلج فى ضرورة تغذيته فى جميع الطبقات ونشره شيئاً فشيئاً عند الريفين على الأخص . وإنا لنحس بحزن عميق عند ما ن فكر فى حال هذه الأمة العريقة فى الحضارة والرفعة ، وما وصلت إليه اليوم من انحطاط وتقهقر بالنسبة إلى الأمم الأخرى ؛ وتقارن بين ما كانت عليه من مجد ورفق فى العصور القديمة ، وما وصلت إليه من قهر وضعف فى عصرنا هذا . وقد لاحظ المؤرخون من قديم أنه يعز على أبناء مصر مغادرة وطنهم ، وتضعف فيهم الرغبة فى الاغتراب ؛ فنادراً ما ينادرون وادى النيل طلباً للعيش فى أقطار أجنبية ،

كانهم لا يستطيعون تنظيم حياتهم تحت سماء غير سماء بلادهم . وإنها لظاهرة محققة وصفة جذابة في المصريين أن يرتبطوا هذا الارتباط شبه المادى بالأرض التى شاهدت ميلادهم وكفلت بغذائهم ؛ وبلادهم هى فى الحقيقة دارهم ، غير أنهم لم يهتموا بها بل أهملوها مدة طويلة ، حتى أضحت ديارهم معرضة للضعف والفقر وانحراب . وعند ما يقرب الخطر من الدار يلتفت حولها أفراد الأسرة ، وينسون خلافهم ونزاعهم ليتعاونوا جميعاً على صيانتها وإصلاحها : هذا هو الشعور القومى الذى يتلخص فى أن يحس كل شخص بأنه عضو من أسرة وطنية مستقلة ، ويعتقد أن مصلحته الخاصة لا تختلف فى الجوهر عن المصلحة القومية ... ولقد دفعنى الحب الخالص والارتباط الوثيق بمصر وإخوانى المصريين إلى أن أبث بهذه الرسالة الوجيزة ؛ لكن الصوت المنفرد لا قوة له ولا تأثير ، وأملى وطيد فى أن تنضم إليه أصوات الذين يرون فى الصالح العام فكرة جديرة بأن تكون غاية فى الحياة ، ويعتقدون أن فى رخاء الجميع خير ضمان للسعادة الشخصية .

فہرس

فهرس

٥	مقدمة
٨	الباب الأول : الشؤون السياسية والادارية
١٢	النظام النيابي
١٦	سوء استعمال الحكم النيابي
٢٠	الادارة
٢٤	الرأى العام
٢٦	أعمال الحكومة
٢٩	الخطط العامة
٣٧	الباب الثاني : الميائل الاقتصادية والاجتماعية
٤٠	حركة السكان
٤١	الثروة الزراعية
٤٢	المساحة المزروعة
٤٥	متوسط الانتاج
٥٣	مستوى المعيشة
٥٥	النقص فى التنفيذ
٦٠	انتشار الأمراض المتوطنة
٧٠	الباب الثالث : الخطط الاقتصادية والاجتماعية
٧٧	الزراعة
٨٠	زيادة جلة المحصول الزراعى
٨٢	تنمية الانتاج الفئائى
٨٧	تنشيط الاستهلاك الفئائى
٩٠	المصناعة
٩٦	التقدم الاجتماعى

٩٧	الصحة العامة
١٠٠	السكن
١١١	التعليم والتربية
١١٨	الباب الرابع : الدفاع الوطنى
١٢٤	نواحي الدفاع الوطنى المختلفة
١٢٨	الخدمة العسكرية
١٣٦	خدمة الدفاع غير المسلح
١٤١	الباب الخامس : الشورى القومى ووسائل تربيته
١٦٥	خاتمة

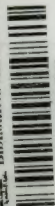
من ملامحة خاتمة الكتاب

- 119- ماكيا قللى وكتاب الأمير ترجمة: محمد مختار الزقزوقي
- 120- فى أزمة الثقافة المصرية رجاء النقاش
- 121- الواجب ج ١ - ج ٢ جول سيمون
- 122- الواجب ج ٣ - ج ٤ جول سيمون
- 123- مصر فى القرن الثامن عشر محمود الشرقاوى
- 124- الشرق الجديد د. محمد حسين هيكل
- 125- صاحب الأغاني أبو الفرج الأصفهاني د. محمد أحمد خلف الله
- 126- أبو نواس الجديد حسين شفيق المصرى
- 127- الشمندورة محمد خليل قاسم
- 128- المهاتما غاندى فتحى رضوان
- 129- دروس من القرآن الكريم الإمام / محمد عبده
- 130- فى النقد الأدبى إسماعيل مظهر
- 131- العظماء ترجمة: ميخائيل بشارة داود
- 132- زكى مبارك ناقداً للنشر إعداد وتقديم: كريمة زكى مبارك
- 133- حاضرمصريين أو سر تأخرهم تأليف: محمد عمر
- 134- قصة الكيمياء بواق وأنايق تأليف: برنارد جافى
- 135- الدستور المصرى.. والحكم النيابى فى مصر ألبرت شقير

ولأن الأحزاب تخاطب الجميع و تسعى لتمثيلهم فهي تخاطب المسلمين
والمسيحيين و غيرهم على حد سواء و دون تفرقة لذلك لابد أن يكون خطابها
خطاباً مدنياً خالياً من كل العبارات الدينية.
الخطاب المدنى هو المخرج من حريق الاحتقان الطائفى و الفرز الدينى القادم
على قدم و ساق.

52
12
2

Bibliotheca Alexandrina



1146995

www.gop.gov.eg
www.qalimnash.com.eg
www.kitabqalimnash.com.eg
www.odabasniqalimnash.com.eg

